المؤلف في سطور..

من مواليد مدينة المحلة الكبرى (١٩٦٧م) - محافظة الغربية - جمهورية مصر العربية.

- ليسانس دار العلوم - جامعة القاهرة ١٩٨٩م.
- ماجستير في الفلسفة الإسلامية بتقدير ممتاز بعنوان: (آداب الجدل والخلاف في الفكر الإسلامي) ١٩٩٦م.
- دكتوراه في الفلسفة الإسلامية بمرتبة الشرف الأولى بعنوان: (المصطلح الأخلاقي في الفكر الإسلامي.. أصوله وتطوره) ٢٠٠٢م.
- دبلوم في المفاوضات الدولية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ٢٠٠٧م.
- مدير المركز الحضاري للدراسات المستقبلية.
- عضو الجمعية الفلسفية المصرية من عام ١٩٩٨م.
- عضو نقابة الصحفيين المصرية والعرب.
- عضو اتحاد الناشرين المصريين.
- عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين.

الإنتاج العلمي:

- مكانة الأخلاق في الفكر الإسلامي - دار الوفاء - المنصورة.
- دراسة في الثقافة الإسلامية - المتنبي - السعودية.
- الثقافة الإسلامية "دراسات وبحوث" - المتنبي - السعودية.
- أدب الاختلاف في الرأي وضوابطه - مكتبة الشروق الدولية - مصر.
- نهضة الأمة بين القيم الروحية والتقدم المادي - مكتبة الشروق الدولية - مصر.
- الأخلاق الإسلامية ودورها في بناء المجتمع - المتنبي - السعودية.
- حرية الإنسان في التصور الإسلامي - دار الأندلس الجديدة - القاهرة.
- أثر العولمة في الفكر العربي الحديث - المركز الحضاري للدراسات المستقبلية - القاهرة.
- نظرات في الفكر والسياسة - المركز الحضاري للدراسات المستقبلية - القاهرة.
- آفاق الحوار مع الغرب (الإشكالية والانطلاقة) (تحت الطبع).
- الوطن والمواطنة في الفكر الإسلامي (تحت الطبع).
- دور الإعلام في ترسيخ الحوار الثقافي (تحت الطبع).

د. جمال نصار
نظرات في الفكر والسياسة
المركز الحضاري للدراسات المستقبلية

نظرات في الفكر والسياسة

دكتور
جمال نصار

المركز الحضاري للدراسات المستقبلية

دكتور

جمـــال نصـــــار

مدير المركز الحضاري للدراسات المستقبلية

اسم الكتاب: **نظرات في الفكر والسياسة**

المؤلـــــف: د. جمال نصار

الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

مقاس الكتاب: ١٧ × ٢٤

رقم الإيداع : ٢٠١٠/١٧١٩٧

الترقيم الدولي : 978-977-6362-09-3

الناشـــــر: **المركز الحضاري للدراسات المستقبلية**

العنوان: ٩٥٥ كورنيش النيل – مصر القديمة – جمهورية مصر العربية

رقم الهاتف: ٠١٠٦٣٤٦٩٠٦ - ٠١٠١١٨٩٦٠١

الموقع على الإنترنت: www.hdarycenter.com

البريد الإلكتروني: melhdary@gmail.com

المركز الحضارى للدراسات المستقبلية

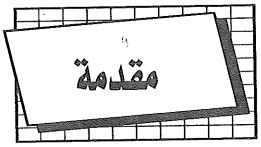

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين... وبعد،

فهذا الكتاب يجمع بين دفتيه مجموعة من المقالات كتبتها على فترات متفاوتة في بعض الصحف والمجلات ومواقع الإنترنت، تمثل نبضات قلب مهموم بحال وطنه وأمته، ولعلها تصل إلى القلب، تنوعت فيها القراءات بين فكر ودعوة، وردود على بعض المتحاملين على كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث (الإخوان المسلمين)، وبعض المعاني الإسلامية العامة في ممارساتنا الحياتية، ونظرات في الواقع المصري الذي نعيشه ونلمسه، وأخيرًا نظرة على بعض القضايا في وطننا العربي والإسلامي، في مقدمتها القضية الفلسطينية التي يتكاتف الأعداء على محو هويتها، وتمكين الاحتلال الغاصب منها.

وحاولت قدر استطاعتي أن ألتزم المنهج الموضوعي في الرد والتحليل والقراءة للأحداث المختلفة، مع الالتزام بالحوار الهادئ الفعّال. وقد رُتبت المقالات ترتيبًا موضوعيًا في تصنيفها.

وأتصور أننا نحتاج إلى تفاعل وتكاتف كل القوى الوطنية الشريفة لإنقاذ وطننا من الفساد والاستبداد، وإنقاذ العالم أجمع من الصلف والهيمنة الصهيو أمريكية على منطقتنا العربية والإسلامية.

وأعتذر سلفًا عما أكون قد وقعت فيه من خطأ أو زلل، ولعل المرء إذا نظر فيما كتبه ربما يحاول إضافة هنا أو هناك. وكما قال العماد الأصفهاني:

«إني رأيت أن لا يكتب إنسانًا كتابًا في يومه إلا قال في غده لو غيرت هذا لكان يستحسن، ولو قُدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا المكان لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

ومن قبل ومن بعد أرجو أن يكون هذا العمل لمرضاة الله - سبحانه وتعالى - وسعيًا وراء استجلاء الحقيقة.

وعلى الله قصد السبيل،

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

المؤلف

الفصل الأول

الفكـــر والدعـــوة

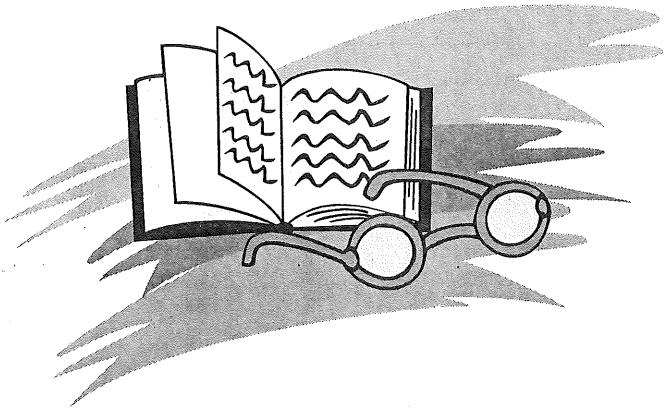

(١)

الشـــهيد الحـــي(*)

اغتالت الأيدي الآثمة الإمام الشهيد حسن البنا في ١٢ من فبراير عام ١٩٤٩م، الموافق ١٤ من ربيع الآخر سنة ١٣٦٨هـ، وكان هذا الاغتيال جزءًا من المؤامرة على الإسلام؛ لأن الذين دبروا اغتياله كانوا يظنون أن في القضاء عليه قضاء على جماعة الإخوان المسلمين التي أسسها، وكان أول مرشد لها.. ولكن خاب ظنهم!!

ولم يكن اغتيال الإمام الشهيد مفاجأة له ولا للإخوان؛ لأنه ﷺ تنبأ بكل ما لاقته الجماعة من محن وتحديات، وأيقن يوم صدور قرار حل الجماعة، واعتقال الإخوان أنهم سيقتلونه.

وقد اتخذت الحكومة وقتئذ عدة إجراءات لتسهيل عملية اغتيال الإمام البنا منها:

١ - اعتقال الإخوان وإيداعهم السجون، وترك الإمام البنا خارج السجن.

٢ - سحب الجندي المكلف بحراسته، رغم أنه عرض عليهم التكفل براتبه، واعتقال أخيه اليوزباشي عبد الباسط الذي أحس بالمؤامرة على أخيه، وجاء ليحرسه.

٣- اعتقال كل من ذهب لزيارة الإمام البنا في هذه الفترة، وإذا سلم عليه شخص في الطريق أثناء سيره اعتُقل حتى ولو كان من غير الإخوان المسلمين.

٤- احتجاز السيارة الخاصة بالإمام البنا، وعدم السماح له بمغادرة القاهرة، أو السفر إلى أي مكان آخر.

من قتل حسن البنا؟

تُعتبر القوى الاستعمارية المتمثلة في (إنجلترا، وأمريكا، وفرنسا) الفاعل الأصلي وصاحب المصلحة الكبرى في قتل الإمام البنا، حيث كشفت الأحداث عن خطر جماعة

(*) نشرت بمجلة «المجتمع» الكويتية بتاريخ ١٧/ ٢/ ٢٠٠٥م.

الإخوان المسلمين على الاستعمار، وعملاء الاستعمار، ومصالح الاستعمار، وأصبحت الجماعة عقبة كئودًا في طريق تنفيذ المؤامرة التي اشتركت فيها قوى الباطل في الداخل والخارج، فقرروا التخلص من الجماعة ومرشدها؛ لأن كل الجهود التي بذلت في التضييق على الجماعة، وتشريد أعضائها لم تأت بنتيجة، فسلسلة المحن التي وقعت للجماعة واشتركت فيها كل الحكومات الحزبية لم تحقق الهدف الذي كانت قوى الباطل ترجوه.

قرار حل الجماعة:

وفي ٨ ديسمبر عام ١٩٤٨م، أصدر محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء أمرًا عسكريًا رقم ٦٣ بحل جماعة الإخوان المسلمين وشُعَبها أينما وجدت، وبغلق الأماكن المخصصة لنشاطها، وبضبط جميع الأوراق والوثائق، والمجلات، والمطبوعات، والأموال، وكافة الأشياء المملوكة للجماعة.

وعندما سُئل الإمام البنا عن الأسباب التي يعتقد أنها كانت سببًا مباشرًا في حل الإخوان قال: «هناك عاملان: أحدهما خارجي والآخر داخلي، فأما العامل الخارجي: فهم الإنجليز والأمريكان واليهود، ولقد فطن هؤلاء إلى أن الإخوان هيئة قوية منظمة يؤمن أفرادها برسالتهم إيمانًا قويًا، وأن من أسس رسالتهم تحرير وادي النيل، وبلاد العرب حتى يستعيدوا مجدهم السالف، وأننا الهيئة العامة التي تحول بينهم وبين تنفيذ رغباتهم ونزعاتهم، وقد اختبروا شكيمتنا فوجدونا لا نلين.

والعامل الداخلي: هو اعتزام الحكام الرضوخ والاستسلام لهؤلاء القوم، ويقينهم بأن نشاط الإخوان وخاصة في السنوات الأخيرة هو الذي حال بينهم وبين ما كانوا يعتزمون فعله».

موعد مع الشهادة:

أحسّ الإمام البنا بالجو المريب الذي يحيط به، ورأى شبح الموت يحدق به، حيث استيقظ من نومه يوم استشهاده، ورأى سيدنا علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - في منامه، وفسر هذه الرؤيا لنفسه بأنه قد يستشهد اليوم.. فنادى على كبرى بناته وأخبرها

برؤياه وتفسيره لها، وأوصاها بأخواتها وأخيها خيرًا!

وأبقت الحكومة - الأداة المنفذة للجريمة - على لعبة المفاوضات بينها وبين الإمام البنا، على أن يقوم بترتيب ذلك محمد الناغي (عضو جمعية الشبان المسلمين) الذي كان على صلة بالإمام البنا بعد أن التقى إبراهيم عبد الهادي (رئيس الوزراء المصري) وحمل منه رسالة للإمام البنا، وتم تحديد الساعة الخامسة مساء يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩م موعدًا للقاء محمد الناغي في جمعية الشبان المسلمين مع الإمام البنا.

يقول الأستاذ عبد الكريم منصور المحامي وصهر الإمام البنا ورفيقه ليلة الحادث: «صحبت الإمام الشهيد في ذهابه إلى دار جمعية الشبان المسلمين الساعة الخامسة مساءً في سيارة أجرة، ولاحظت أن أحد رجال البوليس السري كان يتعقبنا، وعندما وصلنا إلى دار الجمعية انفرد المرحوم الشيخ حسن البنا بالأستاذ محمد الناغي، وفي الساعة الثامنة انصرف الناغي، وبعد قليل أبدى المرحوم حسن البنا رغبته في العودة إلى المنزل، فأرسل في استدعاء السيارة، ثم هبطنا معًا من الدور العلوي ومعنا رسول الناغي الذي أرسله إلى الشيخ البنا، والذي أبى إلا أن يوصلنا، وما كدنا نستقر في السيارة حتى انهالت علينا الطلقات النارية من الناحيتين اليمنى واليسرى.. وبعد انتهاء الضرب ترك المرحوم البنا السيارة، وحاول تعقب الجناة، ولكنهم أعادوا إطلاق النار عليه فعاد إلى السيارة.

وأضاف «عوض صالح» ساعي جمعية الشبان المسلمين: «رأيت الشيخ حسن البنا يعود إلى دار الجمعية مصابًا، واتجه نحو التليفون وحاول الاتصال بدار الإسعاف، فأدار قرص التليفون مرة، ولكنه أجهد فلم يستطع إتمام المكالمة، وعاد إلى السيارة». وبعد ربع ساعة من وقوع الحادث كان الأميرلاي محمد وصفي وكيل حكمدار القاهرة، والمشرف على البوليس السياسي في مكان الحادث، وسبق المصابين إلى دار الإسعاف، ودخل غرفة العمليات وكان يرتدي الملابس المدنية.

وبقي الإمام حسن البنا، ورفيقه الأستاذ عبد الكريم منصور وجروحهما تنزف دون إسعاف، حتى فاضت روحه إلى ربه شهيدًا محتسبًا.. وقد أثبت الطبيب الشرعي في تقريره أنه شاهد بجثة الإمام البنا سبعة جروح نتيجة الإصابة بسبعة مقذوفات نارية، وشاهد

نزيفًا بعضلات الصدر بالجهة اليمنى، ونزيفًا خفيفًا بتجويف الصدر الأيمن، ونزيفًا بالكتف الأيمن، وتمزقًا بأوردة الإبط، ونزيفًا بعضلات الفخذ الأيسر، كما شاهد كسرًا بعظمتي الساعد الأيمن في ثلثه السفلي مع نزيف بالأنسجة». وهكذا فعلت الأيدي الآثمة بالإمام البنا، وحالوا دون اشتراك أحد في تشييع جنازته، فلم يشيعه إلا أبوه وأمه وزوجته وإخوته، خرجوا حاملين نعشه في صمت في ساعة مبكرة من الصباح، وحظرت الحكومة العزاء فيه، فلم يكن يتقدم بالعزاء أحد إلا سارعوا بالقبض عليه، كما منع نشر كل ما يتصل بالجريمة إلا في أضيق الحدود.

رحم الله الإمام البنا، وجزاه الله خيرًا على ما قدم لدينه ودعوته التي انتشرت في الآفاق على طول العالم العربي والإسلامي.

***

(٢)

الإصلاح والتغيير في فكر الإمام البنا (*)

التغيير هو بذل الجهد البشري عبر عملية طويلة ومتدرجة يتم خلالها بناء مجتمع متكامل؛ يبدأ بالفرد ثم الأسرة ثم المجتمع، وهذا التغيير له أهداف ومواصفات وخصائص ووسائل وأدوات، كلها تنبثق من عقيدة التوحيد ومن الإيمان بالله واليوم الآخر، وهذا التغيير يهدف إلى تغيير حياة الفرد ونقله من الضياع والخسران والهلاك إلى الاستقرار والأمن والأمان.

وحلقات التغيير ثلاث هي: (الفرد، والأسرة، والمجتمع)، فإذا صلح الفرد واستقام استقامت الأسرة وأفلحت، وإذا استقام الرجل والمرأة استقام المجتمع كله، وصلح حاله، واستقام الحاكم والمحكوم، والكبير والصغير، والغني والفقير، والمتعلم والجاهل.

ومن أهم خصائص التغيير الإسلامي أنه لا يصطدم بالواقع، ولا يصادر الفطرة، بل يردُّها إلى الطريق الصحيح، كما أنه عالمي؛ فالإسلام يسعى لإخراج البشرية كلها من الظلمات إلى النور، ومن الضلالة والغواية إلى الرشد والهداية، كما أنه أيضًا إنسانيٌّ؛ فالمساواة بين البشر، وإقامة العدل، وتكريم الإنسان، بصرف النظر عن جنسه ولونه ودمه، من أهم خصائص التغيير الإسلامي.

وقد أحدث الإمام البنا رحمه الله تغييرًا فكريًا في المجتمع الذي عاش فيه؛ حيث تأمَّل حال المسلمين في زمانه بوجه عام، وحال قومه ووطنه بوجه خاص، فوجد أن هناك تعددًا في المفاهيم حتى كاد الناس يحسبونها من الثوابت التي لا تقبل التغيير ولا التبديل ولا إعمال العقل، حتى صارت كالعقائد عندهم، وإن كانت باطلة أصلاً، ومنها: أن التمسك بالدين نوعٌ من التعصب، بل زاد البعض فقال بأنه تجاهلٌ لغير المسلمين، وأن هذا الدين

(*) نشرت بموقع «إخوان أون لاين» بتاريخ ١٢/ ٢/ ٢٠٠٦، وصحيفة آفاق عربية بتاريخ ١٦/ ٢/ ٢٠٠٦م، والمختار الإسلامي بتاريخ ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٦م.

ناسب عصره وليس عامًا للناس كافة، وأن التدينُّ من الأعمال الشخصية الفردية؛ أي لا صلة له بالحياة بنواحيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من نواحي الحياة.

ونستطيع أن نقول: إن الإمام البنا كان لديه مشروع واضح في ذهنه، راسخ في وجدانه، مستقر في أعماقه، اتضحت له أهدافه ووسائله ومناهجه، واتضحت له عقباته ومعوقاته، وجند لتحقيقه عقله وقلبه، ولسانه وقلمه، ووقته وجهده، ونفسه وجماعته، فكان يعرف ماذا يريد؟ وكيف يصل إلى ما يريد؟ وبمن يصل إلى ما يريد؟

من هذا المنطلق حدد الإمام البنا عناصر الإصلاح، فبدأ بالفرد الذي هو النواة الأولى والأساسية في بناء الأسرة التي هي نواة المجتمع الصالح، فقال - رحمه الله - في رسالة «إلى الشباب»: «إن منهاج الإخوان المسلمين محدود المراحل واضح الخطوات، فنحن نعلم تمامًا ماذا نريد، ونعرف الوسيلة إلى تحقيق هذه الإرادة:

١- نريد أولاً الرجل المسلم في تفكيره وعقيدته، وفي خلقه وعاطفته، وفي عمله وتصرفه، فهذا هو تكويننا الفردي.

٢- ونريد بعد ذلك البيت المسلم في تفكيره وعقيدته، وفي خلقه وعاطفته، وفي عمله وتصرفه، ونحن لهذا نعني بالمرأة عنايتنا بالرجل، ونعني بالطفولة عنايتنا بالشباب، وهذا هو تكويننا الأسري.

٣- ونريد بعد ذلك الشعب المسلم في ذلك كله أيضًا، ونحن لهذا نعمل على أن تصل دعوتنا إلى كل بيت، وأن يُسمع صوتنا في كل مكان، وأن تتيسر فكرتنا وتتغلغل في القرى والنجوع والمدن والمراكز والحواضر والأمصار، لا نألو في ذلك جهدًا ولا نترك وسيلة.

٤- ونريد بعد ذلك الحكومة المسلمة التي تقود هذا الشعب إلى المسجد.

٥- ونريد بعد ذلك أن نضم إلينا كل جزء من وطننا الإسلامي.

٦- ونريد بعد ذلك أن تعود راية الله خفاقة عالية على تلك البقاع التي سعدت بالإسلام حينًا من الدهر ودوَّى فيها صوت المؤذن بالتكبير.. فالأندلس وصقلية

والبلقان، وجنوب إيطاليا، وجزائر بحر الروم كلها مستعمرات إسلامية يجب أن تعود إلى أحضان الإسلام.

٧- نريد بعد ذلك ومعه أن نعلن دعوتنا على العالم، وأن نبلغ الناس جميعًا، وأن نعمَّ بها آفاق الأرض، وأن نخضع لها كل جبار، حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله، ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم.

ولكل مرحلة من هذه المراحل وفروعها ووسائلها»[1].

وحدد الإمام البنا في رسالة «التعاليم» صفات الفرد المسلم الذي يريده، وهي أن يكون قوي الجسم، متين الخلق، مثقف الفكر، قادرًا على الكسب، سليم العقيدة، صحيح العبادة، مجاهدًا لنفسه، حريصًا على وقته، منظمًا في شئونه، نافعًا لغيره.

وقد وضع الإمام البنا الهيكل الأساسي لنظام الحكم.. فهو يقوم على مسئولية الحاكم، ووحدة الأمة، واحترام إرادتها، ولا عبرة بعد ذلك بالأسماء والأشكال.

فالحاكم مسئول بين يدي الله وبين الناس، وهو أجير لهم وعامل لديهم، ورسول الله ﷺ يقول: «**كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته**»[2]. وأبو بكر ﷺ يقول عندما ولي الأمر وصعد المنبر: «أيها الناس، كنت أحترف لعيالي فأكتسب قوتهم، فأنا الآن أحترف لكم، فافرضوا لي من بيت مالكم». وهو بهذا قد فسر نظرية العقد الاجتماعي أفضل وأعدل تفسير، بل هو وضع أساسه، فما هو إلا تعاقد بين الأمة والحاكم على رعاية المصالح العامة، فإذا أحسن فله أجره، وإن أساء فعليه عقابه.

والأمة الإسلامية واحدة؛ لأن الأخوة التي جمع الإسلام عليها القلوب أصل من أصول الإيمان لا يتم إلا بها، ولا يتحقق إلا بوجودها. ولا يمنع ذلك حرية الرأي، وبذل النصح من الصغير إلى الكبير، ومن الكبير إلى الصغير، وذلك هو المعبر عنه في عرف الإسلام ببذل النصيحة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال رسول الله ﷺ: «**الدين**

(١) الرسائل، «رسالة إلى الشباب» ص ١٠١.
(٢) أخرجه البخاري (٢٢٧٨)، ومسلم (١٨٢٩).

النصيحة». قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله ولرسوله، ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم»[(١)]. وقال: «إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم يا ظالم فقد تُوُدِّع منها»[(٢)]. وفي رواية: «وبطن الأرض خير لهم من ظهرها».

وقال: «سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله»[(٣)].

ومن حق الأمة أن تراقب الحاكم أدق مراقبة، وأن تشير عليه بما ترى من الخير، وعليه أن يشاورها وأن يحترم إرادتها، وأن يأخذ بالصالح من آرائها، وقد أمر الله الحاكمين بذلك فقال: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. وأثنى به على المؤمنين خيرًا فقال: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨].

ونصت على ذلك سنة رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين المهديين من بعده.. إذا جاءهم أمر جمعوا أهل الرأي من المسلمين واستشاروهم ونزلوا عند الصواب من آرائهم، بل إنهم ليندبونهم إلى ذلك ويحثونهم عليه، فيقول أبو بكر ﷺ: «فإن رأيتموني على حق فأعينوني، وإن رأيتموني على باطل فسددوني أو قوموني». ويقول عمر بن الخطاب: «من رأى في اعوجاجًا فليقومه».

والنظام الإسلامي في هذا لا يعنيه الأشكال ولا الأسماء متى تحققت هذه القواعد الأساسية التي لا يكون الحكم صالحًا بدونها، ومتى طبقت تطبيقًا يحفظ التوازن ولا يجعل بعضها يطغى على بعض، ولا يمكن أن يحفظ هذا التوازن بغير الوجدان الحي والشعور الحقيقي بقدسية هذه التعاليم، وإن في المحافظة عليها وصيانتها الفوز في الدنيا والنجاة في الآخرة، وهو ما يعبرون عنه في الاصطلاح الحديث (بالوعي القومي) أو (النضج السياسي) أو (التربية الوطنية) أو نحو هذه الألفاظ، ومردها جميعًا إلى حقيقة واحدة هي اعتقاد صلاحية النظام، والشعور بفائدة المحافظة عليها، إذ إن النصوص وحدها لا تنهض بأمة كاملة كما لا ينفع القانون إذا لم يطبقه قاضٍ عادل نزيه.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٤٤)، والترمذي (١٩٢٦)، والنسائي في الكبرى (٧٨٢٠).
(٢) أخرجه أحمد (٦٥٢١)، والطبراني في الأوسط (٧٨٢٥)، والحاكم في المستدرك (٤٨٨٤).
(٣) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٩٥٨)، والحاكم في المستدرك (٤٨٨٤).

وقد حدد الإمام البنا في أكثر من موضع معالم الإصلاح، ومن ذلك في ميدان الإصلاح السياسي إصلاح قانون الانتخاب من خلال:

- وضع قائمة من الصفات التي يجب أن تتوافر في المرشحين سواء أكانوا ممثلين لهيئات أم لم يكونوا.
- وضع حدود للدعاية الانتخابية.
- الدعوة إلى إصلاح الجداول الانتخابية، وطرق التصويت؛ لتكون في منأى عن التلاعب من ذوي المصالح الشخصية، وعن التصويت الإجباري.
- فرض عقوبات رادعة على التزوير والرشوة في الانتخابات.
- ترجيح نظام الانتخاب بالقائمة على الانتخاب الفردي، حتى يتحرر النواب من ضغط ناخبيهم، وتحل المصالح العامة محل المصالح الخاصة.

وفي ميدان الإصلاح الحكومي والإداري تحدث الإمام البنا عن ذلك في نقاط من خلال ما يلي:

- نشر الروح الإسلامية في جميع المصالح الحكومية.
- مراقبة السلوك الشخصي للموظف حتى لا توجد ثلمة في سلوكه تعيبه كموظف حكومي وكإنسان.
- إعادة تنظيم أوقات العمل للإعانة على الفرائض، وحتى يمتنع العامل من السهر ليلاً.
- مراقبة جميع الأعمال الحكومية، بحيث تتفق مع روح التعاليم الدينية.
- استخدام عدد أكبر من خريجي الأزهر في الوظائف العسكرية والمدنية.

كما تعرض الإمام البنا لما يمس الفرد في الوظيفة العامة، وتضمنت آراءه في الإصلاح بالنسبة لهذه القضية الإجراءات التالية:

- اختيار الموظفين الحكوميين على أساس الكفاءة دون الرقابة.

- استقرار ظروف العمل وتبسيط إجراءاته عن طريق تحديد المسئولية وإلغاء المركزية
- تحسين أحوال صغار موظفي الدولة برفع رواتبهم وعلاواتهم، وذلك لسد الهوة بينهم وبين كبار الموظفين، وإيجاد تأمين قانوني ومالي مضمون لهم لحماية المرءوسين من عسف ونزعات الرؤساء.
- تقليل عدد الوظائف الحكومية وتوزيع العمل على من يبقى توزيعًا أعدل وأقوم.
- إلغاء ما هو جار من استثناءات من القوانين التي يتمتع بها المقربون والأصدقاء والأقرباء.

أما عن إصلاحات النظام الاقتصادي فتتلخص في الآتي:

١- اعتبار المال الصالح قوام الحياة، ووجوب الحرص عليه، وحسن تدبيره وتثميره.

٢- إيجاب العمل والكسب على القادر.

٣- الكشف عن منابع الثروات الطبيعية، ووجوب الاستفادة من كل ما في الوجود من قوى ومواد.

٤- تحريم موارد الكسب الخبيث.

٥- تقريب الشقة بين مختلف الطبقات، تقريبًا يقضي على الثراء الفاحش والفقر المدقع.

٦- الضمان الاجتماعي لكل مواطن، وتأمين حياته، والعمل على راحته وإسعاده.

٧- الحث على الإنفاق في وجوه الخير، وافتراض التكافل بين المواطنين، ووجوب التعاون على البر والتقوى.

٨- تقرير حرمة المال، واحترام الملكية الخاصة ما لم تتعارض مع المصلحة العامة.

٩- تنظيم المعاملات المالية بتشريع عادل رحيم، والتدقيق في شئون النقد.

١٠- تقرير مسئولية الدولة في حماية هذا النظام.

وقد وصف الكاتب الأمريكي «روبير جاكسون» برنامج الإمام البنا بقوله: «كان يريد أن يصل إلى الحل الأمثل، مهما طال طريقه، ولذلك رفض المساومة، وألغى من برنامجه أنصاف الحلول، وداوم في إلحاح على القول بأنه لا تجزئة في الحق المقدس في الحرية والوطنية والسيادة». وقال أيضًا: «كان مذهبه السياسي أن يرد مادة الأخلاق إلى صميم السياسة بعد أن نُزعت منها، وبعد أن قيل: إن السياسة والأخلاق لا يجتمعان».

هذه بعض ملامح مشروع الإمام البنا للإصلاح والتقدم، وهي قليل من كثير، ومن يقرأ رسائل الإمام البنا يجد فيها تفاصيل مشروعه في الإصلاح السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي وغيره.

***

(٣)

الدكتور البغدادي ومجانبة الحقيقة (*)

أدهشني كثيرًا ما كتبه الدكتور أحمد البغدادي - الأستاذ بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت - في مقال بعنوان «لماذا»؟

وملخص هذا المقال أنه يتهم فيه جماعة الإخوان المسلمين باتهامات عديدة منها:

١ - أنه لا يحتاج إليهم إلا الشيطان.

٢ - أنهم يؤيدون «ابن لادن» من خلال عدم إدانتهم له.

٣ - قيام زعمائهم بتصدير فتاوى الإرهاب.

٤ - اتهام الإخوان بدعوتهم لعدم الديمقراطية، ومعارضتهم للفكر الليبرالي.

٥ - أن الإخوان يقبلون التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٦ - أن هذا التنظيم ليس لديه مبادئ الحق والعدل والمساواة، ولا يؤمن بحقوق الإنسان.

ومن ثم يدعو الولايات المتحدة الأمريكية، ومجلس الأمن الدولي إلى إدراج جماعة الإخوان المسلمين في اللائحة الإرهابية، وتجميد حساباتهم في الدول العربية والغربية - على حد قوله - واعتبار زعمائهم ضمن المطلوبين دوليًّا.

هذه هي دعاوى البغدادي التي طرحها من خلال مقالته، قبل أن أتناول هذه الاتهامات بالنقض والتحليل، أتعجب كثيرًا من المستوى الذي وصل إليه مثل هذا الدكتور بصفته رجلاً أكاديميًا يهتم بالعلم والمعرفة، ومن الأساسيات التي نعرفها في المنهج والبحث العلمي هي عرض الحقائق بحيادية تامة، وعدم إلصاق التهم بالآخرين دون تحقيق أو معرفة.

(*) نشرت بموقع «إخوان أون لاين» بتاريخ ٦/ ١/ ٢٠٠٥م، ومجلة «المجتمع الكويتية ١٥/ ١/ ٢٠٠٥م.

والذي يدعوني إلى القول بأن الدكتور البغدادي لم يكن منصفًا، وأنه لم يتحر الحقيقة فيما يقول أمور منها:

١ - التجرؤ على شخصية النبي ﷺ من خلال ما كتبه في مجلة «الشعلة الطلابية» في شهر يوليو عام ١٩٩٦م، الصادرة في كلية العلوم الإدارية، قال فيها: «إن الرسول ﷺ فشل في فرض الإسلام على المجتمع المكي ثلاثة عشر عامًا».

وقد سُجن من جراء هذا القول في سجن (طلحة) بالكويت لمدة شهر؛ بتهمة الإساءة إلى النبي ﷺ، وحكم عليه مفتي مصر الأسبق الدكتور نصر فريد واصل بالردة عن دين الله، وقال الدكتور عبد الله النجار - عضو مجمع البحوث الإسلامية، والأستاذ بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر -: «إنه ليس من الأدب بحال أن يصف أحد من هؤلاء المتفيهقين - من أرباب الفكر المعوجُ - رسول الله وخير مِن دبَّ على ظهر الأرض بالفشل والخطأ».

٢ - اتهامه فضيلة الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي في مقال نشره بصحيفة «السياسة الكويتية» تحت عنوان «فقيه يؤيد مجرمًا»[1]، بقوله: «كل كتابات هذا الفقيه لم تزده علمًا، ولا فكرًا، ولا عدلاً في القول والفعل». وأنه «لم يُفد المسلمين بشيء إلا ببضع كتابات هزيلة لا تسمن ولا تغني من جوع فكري، وفتاوى شاذة، وتأييد جماعته التي ينتمي إليها للإرهاب».

٣ - دعوته في حوار مع صحيفة «الرأي العام» الكويتية أن الكويت ليست دولة إسلامية، حيث قال: «إن دستور الكويت لم ينص على أنها دولة إسلامية». وذهب أبعد من ذلك بقوله: «إن الإسلام وحده لن يقدم مشروعًا حضاريًا». كما شنَّ هجومًا على التيار الإسلامي في الكويت، واصفًا إياه بالعجز، وبغير المثقف، رغم اعترافه بأنه الأقوى.

بعد هذه المقدمة التي نلمس منها العَداء المستحكم للإسلام وعلمائه ندخل في صلب الموضوع، وهو نقض ما قاله البغدادي:

---

(١) نشر بتاريخ ١٢/ ٣/ ٢٠٠٣م.

أولاً: أنه لا يحتاج إلى جماعة الإخوان المسلمين إلا الشيطان ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]. هذا الاتهام يدل على جهل هذا الرجل بدعوة الإخوان المسلمين، التي فتح الله لها الآفاق، وانتشر رجالها في كل مكان، داعين إلى الحق بالحكمة والموعظة الحسنة، فهم - في النقابات المهنية - معاونون ومدافعون عن قضاياهم، وفي مقدمة أساتذة الجامعات يربون الأجيال على العلم والمعرفة والأخلاق الحميدة، لا يبتغون من ذلك إلا رضا الله - عز وجل - ثم وطنهم وأهليهم من بني جلدتهم.

وهم في مجالس الشعب والأمة يدافعون عن القضايا المصيرية لأمتهم، لا يخافون في الله لومة لائم، ولهم تواجد في كل مؤسسات المجتمع المدني، خدمةً لوطنهم وأمتهم.. فكيف يكون حليفهم الشيطان - كما ادعى البغدادي - وهم أول من يدعون إلى مخالفة طريق الشيطان؟!

ثانيًا: أن الإخوان المسلمين يؤيدون «ابن لادن»..!! وهذا أيضًا دعوى ينقصها الدليل؛ لأنهم على مدى تاريخهم المديد ينبذون العنف ولا يقرون من يقوم به، مهما كانت الأسباب، وليقرأ إن شاء البيان الذي صدر عن الإخوان المسلمين حول تفجيرات الرياض في ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٤م؛ حيث ورد فيه «أن الإخوان المسلمين يدينون بكل شدة هذه التفجيرات الإجرامية البشعة، ويعدونها خروجًا على أحكام الإسلام الحنيف الذي قضى بحفظ النفوس، والدماء، والأموال، والأعراض». وغيره كثير ورد في بيانات أخرى، كما ورد أيضًا في الرسائل الأسبوعية لفضيلة المرشد العام السابق للإخوان المسلمين الأستاذ محمد مهدي عاكف.

ثالثًا: قيام زعماء الإخوان المسلمين بتصدير فتاوى الإرهاب؛ ولعله يقصد من ذلك اتهام فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي بالإرهاب، وهذا دليل آخر على أنه لا يحمل في قلبه إلا كل الحقد لعلماء الأمة، وأنه ربما لم يطَّلع على كتاباته التي تدعو دائمًا لنبذ الإرهاب، والدعوة إلى الله بالحسنى. ليقرأ رد الشيخ القرضاوي على

سؤال حول خطف الطائرة الكويتية[١]، حيث أنكر فضيلته هذا العمل في حينه في خطبة مذاعة بالتلفاز من الدوحة، وقال أيضًا: «الإسلام - بكتابه وسنة نبيه، وهَدى أصحابه وفقه أئمته وروح حضارته والاتجاه العام لأمته - ينكر كل الإنكار هذا العمل الذي يتسم بالقساوة والوحشية، ويفتقد الإنسانية والرحمة.. ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [يونس: ٦٩].

رابعًا: معارضة الإخوان للديمقراطية.. أقول لو أنك تقصد الديمقراطية المسلحة التي تدعو إليها أمريكا وحلفاؤها، فالإخوان يعارضونها وينكرونها؛ لأنها لم تفلح في إخراج العراق من كبوته؛ حيث أتت على الأخضر واليابس، وقتلت العلماء، وشردت الأطفال، وهدمت البيوت، أما إذا كنت تقصد الديمقراطية التي تدعو إلى حكم الشعب، وأن يختار ممثليه بطريقة حرة نزيهة، فهذا مايدعو إليه الإخوان في أدبياتهم ورسائلهم.

يقول فضيلة المرشد العام السابق الأستاذ محمد مهدي عاكف في إحدى رسائله؛ تعليقًا على مشروع الشرق الأوسط الكبير[٢]: «لا مناص من إصلاح سياسي كامل وشامل.. من ديمقراطية حقيقية (بمفهومها الإسلامي) تنبع من الشعوب ذاتها، وبقناعة من الأنظمة الحاكمة في أحقية هذه الشعوب في أن تعامل المعاملة الكريمة اللائقة بها». وقال أيضًا: «يسعى الإخوان إلى قيام نظام سياسي يضمن تحقيق مبدأ التكريم الإلهي للإنسان، ويحفظ حقوقه وحرياته، ويوجه الجهود لبناء مؤسسات الحكم بما يحقق لها الاستقامة والفاعلية، كما يضمن النزاهة والحرية لعمليات انتخاب الحاكمين وحُسن مراقبتهم خلال الفترة الموقوتة لحكمهم».

خامسًا: قبول الإخوان التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا إفك وافتراء؛ لأن الإخوان المسلمين لا يقرون - بأي حال من الأحوال - أسلوب الطاغية المتمثل في الإدارة الأمريكية التي تقف وتساند الكيان الصهيوني في فلسطين

(١) انظر فتاوى معاصرة ٢/ ٤٩٧.
(٢) نشرت بتاريخ ٣/ ٣/ ٢٠٠٤م.

لتدمير وقتل إخواننا هناك وتشريد أبنائنا في العراق وأفغانستان.. ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [التوبة: ٨]. وقد ورد في «رسالة» فضيلة المرشد[١]: «إن المشروع الأمريكي لم يعد يُخفي نواياه تجاه المنطقة كلها، فقد أقام قواعد عسكرية دائمة فيها، واحتل أفغانستان والعراق، وسيطر على أكبر مخزون للنفط العالمي، وها هو ذا يقوم بنهب وسلب خيرات الأمة وثرواتها».. فهل بعد هذا الكلام يقبل الإخوان التعامل مع الإدارة الأمريكية؟!

سادسًا: أن «تنظيم الإخوان المسلمين ليس لديه مبادئ الحق والعدل والمساواة، ولا يؤمن بحقوق الإنسان»..!! أقول له لقد جانبت الحقيقة وخالفت الواقع؛ وذلك لأن الإخوان المسلمين يعتبرون أن مبادئ الحق والعدل والمساواة من المبادئ الأساسية للدين الإسلامي.. ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالعَدْلِ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لله شُهَدَاءَ بِالقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨].

والإخوان في كل خطاباتهم يدعون إلى إشاعة الحريات بكل أشكالها (الحرية الدينية، والحرية الفكرية، والحرية السياسية، والحرية المدنية..). يقول فضيلة المرشد السابق الأستاذ محمد مهدي عاكف في «رسالته»: «الأمة تطالب الحكام بإطلاق الحريات العامة، ووقف كافة أشكال القهر والاستبداد، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، وإفساح المجال للقوى الحية المخلصة؛ لتكون عونًا للحكومات على مواجهة التحديات»[٢].

***

(١) نشرت بتاريخ ٢٢/ ١/ ٢٠٠٤م.
(٢) نشرت بتاريخ ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٤م.

(٤)

اتقي الله يا ربعـــي(*)

من يتابع كتابات الدكتور أحمد الربعي - الكاتب الكويتي الليبرالي الهوية - يجد أنه في كثير منها يهاجم الفكر الإسلامي بشكل عام، ودعاته بشكل خاص، وهذا - مما لا شك فيه - يدل دلالة واضحة على ثقافة الرجل ومن أين أخذها، والسؤال الذي يرد على ذهني في التو واللحظة: لماذا هذا العداء المستحكم لكل ما هو إسلامي؟! هل هذا يخدم الفكر الليبرالي المستنير الذي يدعو إليه أم أنه يصب في مصلحة أعداء الإنسانية من الصهاينة والصليبيين؟!

والذي دعاني لكتابة هذه السطور ما قاله في صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية تحت عنون «قليل من الخجل..!!»[1] وهو يحاول أن يكيل الاتهامات إلى جماعة الإخوان المسلمين، ويصب عليها جام حقده وغضبه من خلال الفهم الخاطئ لطبيعة وفكر الإخوان المسلمين. فيقول: «الإخوان المسلمون في مصر لديهم تبريرهم للعنف».

وأنا أتعجب من هذا المنطق المعوج الذي يستند إليه، فالإخوان المسلمون في كل أدبياتهم يستنكرون العنف والإرهاب بشتى صوره، ويصدرون البيانات في التو واللحظة، يدينون فيها الأعمال الإجرامية التي تودي بحياة الآمنين وتروعهم.. وليقرأ - إن شاء الله - بيانات الإخوان حول أحداث الرياض، والرباط، وطابا، والعراق، وغيرها.. ثم إنه للأسف لا يقرأ بشكل جيد؛ فقد ورد في صدر البيان الذي يستشهد به ما نصه: «الإخوان المسلمون - وقد تابعوا بحزن عميق وألم بالغ ما وقع في شرم الشيخ من انفجارات وأعمال إرهابية - يستنكرون هذه الأعمال ويدينون مثل هذه الأفعال التي تخالف الدين والشرع.. ويعتبرون ذلك عدوانًا على كل القيم والأعراف الإنسانية». فهل يدعي بعد ذلك مدع بأن الإخوان المسلمين يبررون العنف!! ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

(*) نشرت بمجلة «المجتمع» الكويتية بتاريخ ٦/ ٨/ ٢٠٠٥م، وصحيفة «آفاق عربية» بتاريخ ١/ ٩/ ٢٠٠٥م.

(١) نشر بتاريخ ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٥م.

ثم يتابع الحديث ويقول: «مشكلة الإخوان المسلمين أنهم لا يخجلون، فكل الإرهاب الديني الذي نشهده اليوم كانت بدايته على يد الفكر الشاذ والتكفيري للإخوان المسلمين». وهذا دليل آخر على جهله بتاريخ الإخوان المسلمين ومنهجهم، فمنذ بداية هذه الدعوة والإخوان لا يقرون ما يقوم به بعض الأفراد من تكفير للآخرين، وليقرأ كتاب «دعاة لا قضاة» للأستاذ الهضيبي - رحمه الله - المرشد الثاني لجماعة الإخوان المسلمين، الذي أصدره في السجن تحت سياط التعذيب، يقف فيه بشكل حاسم ضد الشباب الذين أباحوا لأنفسهم تكفير الحاكم دون دليل أو بينة.

اسمح لي أن أقول لك: اتق الله فيما تقول، فسوف يسألك الله - عز وجل - عن كل ما تقول وتكتب وتفتري على الشرفاء بما ليس فيهم، ومما هم منه براء، وليكن عندك قليل من الخجل والموضوعية في الحكم على الآخرين، وأذكرك بقول الله - تبارك وتعالى -: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الكَاذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥].

* * *

(٥)

الأستاذ رائف والكلام الزائف(*)

آلمني وآلم كل حرٍّ الحوارات الإعلامية والتصريحات الصحفية التي أدلى بها أخيرًا الأستاذ أحمد رائف فيما يتعلق بالإخوان المسلمين بوجه عام وفضيلة الأستاذ محمد مهدي عاكف-المرشد العام- بوجه خاص، وتردَّدت كثيرًا في الردِّ عليه؛ حيث إنه ذكَّرني كطرف في ترتيب لقاء له مع فضيلة المرشد، ومما زاد من ألمي صدور هذا الكلام من الأستاذ رائف وهو قد تعدَّى السبعين من العمر، وأحب أن أشير إلى بعض الحقائق:

١- طلب مني الأستاذ رائف مقابلته للأهمية في منزله بمدينة نصر منذ عدة أشهر، وقد سبق لي أن زرته بمنزله في مدينة الرحاب منذ سنوات، وألح عليّ أكثر من مرة، فذهبت إليه، ولفت نظري قبل طرق الباب وجود كاميرا مراقبة على الباب، وحينما فتح الباب جلست معه، واستأذنني أن يدخن سيجارة، فقلت له: لا بأس، وأخذ يحدثني في أمور كثيرة، منها أن لديه عرضًا من أحد قيادات الحزب الوطني لإيقاف التعامل الأمني مع الإخوان شريطة عدم دخول مجلس الشعب وابتعادهم عن السياسة، فكان كلامي أن هذا مستحيل، ومع ذلك يمكنك عرض الأمر على الإخوان، ليقرروا ما يرونه مناسبًا، ورتبت له لقاءً مع فضيلة المرشد بعد ذلك.

٢- حينما سألته عن أحواله في عمله، قال: إنه ينوي عمل قناة فضائية وصحيفة يومية، قلت له: هذا جيد، ولكن من أين التمويل؟! قال: هناك بعض من رجال الأعمال سوف يتعاونون معي لإنجاز هذا العمل، فأثار في نفسي عدة استفهامات.

(*) نشرت بموقع «بموقع إخوان أون لاين» بتاريخ ٣/ ١٠/ ٢٠٠٩م.

٣- اقتراح الأستاذ رائف الذي طرحه على الأستاذ المرشد هو أن لا يدخل الإخوان انتخابات ٢٠١٠م لمجلس الشعب في مقابل أن يُوقف النظام كل المحاكمات العسكرية والإفراج عن جميع الإخوان، فكان رد فضيلة المرشد أنه شخصيًّا موافق، ولكن على هذه الشخصية التي تطلب هذا أن تجلس معي ومع مكتب الإرشاد لدراسة الموضوع، ولكن فوجئت بالأستاذ رائف يتعجل الأمور، ويصرح هنا وهناك بأن المرشد العام الأستاذ محمد مهدي عاكف يفسد الصفقة مع الحكومة!.

٤- وأتساءل: أي صفقة هذه بين نظام لا يعرف إلا لغة القهر والاستبداد في التعامل مع خصومه السياسيين ويعتقلهم، ويحيلهم إلى المحاكمات العسكرية، ويضيق عليه في الأرزاق والأسفار؟!

٥- أي إنسان حينما يقدِّم اقتراحًا لجهة ما أو لهيئة معينة يطلب منهم دراسة هذا المقترح، وليروا بعد ذلك ما يرونه من خلال مؤسساتهم، ولكن الذي حدث أن الأستاذ رائف أراد إلزام الإخوان برأيه، وهذا أمر مستحيل؛ لأنه أولاً ليس من الإخوان المسلمين وليس من قيادتهم- كما يدَّعي- لكي يتدخل في شئونهم الداخلية، بالرغم من قبول الإخوان لأي اقتراح يَرد من هنا أو هناك يكون فيه مصلحة للوطن وللأمة.

٦- لفت نظري تهافت بعض الصحف ووسائل الإعلام لإجراء حوارات وأخذ تصريحات مع الأستاذ رائف، بداية من (روزاليوسف)، و(نهضة مصر)، و(المصري اليوم)، و(الشروق)، و(الدستور)، وقناة (أوربت)، وغيرها من مواقع الإنترنت، وعلمت من بعض الزملاء أن الحوار الذي دار مع الإعلامي جمال عنايت في برنامجه على الهوا تم تفريغه وإرساله إلى كل الصحف والمجلات، وأخيرًا الحوار مع صحيفة (الأهرام) يوم السبت ١٩/ ٩/ ٢٠٠٩م الذي أجراه مع الصحفي أحمد موسى، ومعروف ومشهود لهذا الصحفي بعدائه

الشديد لجماعة الإخوان المسلمين، وتوقيت ذلك مع الحملة الشرسة ضد الإخوان إعلاميًّا وسياسيًّا وأمنيًّا يثير علامات استفهام.

٧- اتهام الأستاذ عاكف بأمور مشينة تخالف الحقيقة، وتدل على اللدد في الخصومة، هذا الأمر ينكره الإسلام ويشينه ذوو المروءات من أهل الوفاء الذين يعرفون فضل الرجال وأصحاب الدعوات، ولا يصب إلا في مصلحة أعداء الأمة، فكيف لرجل مثل الأستاذ عاكف- الذي ضحى من عمره بـ٢٣ سنة في سجون النظام المصري، ويمتلِئ حبًّا لهذا الوطن، ويعتصر ألمًا لما يحدث له- أن يُوصف بهذه الأوصاف المشينة؟!

٨- قد يختلف البعض مع جماعة الإخوان المسلمين سياسيًّا، ولكن يجب أن لا يخرج هذا الاختلاف عن الأدب المعهود، الذي يؤدي إلى السباب والتقليل من الآخرين دون سند أو دليل، ولا أنسى حينما علم فضيلة المرشد العام بمرض الأستاذ رائف، طلب إرسال باقة من الورد له في المستشفى بعدما نال منه ما نال.

غفر الله للأستاذ رائف وختم لنا وله بالعافية.

***

(٦)

دعوة لفهم الإخوان(*)

فوجئت كغيري من عامة القراء بما كتبه الأستاذ محمد علي إبراهيم - رئيس تحرير صحيفة «الجمهورية» بعنوان «أنا لا أفهم الإخوان»[1]، وبعد قراءة المقالة تأكدت على وجه اليقين أنه فعلاً لا يفهم الإخوان، ولذا أدعو سيادته إلى السعي إلى فهم طبيعة دعوة الإخوان المسلمين، إذا أرادَ أن يصل إلى الحقيقة، ولا يبنى فهمه وهو الرجل المسئول عن رئاسة الصحيفة على بعض التقارير من هنا وهناك.

ومن أبرز القضايا التي تحدَّث عنها: موقف الإخوان من المرأة، وموقفهم من الأقباط، والشريعة الإسلامية، وأن الإخوان يسعون إلى السلطة.

سيدي الكريم تمهَّل قليلاً، ولندع المجال للإنصاف والموضوعية؛ لكي تأخذ مجالها في الحكم دون تحيز أو تعصب.

القضية الأولى:

- موقف الإخوان من المرأة واضحٌ وبيِّن من خلال الأدبيات المختلفة للإخوان بداية من رأي الأستاذ البنا وانتهاءً برأي الإخوان حول المرأة الذي صدر عام ١٩٩٤م، تحت عنوان «المرأة المسلمة في المجتمع المسلم»، ناهيك عن كتابات الكثيرين من علماء ودعاة الإخوان في مصر وخارجها في إنصاف المرأة.

أما عن مشاركة المرأة في البرلمان، فهذا أمر قد أقرَّه الإخوانُ منذ زمن بعيد، ويدعون إليه في منتدياتهم وكتبهم وتصريحاتهم، واقرأ إن شئت هذا النص من كتاب «المرأة المسلمة»: «هذه المشاركة واجبة وضرورية، وحيث تنص قوانين الانتخابات المعمول بها في كثير من الدول الإسلامية الآن على إطلاق حق المرأة في الانتخابات، فإن إحجام المرأة

(*) نشرت بصحيفة «آفاق عربية» بتاريخ ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٥م.
(١) نشر بتاريخ ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٥م.

المسلمة عن المشاركة في الانتخابات يُضعف من فرصة المرشحين الإسلاميين».

وترى الجماعة أنه ليس في النصوص المعتمدة ما يمنع من تولي المرأة مهام عضوية المجالس النيابية، أما أن يعتمد رئيس التحرير على مصادر سطحية غير موثوق بها لما يُقال عن الإخوان فهذا أمر لا يقبله مُنصف أو محايد.

والقضية الثانية: موقف الإخوان من الأقباط، هذا الموضوع من صميم اهتمام الإخوان المسلمين، ويشهد على ذلك اهتمام الأستاذ البنا بضم أحد الأقباط للجنة السياسية في الجماعة، وحرص الإخوان في الوقت الراهن على الوقوف بجوار بعض الأقباط في الانتخابات البرلمانية من أمثال الأستاذ جمال أسعد عبد الملاك، والأستاذ منير فخري عبد النور، والتفاعل المتواصل مع الدكتور رفيق حبيب، ودعوة الشخصيات العامة من الأقباط لمشاركة الإخوان في المناسبات المختلفة.

وهل التعامل والتنسيق مع الإخوة الأقباط في بعض القضايا يعتبر عيبًا؟! وهل هذا يؤدي إلى الطائفية يا أستاذ محمد أم أن المواطن المصري مسلمًا كان أو قبطيًا يحظى بالاحترام والتقدير؟!

أما عن مسألة تخصيص مقاعد للأقباط، فهذا أمر يحتاج إلى دراسة وتوضيح، وهذا بالفعل يؤدي إلى سياسة توهين نسيج المجتمع الواحد، ولماذا نفصل بين المسلم والقبطي في العمل السياسي؟! فقد يكون في بعض الدوائر مرشح قبطي أفضل من مرشح مسلم، ويخدم المواطن والوطن بطريقة أفضل، فلماذا لا نقف معه ونؤيده؟!

القضية الثالثة: التي تحدثت عنها أن الإخوان لم يحسموا أمرهم في مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية، والسؤال المطروح الذي أريد أن تفهمه سيادتكم جيدًا: ما الذي دعا الإمام البنا لإنشاء جماعة الإخوان المسلمين؟ وما الذي أدى إلى سجن واعتقال الآلاف من الإخوان في العصور المختلفة؟ والإجابة أن الذي أدى إلى ذلك حرصهم الشديد على تطبيق الشريعة الإسلامية، وأن يعمَّ العدل في أرجاء هذا الوطن العزيز، ومن أجل ذلك ضحوا بكل غال وثمين لإعلاء الشريعة الإسلامية التي تنفع الجميع، مع الوضع في

الاعتبار أن التدرج أمر يؤمن به الإخوان دون المساس بأصول العقيدة وأركانها.

القضية الرابعة: أن الإخوان المسلمين يسعون إلى السلطة، ويطبقون مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، يا له من عجب، هل السلطة حلال على المستبدين حرام على غيرهم؟! وهل خلق المولى - عز وجل - أناسًا للسلطة وآخرين لغير ذلك، بحيث لا يسمح لأحد بتخطي حدوده، أم أن الأمر متعلق باختيار الشعب لمن يحكمه؟

والعجيب سيدي أننا جربنا كل الأنظمة الشمولية والاستبدادية، ولم نُجرب الإسلام ولو مرة واحدة في عصرنا، ثم هل من الإنصاف أن نحكم على شيء دون معرفته أو معايشته، أم أن البُعد عن الحقيقة والتعصب هو الذي يدفعنا إلى هذا!

وفي هذه الأجواء التي تختلط فيها الأمور وتتلعثم الألسنة وتحار العقول، ونحتاج إلى تلمس الطريق الصحيح، وبالبحث والتنقيب في كل المناهج المطروحة على الساحة لم أجد - من وجهة نظري - أفضل من منهاج الإخوان في الإصلاح في المجالات المختلفة، وهذا ليس تعصبًا، ولكن بناءً على دراسة ومعايشة الإخوان، ويشهد بذلك القاصي والداني، دون أن يكون هناك تقديس لأحد كما يدَّعي البعض.

ثم في نهاية مقالتكم تهيبون بالإخوان أن يتوقفوا عن المطالبة بانتخابات نزيهة وضرورة تمتع الناخبين بالحرية؛ لأنهم أول من يفعلون عكس ذلك، فبدلاً من أن تكونوا من أول المنادين بالحريات العامة تطالبون الإخوان دون دليل أن يتوقفوا عن ذلك!!

وفي الختام أتمنى على سيادتكم تحري الحقيقة للوصول إلى الحق؛ لأن الكلمة أمانة وسوف تُحاسبون عليها يوم القيامة.

***

(٧)

رسالة إلى الشرفاء خلف الأسوار(*)

أحبتي الكرام أكتبُ إليكم بعد أن قضيتُ معكم أفضل الأوقات في الحب والترابط والتعاون، وحُسن الصلة بالله، سائلاً المولى - عزَّ وجل - أن يتقبل منا، ومنكم صالح الأعمال، وأن يجعل هذه الأوقات في ميزان حسناتكم يوم القيامة، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

أحبتي.. يعلم الله مدى شوقي لرؤياكم الطيبة العزيزة على نفسي، ولكن حسبي أنَّ القلوب تتواصل، فالأرواح جنود مجندة ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف، وأرجو من الله العلي القدير أن يرفع هذا الظلم البين الواقع عليكم، وعلى كل الشرفاء من أبناء هذا الوطن العزيز.

وأنتم تعلمون أن طريق الدعوات لا بد فيه من الابتلاءات والمحن، وبفضل الله تبارك وتعالى ثم بفضل ترابطكم وأخوتكم تكون منحة - إن شاء الله - كما قال ابن عطاء الله السكندري: «ربما كمنت المنن في المحن، والمحن في المنن».

فالغاية النبيلة التي نسعى إليها جميعًا، وهي التمكينُ لشرع الله في الأرض حتى يسود العدل وتعم الحرية، تتطلب منا كثيرًا من التضحيات والعمل المتواصل، فإنه لعزيز علينا جدٌّ عزيز أن نرى ما يحيط بقومنا ثم نستسلم للذل، أو نرضى بالهوان، أو نستكين لليأس، فنحن نعمل للناس في سبيل الله أكثر مما نعمل لأنفسنا، ولا يغيب عنَّا ما عاناه الصحب الكرام - رضوان الله عليهم - في سبيل نشر الخير في ربوع الأرض حتى وصل إلينا ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ۞ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٩ - ١٤٠].

أحبتي في الله.. إنما تنجح الفكرة إذا قوي الإيمانُ بها، وتوفر الإخلاص في سبيلها،

(*) نشرت بصحيفة آفاق عربية» بتاريخ ١٤/ ٧/ ٢٠٠٥م»، و «المجتمع الكويتية» بتاريخ ١٦/ ٧/ ٢٠٠٥م.

وازدادت الحماسة لها، ووجِد الاستعدادُ الذي يحمل على التضحية والعمل لتحقيقها.

أحبتي الكرام أريد أن أؤكد على معنيين مهمين فيما أنتم فيه:

الأول: توثيق عُرى الأخوة والترابط: حتى يرتفع صرح الحب الشامخ بيننا، وتسمو النفوس، وتعلو فتظل حائمة حول العرش لا تدنسها أوحال الأرض، هذه الأخوة التي ترتبط فيها القلوب والأرواح برباط العقيدة، والأخ الصادق - أحبتي - يرى إخوانه أولى بنفسه من نفسه؛ لأنه إن لم يكن بهم فلن يكون بغيرهم، وهم إن لم يكونوا به كانوا بغيره.

وكان الحسن البصري يقول: «لقاء إخواني أحب إليَّ من لقاء أهلي، فأهلي يُذكرونني بالدنيا وإخواني يذكرونني بالآخرة».

الثاني: التواصي بالحق والصبر: فليس أمام دعاة الحق إلا أن يعتصموا باليقين، ويتسلحوا بالصبر في وجه الظلم الواقع عليهم، والصبر هنا - كما قال الإمام علي - كرم الله وجهه - «سيف لا ينبو، ومطية لا تكبو، وضياء لا يخبو»، وللصبر مظاهر متعددة منها:

١ - الصبر بالله، وهو الاستعانة به في التصبر، فهو المعين على ذلك.

٢ - صبر لله، وهو الباعث على الصبر والتقرب إليه به، لا للرياء ولإظهار التصبر للخلق.

٣ - صبر مع الله، وهو دوران العبد مع مراد الله منه، وهو صبر الصديقين.

وكما قال الإمام الغزالي: «الصبر لله غناء، والصبر بالله بقاء، والصبر مع الله وفاء، والصبر عن الله جفاء».

أحبائي الكرام، أرجو من الله تبارك وتعالى أن نسعد برؤيتكم قريبًا في العافية والحرية، ونأنس بصحبتكم ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا﴾ [الإسراء: ٥١].

ولرب نازلة يضيق بها الفتى ... ذرعًا وعند الله منها المخرج

ضاقت فلما استحكمت حلقاتها ... فُرجت وكنت أظنها لا تفرج

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ٢٠٠].

***

(٨)

حقوق المواطنة في الرؤية الإسلامية(*)

أسعدتني المشاركة في الحلقة النقاشية تحت عنوان «خانة الديانة بين حقوق المواطنة وحرية العقيدة» التي نظمها المرصد المدني لحقوق الإنسان[١]، وشارك فيها العديد من الإخوة الأقباط في مصر، منهم الدكتور سمير مرقص، والأستاذ كمال زاخر، الأستاذ سامي حرك، والمهندس إسحاق حنا، وآخرون، ومن أبرز القضايا التي طرحت للنقاش: **حقوق المواطنة والتعامل مع الأقباط.**

وفي البداية أبديت أن هذه الأزمة المطروحة على الساحة بين المسلمين والأقباط، هي أزمة مفتعلة ليس لها أصل في تاريخنا المديد، ولعل ظهورها في الآونة الأخيرة يرجع لأسباب سياسية، لإثارة الفتنة بين نسيج المجتمع الواحد.

وهذا يقودنا - في هذه السطور - إلى الحديث عن تعامل الإسلام مع غير المسلمين وحفظ حقوقهم.

فالإنسان يرتبط بغيره من أبناء الوطن الواحد بكثير من الروابط الاجتماعية، حيث إن الإنسان اجتماعي بطبعه وفطرته، ولقد أقام الإسلام هذه العلاقات على أساس من العدالة والمودة التي أوجدها بين الناس الذين يعيشون في وطن واحد «لهم ما لنا وعليهم ما علينا».

وأول وثيقة تنظم العلاقة بين المسلمين وغيرهم، كانت وثيقة الحقوق التي أعلنها رسول الله ﷺ مع بداية قيام الدولة الإسلامية في المدينة لحماية حقوق المواطنين في هذه الدولة على اختلاف الديانات والقوميات والجنسيات.

وتتكون هذه الوثيقة من تسع وستين مادة تنظم حقوق الجميع، ومن أهم معالمها:

(*) نشرت بموقع «مينا أون لاين» بتاريخ ١١/ ٢/ ٢٠٠٦م.

(١) نظمت بتاريخ ٢٤/ ١/ ٢٠٠٦م.

أولاً: أن لليهود مثل ما للمسلمين، ذلك أنه لم يكن للنصارى كيان في المدينة، ولم تهمل الوثيقة من لا دين لهم من الوثنيين.

ثانيًا: هذه الوثيقة اعتبرت هؤلاء مواطنين يتمتعون بالحقوق التي لغيرهم، ويؤدون الواجبات التي على غيرهم.

ثالثًا: لم تستخدم الوثيقة مصطلح الأقلية لوصف غير المسلمين، وإنما استخدمت مصطلح الأمة للجميع.

رابعًا: نصَّت الوثيقة على حقوق أصحاب الديانات في ممارسة كل ما يتصل بدينهم، ويترتب على هذا حماية ما يعتبره غير المسلمين مالاً ذا قيمة، وتعويضهم عنه عند إتلاف المسلم له، ولو كان هذا الشيء مهدرًا ولا قيمة له في الشريعة الإسلامية مثل الخمر والخنزير.

وعلى مدار التاريخ الإسلامي نجد أن الإسلام كفل حرية الاعتقاد والتعبد، فلكل ذي دين دينه ومذهبه لا يجبر على تركه إلى غيره، ولا يضغط عليه، وأساس هذا الحق قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. وكذلك صان الإسلام لغير المسلمين معابدهم، ورعى حرية شعائرهم، ففي عهد عمر بن الخطاب ﷺ إلى إيلياء (القدس) نص على حريتهم الدينية، وحرمة معابدهم وشعائرهم: «هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان: أعطاهم أمانًا لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وسقيمها وبريئها وسائر ملتها، لا تسكن كنائسهم، ولا تهدم، ولا ينتقص منها، ولا من حيزها، ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم»[1].

ولعل أحدًا منا لا ينسى موقف السلطان (محمد الفاتح) حين فتح القسطنطينية مقر البطريركية الأرثوذكسية في الشرق، فقد أعلن تأمين سكانها - وكلهم نصارى - على أموالهم وأرواحهم وعقائدهم وكنائسهم وصلبانهم، وأعفاهم من الجندية، ومنح رؤساءهم سلطة التشريع والفصل في الخصومات التي تقع بينهم دون أن يتدخل فيها.

---

(١) تاريخ الطبري ٢/ ٤٤٩.

وقد أجمع المؤرخون ممن يحترمون الحق على أن الإسلام حفظ للمسيحيين وغيرهم من الديانات الأخرى حقوقهم.

يقول المستر درابر الأمريكي: «إن المسلمين الأولين في زمن الخلفاء لم يقتصروا في معاملة أهل العلم من النصارى النسطوريين، ومن اليهود على مجرد الاحترام، بل فوضوا إليهم الكثير من الأعمال الجسام ورقوهم إلى مناصب الدولة، حتى أن هارون الرشيد، وضع جميع المدارس تحت مراقبة حنا بن ماسويه ولم ينظر إلى البلد الذي عاش فيه العالم، ولا إلى الدين الذي يدين به، بل لم يكن ينظر إلا إلى مكانته من العلم والمعرفة».

ويقول جوستاف لوبون المفكر الفرنسي: «إن الأمم لم تعرف فاتحين راحمين متسامحين مثل العرب، ولا دينًا سمحًا مثل دينهم».

وقد صرح بابا الأقباط الأرثوذكس الأنبا شنودة في صحيفة «الأهرام»[1] القاهرية: إن الأقباط في ظل حكم الشريعة، يكونون أسعد حالاً وأكثر أمنًا، ولقد كانوا كذلك في الماضي، حينما كان حكم الشريعة هو السائد.. نحن نتوق إلى أن نعيش في ظل «لهم ما لنا وعليهم ما علينا».. إن مصر تجلب القوانين من الخارج حتى الآن، وتطبقها علينا، ونحن ليس عندنا ما في الإسلام من قوانين مفصلة، فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة ولا نرضى بقوانين الإسلام»؟!.

لعل في هذه السطور ما يضيء الطريق للمشككين في شعار «الإسلام هو الحل» ويرد على المتحاملين على الفكرة الإسلامية.

* * *

(١) صرح بذلك بتاريخ ٦/ ٣/ ١٩٨٥م.

(٩)

الرئيس الذي نريده (*)

هناك تساؤل مشهور اختلفت إجابات المتخصصن عليه اختلافًا واسعًا، وهو هل القائد يُولد أم يُصنع؟ فأكد بعضهم أن القيادة موهبة فطرية تمتلكها فئة معينة قليلة من الناس، يقول وارين بينسي: لا تستطيع تعلم القيادة، القيادة شخصية وحكمة، وهما شيئان لا يمكنك تعلمهما. وأكد آخرون أن القيادة فن يمكن اكتسابه بالتعلم والممارسة والتمرين، يقول وارن بلاك: لم يُولد أي إنسان كقائد، القيادة ليست مبرمجة في الجينات الوراثية، ولا يوجد إنسان مركب داخليًا كقائد.. ومثله بيتر دركر يقول: القيادة يجب أن تتعلمها وباستطاعتك ذلك.

والذي يتبين لنا أن القيادة تارةً تكون فطرية وأخرى تكون مكتسبة، فبعض الناس يرزقهم الله تعالى صفات قيادية فطرية، كما قال النبي ﷺ لأشج عبد القيس رضي الله عنه: «**إنك فيك خلصتين يحبهما الله: الحلم والأناة**». فقال الأشج: يا رسول الله: أنا تخلّقت بهما أم الله جبلني عليهما؟ قال: «**بل الله جبلك عليهما**». فقال: الحمد لله الذي جبلني على خلتين يحبهما الله ورسوله[1].

الصفات الشخصية التي ينبغي أن تتوافر في الرئيس:

١ - السمعة الطيبة، والأمانة، والأخلاق الحسنة.

٢ - الهدوء والاتزان في معالجة الأمور، والرزانة والتعقل عند اتخاذ القرارات.

٣ - القوة البدنية والسلامة الصحية.

٤ - المرونة وسعة الأفق.

(*) نشرت بصحيفة «الغد» بتاريخ ٧/ ٩/ ٢٠٠٥م، وموقع «إخوان أون لاين» بتاريخ ٧/ ٩/ ٢٠٠٥م، وصحيفة «آفاق عربية» بتاريخ ٨/ ٩/ ٢٠٠٥م.

(١) أخرجه مسلم (١٧).

٥ - القدرة على ضبط النفس عند اللزوم.

٦ - المظهر الحسن والصدق في الحديث.

٧ - معرفة الرجال بالاحتكاك المباشر بهم.

٨ - الإيمان بالمهمة التي يقوم بها.

٩ - البداهة وأخذ القرار في الوقت المناسب.

١٠ - احترام نفسه واحترام الغير.

١١ - الإيجابية في العمل.

١٢ - القدرة على الابتكار وحسن التصرف.

١٣ - أن تتسم علاقاته مع مرءوسيه بالتكامل والتعاون.

١٤ - الانضباط في توجيه الأعمال.

١٥ - الواقعية في معرفة الحقيقة ووضعها في مكانها المناسب.

صفات الرئيس العامة:

هناك صفات مهمة يجب أن تتوافر في الرئيس والقائد بصفة عامة منها:

١ - **عدم الازدواجية:** بحيث لا يستطيع أن يعيش أخلاقيات مزدوجة إحداهما في حياته العامة (الشخصية) والأخرى في العمل، فالأخلاقيات الشخصية لا بد أن تتطابق مع الأخلاقيات المهنية.

٢ - **علو الهمة:** بحيث يترفع الرئيس عن توافه الأمور، وينغمس في القضايا الجليلة في حال اكتشافه بأنها مهمة ومثيرة.

٣ - **الإنجاز:** فالرئيس الفعَّال تكون لديه القدرة على إنجاز الأولويات، غير أن هناك فرقًا ما بين إعداد الأولويات وإنجازها.

٤ - **امتلاك الشجاعة:** فهناك فرق في الطريقة التي يتعامل بها الشخص الشجاع، والشخص الخجول مع الحياة، فالشخص الجريء المقدام قد يلجأ إلى المشي على

الحافة بهدف إنجاز الأعمال مع تحمله لكافة النتائج المترتبة على ذلك والمسئولية الكاملة، في حين أن الشخص المسالم ذا الحركة البطيئة والثقيلة يعكف على المشي بحذر وعلى أطراف الأصابع بهدف الوصول إلى الموت بسلام.

٥- **العمل بدافع الإبداع:** يتميز القادة الفعالون بدوافعهم الذاتية للإبداع، والشعور بالضجر من الأشياء التي لا تجدي نفعًا، والأفراد الذين يتمتعون بالحماس والإقدام لن يكون لديهم الصبر لانتظار رنين الهاتف من أجل البدء بالعمل، فالقائد الفعال هو شخص مبدع خلاق.

٦- **العمل الجاد بتفان والتزام:** فالقادة الفعالون يقومون بإنجاز أعمالهم بتفانٍ وعطاء كبير، كما يكون لديهم التزام تجاه تلك الأعمال.

٧- **تحديد الأهداف:** فجميع القادة الفعالين يمتلكون صفة تحديد الأهداف الخاصة بهم التي تعتبر ذات ضرورة قصوى لاتخاذ القرارات الصعبة.

٨- **استخدام الحماس:** إن أغلب القادة يمتلكون حماسًا ملتهبًا، فهم تمامًا كالشعلة التي لا تنطفئ أبدًا لتبقى متقدة على الدوام، فنمو القائد وتطوره يتطلب حماسًا حقيقيًا ملتهبًا، وإذا كان الفردُ في حيرة حول الكيفية التي يمكن الحصول بها على ذلك الحماس، فما عليه إذن إلا إعادة النظر في الصفات القيادية السابقة لوجود علاقة وثيقة ومتراصة بين تلك الصفات.

٩- **امتلاك الحنكة:** فالقائد الفعَّال هو ذلك الشخص الذي يمتلك مستوىً رفيعًا من الحنكة بحيث يتمكن من تنظيم المواقف الفوضوية، فهو لا يتجاوب مع المشاكل بل يستجيب لها.

١٠- **مساعدة الآخرين على النمو:** فالقادة الحقيقيون لا يسعون للتطوير والنمو الذاتي فقط، فعندما يكون جو العمل سليمًا وصحيًّا، وخاليًّا من التفاهات يتم حينها تبادل الأفكار مما يؤدي إلى التعاون، ومن خلال هذا التعاون تصبح المنظمة والعاملون فيها كُلاً متكاملاً لا يتجزأ، ويصيرون فريقًا يتصدى لأقوى المهام.

الصفات القيادية والمهارية للرئيس:

هناك مهارات وقدرات فنية يمكن تنميتها بالتدريب وأهمها ما يلي:

١- الإلمام الكامل بالعلاقات الإنسانية.

٢- الإلمام الكامل باللوائح والقوانين المنظمة للعمل في الدولة.

٣- القدرة على اكتشاف الأخطاء وتقبل النقد البناء.

٤- القدرة على اتخاذ القرارات السريعة في المواقف العاجلة دون تردد.

٥- الثقة في النفس عن طريق الكفاءة العالية في تخصصه واكتساب ثقة الغير.

٦- الحزم وسرعة البت وتجنب الاندفاع والتهور.

٧- الديمقراطية في القيادة وتجنب الاستئثار بالرأي أو السلطة.

٨- القدرة على خلق الجو الطيب والملائم لحسن سير العمل.

٩- المواظبة والانتظام حتى يكون قدوة حسنة لمرءوسيه.

١٠- سعة الصدر والقدرة على التصرف ومواجهة المواقف الصعبة.

١١- توخي العدالة في التعامل مع مرءوسيه.

١٢- تجنب الأنانية وحب الذات وإعطاء الفرصة لمرءوسيه لإبراز مواهبهم وقدراتهم.

***

(١٠)

فقه التغيير في العصر الحديث (*)

من أبرز الواجبات التي اعتبرها الفقهاء، واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو بمعنى آخر فقه التغيير، ولأهمية هذا الواجب في حياتنا المعاصرة، وفي كل عصر نتوقف عنده؛ لنتعرف على رأي الفقهاء في هذا الواجب من الناحية الأخلاقية من خلال النقاط التالية:

١ - مصدر إيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٢ - ماهية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٣ - التكييف الشرعي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٤ - الشروط الواجب توافرها في الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر.

٥ - شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

أولاً: مصدر إيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

الأصل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤] وقوله: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤١]، وقوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [التوبة: ٧١]، وقوله ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. وهناك آيات كثيرة أخرى تحث على هذا المعنى.

وقد تأكدت هذه المعاني جميعًا بأحاديث الرسول ﷺ، ومنها أنه رُوي عن أبي بكر ﷺ

(*) نشرت بموقع «إخوان أون لاين» بتاريخ ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٥م، وصحيفة «النهوض» بتاريخ ١٦/ ٥/ ٢٠٠٦م.

أنه قال في خطبة خطبها: أيها الناس، إنكم تقرءون هذه الآية تأولونها على خلاف تأويلها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]. وإنا سمعنا رسول الله ﷺ يقول: «إن الناس إذا رأوا المنكر بينهم فلم ينكروه يوشك أن يعمهم الله بعقابه»[١]. وقال ﷺ: «لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابًا من عنده، ثم لتدعونه فلا يستجيب لكم»[٢]. وقال عمر بن الخطاب ﷺ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «بئس القوم قوم لا يأمرون بالقسط، بئس القوم قوم لا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر»[٣]. وروُي عن أبي سعيد الخدري أنَّ رسول الله ﷺ قال: «من رأى منكم منكرًا فاستطاع أن يغيره بيده فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»[٤].

ثانيًا: ماهية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

المعروف هو كل قول أو فعل ينبغي قوله أو فعله، طبقًا للشريعة الإسلامية ومبادئها العامة وروحها، كالتخلُّق بالأخلاق الفاضلة، والعفو عند المقدرة، والإصلاح بين المتخاصمين، وإيثار الآخرة على الدنيا، والإحسان إلى الفقراء، وإقامة المعاهد والملاجئ والمستشفيات، ونصرة المظلوم، والتسوية بين الخصوم في الحكم، والدعوة إلى الشورى، والخضوع لرأي الجماعة، وتنفيذ مشيئتها، وصرف الأموال العامة في مصارفها.. إلى غير ذلك.

والمنكر هو كل معصية حرَّمتها الشريعة، سواء وقعت من مكلف أو غير مكلف، فمن رأى صبيًا أو مجنونًا يشرب خمرًا فعليه أن يمنعه ويريقَ خمره، ومن رأى مجنونًا يزني بمجنونة، أو يأتي بهيمة فعليه أن يمنع ذلك[٥].

---

(١) أخرجه أحمد في المسند.
(٢) أخرجه أحمد في المسند (٥/ ٣٨٨).
(٣) تفسير القرطبي (٤/ ٤٦).
(٤) سنن ابن ماجه (٢/ ١٣٣٠).
(٥) التشريع الجنائي في الإسلام عبد القادر عودة ١/ ٤٩٢.

ويُعرفَّ المنكر عند بعض الفقهاء بأنه «كل محظور الوقوع في الشرع»[١]، ويفضل هؤلاء الفقهاء التعبير بمحظور الوقوع على التعبير بالمعصية؛ لأن المنكر عندهم أعم من المعصية؛ ولأنهم لا يعتبرون فعل الصبي والمجنون معصية؛ لأن الفعل في رأيهم لا يكون معصية إلا إذا كان فاعله عاصيًا، ولأن المعصية بلا عاصٍ مُحال.

فالأمر بالمعروف إذن هو الترغيب فيما ينبغي عمله أو قوله طبقًا للشريعة، والنهي عن المنكر هو الترغيب في ترك ما ينبغي تركه أو تغيير ما ينبغي تركه طبقًا للشريعة[٢].

ثالثًا: التكييف الشرعي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

من المتفق عليه بين الفقهاء أنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس حقًا للأفراد يأتونه إن شاءوا ويتركونه إذا شاءوا، وليس مندوبًا إليه يَحسُن بالأفراد إتيانه وعدم تركه، وإنما هو واجب على الأفراد ليس لهم أن يتخلوا عن أدائه، وفرضٌ لا محيص لهم من القيام بأعبائه، وقد أوجبت الشريعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لتقوم الجماعة على الخير، وينشأ الأفراد على الفضائل، وتقلَّ المعاصي والجرائم، فالحكومة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، والجماعات تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، والأفراد يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وبذلك يستقر أمر الخير والمعروف بين الجماعة المسلمة، ويُقضى على الفساد بتعاون الصغير والكبير والحاكم والمحكوم.

والفقهاء وإن كانوا قد اتفقوا على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلا أنهم اختلفوا في تحديد هذا الواجب من وجهين: الوجه الأول: في صفة الواجب، والوجه الثاني: فيمن يلزمهم هذا الواجب.

الوجه الأول: الاختلاف في صفة الواجب:

انقسم الفقهاء إلى فريقين في تحديد صفة الوجوب، فقال البعض إن الوجوب فرض عين، أي واجب محتَّم، وعلى كل مسلم أن يؤديه بنفسه على قدر استطاعته، ولو كان هناك

---

(١) إحياء علوم الدين ٢/ ١٢٢٣.
(٢) تفسير الرازي ٤/ ٣٧٧.

مَن هو أقدر منه على تأديته، أو مَن هو على استعداد لتأديته، أو مَن هو متفرغ لتأديته، وهم يشبهونه بفريضة الحج، فهي فرض عين ولكن على المستطيع، وعندهم أن فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر آكد من فريضة الحج، ولم تُشترط فيها الاستطاعة؛ لأنها مستطاعة دائمًا، فالاستطاعة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ممكنةٌ لجميع الأفراد، فالجاهل يستطيع أن يأمر بالمعروف فيما هو ظاهر كأداء الصلاة والصوم، وأن ينهى عن المنكر فيما لا يخفى كالسرقة والزنا، والعالم يستطيع أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فيما هو ظاهر وفيما هو خفي، ويرى أصحاب هذا الرأي أن في جعل الواجب فرض عين حفاظًا للأمة وحرزًا لها من الفساد والتحلل[1].

ورأى الفريق الآخر - وهم جمهرة الفقهاء - أنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات كالجهاد، فهو واجب حتم على كل مسلم، ولكن هذا الواجب يسقط عن الفرد إذا أداه عنه غيره[2]. ويستدلون على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. وعندهم أن (منْ) للتبعيض - يرى الفريق الأول أن (منْ) للبيان وليست للتبعيض - وأن الله قال: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ﴾ ولم يقل كونوا كلكم آمرين بالمعروف، فإذا قام به واحد أو جماعة سقط الحرج عن الآخرين، فهو فرض؛ لأن الله أوجبه بقوله: ﴿وَلْتَكُنْ﴾، وهو فرض كفاية؛ لأنه واجب على البعض لا على الكل[3].

الوجه الثاني: الاختلاف فيمن يلزمهم الواجب:

يرى جمهرة الفقهاء أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كل أفراد الأمة، لقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. ويرى بعض الفقهاء أن واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يقع إلا على عاتق القادرين على أدائه، وهم علماء الأمة دون غيرهم، وحجتهم أن الجاهل ربما نهى

(١) تفسير المنار ٤/ ٣٥٣.
(٢) تفسير الرازي ٤/ ٣٧٦، ورسالة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لابن تيمية، ص ٢٦..
(٣) إحياء علوم الدين ٢/ ١١٩٣.

عن معروف وأمر بمنكر، وقد يغلظ في موضع يستوجب اللين، ويلين في موضع الغلظة، وينكر على مَن لا يزيده الإنكار إلا تماديًا وإصرارًا، وأنه ربما عرف الحكم في مذهب وجهله في مذهب آخر، وأصحاب هذا الرأي من القائلين بأنه فرض كفاية، وعندهم أنه ما دام الواجب على الكفاية فإنه يسقط عن البعض إذا قام به البعض الآخر وهذا يتفق تمامًا مع تخصيص العلماء بهذا الواجب.[١].

رابعًا: الشروط الواجب توافرها في الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر

يشترط الفقهاء شروطًا خاصةً فيمَن يأمر بالمعروف أو ينهى عن المنكر، وبعض هذه الشروط يرجع إلى طبيعة الواجب، وإلى مبادئ الشريعة العامة، وبعضها متفَق عليه، وبعضها مختلف فيه، وهي جميعًا لا تخرج عن خمسة شروط:

الشرط الأول: الإيمان

يشترط فيمَن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر أن يكون مؤمنًا بالدين الإسلامي، فالمسلم وحده هو الذي يقع على عاتقه واجبُ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أما غير المسلم فلا يلتزم بهذا الواجب؛ «لأن هذا نصرة للدين، فكيف يكون من أهله من هو جاحد لأصل الدين وعدوٌّ له»[٢].

وقد رُوعي في اشتراط هذا الشرط ترك الحرية التامة لغير المسلم في أن يعتقد ما يشاء، وحمايته من الإكراه على اعتناق ما يخالف عقيدته.

الشرط الثاني: التكليف

يشترط فيمَن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر أن يكون مكلفًا؛ أي مدركا مختارًا، وهذا الشرط لازم إذا نظرنا إلى وجوب الأمر والنهي؛ لأن ترك القيام بالواجب يؤدي إلى مسئولية التارك، ولا مسئولية على غير مكلف طبقًا لقواعد الشريعة العامة، وعلى هذا فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتباره واجبًا لا يجب إلا على مكلف.

---

(١) الرازي: ٤/ ٣٧٦.

(٢) الغزالي: إحياء علوم الدين، ٢/ ١٢٠٣.

الشرط الثالث: القدرة

يشترط في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون صاحبه قادرًا على الأمر والنهي وتغيير المنكر، فإن كان عاجزًا فلا وجوبَ عليه إلا بقلبه، أي: عليه أن يَكره المعاصي ويُنكرها ويقاطع فاعليها.

وسقوط الواجب لا يترتب على العجز الحسي وحده، بل يلحق بالعجز الحسي خوف الآمر والناهي من أن يصيبه مكروه، أو أن يؤدي نهي الناهي إلى منكرٍ شرٍّ من المنكر الذي نهى عنه، ففي هذين الحالَين يسقط الواجب أيضًا، فمَن علم أن أمرَه أو نهيَه لن ينفع، وأنه سيُضرب إذا تكلم لم يجب عليه أمرٌ أو نهيٌ، وعليه فقط أن يَكره المعصية ويُنكرها بقلبه ويقاطع فاعليها، وأن لا يحضر مواضع المعاصي والمناكر.[1].

ويلحق بالعجز الحسي العجز العلمي، فالعاصي لا يجب عليه الأمر والنهي إلا في الجليات المعلومة كشرب الخمر والزنا والسرقة وترك الصلاة، وفيما عدا الجليات المعلومة لا يجب عليه أمر ولا نهي؛ لأنه يعجز عن فهم حقائقها، ومعرفة فقهها، ولو سُمِح له بالخوض فيها لكان ما يفسده أكثر مما يصلحه.. يقول ابن تيمية: «وإذا كان هو- يقصد الأمر بالمعروف- من أعظم الواجبات أو المستحبات، فالواجبات والمستحبات لا بدَّ أن تكون المصلحة فيها راجحةً على المفسدة؛ إذ بهذا بُعثت الرسل، ونُزِّلت الكتب، والله لا يحب الفساد، بل كل ما أمر الله به فهو صلاح، وقد أثنى الله على الصلاح والمصلحين، والذين آمنوا وعملوا الصالحات، وذم الفساد والمفسدين في غير موضع».[2].

الشرط الرابع: العدالة

يشترط بعض الفقهاء هذا الشرط، فيرون أنَّ الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر لا يصح أن يكون فاسقًا، ويحتجون بقوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]، وبقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لاَ تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللهِ أَن تَقُولُوا مَا لاَ تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢، ٣]، وعندهم أن هداية الغير فرعٌ للاهتداء، وتقويم

(١) التشريع الجنائي الإسلامي: ٢/ ٤٩٧.
(٢) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ص٢٥.

الغير فرع للاستقامة، وأن العاجز عن إصلاح نفسه أشدُّ عجزًا عن إصلاح غيره.

ولكن الرأي الراجح لدى الفقهاء أنَّ للفاسق أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وأنه لا يُشترط في الآمر أو الناهي أن يكون معصومًا عن المعاصي كلها؛ لأن في اشتراط هذا الشرط سدًّا لباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ ولهذا قال سعيد بن جبير: «إن لم يأمر بالمعروف ولم ينهَ عن المنكر إلا مَن لا يكون فيه شيء لم يأمر أحدٌ بشيء».

والأصل أنَّ الفاسق يفسُق بإتيانه المعاصي، أي بإتيانه المحرمات وترك الواجبات، فإذا حرُم على الفاسق أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر كان معنى ذلك أن ترك الواجب يُسقط غيره من الواجبات، وأن الواجب يصير حرامًا بارتكاب حرام آخر، وليس في الآيتين اللتين استدل بهما الفريق الأول ما يمنع الفاسق من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإنما جاءا بالنعي على مَن يأمر بالمعروف ولا يأتيه وينهى عن المنكر ويأتيه، والمقصود منهما أن يجعل الإنسان فعلَه مصداقًا لقوله؛ ليكون لقوله أثرُه ونتيجتُه المرجوَّة.[1].

الشرط الخامس: الإذن

يشترط بعض الفقهاء فيمَن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر أن يأذن له الإمام أو الحاكم بذلك، وحجتهم أنَّ الإمام أو الحاكم يستطيع اختيارَ مَن يحسن القيام بهذه الوظيفة، وأن تركها إلى الأفراد دون قيد ولا شرط يؤدي إلى الفساد والفتن.

ولكنَّ جمهرة الفقهاء على خلاف هذا الرأي، ولا يشترطون للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذن شخصي أو هيئة ما، ويرون أن تخصيص أناس من قِبَل الإمام لأداء هذه الوظيفة لا يمنع غيرهم من القيام بها، وحجتُهم أنَّ النصوص الواردة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خاصة، توجب على كل فرد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتجعل كلَّ مَن رأى منكرًا فسكت عليه عاصيًا، وتضع على عاتقه أن ينهى عنه أينما رآه وكيفما رآه.

(١) إحياء علوم الدين: ٢/ ١٢٠٣- ١٢٠٤.

والرأي الأخير هو الرأي الذي جرى عليه العمل في كل العهود حتى في الأوقات التي خَصص فيها الخلفاء والولاة رجالاً معيَّنين للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن هذا التخصيص لم يمنع أي فرد من أفراد الأمة عن القيام بهذا الواجب، بل لقد كان بعض الأفراد يتصدون إلى الولاة والخلفاء فيأمرونهم بالمعروف وينهونهم عن المنكر، ويتصدون لتغيير المنكر بأيديهم، فلا يستطيع الخلفاء والولاة أن يقولوا لمن فعل شيئًا من ذلك إنك مخطئ[1].

والذين يشترطون إذْن الإمام يقصدون من هذا الشرط تنظيم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يقصدون تحريمها على مَن لم يؤذَن له.

خامسًا: شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ليس للأمر بالمعروف شروطًا خاصةً، ولا أوقاتًا خاصةً؛ لأن الأمر بالمعروف نصيحةٌ وهدايةٌ وتعليمٌ، وكل ذلك جائز في كل وقت وفي كل مناسبة، أما النهي عن المنكر وتغييره فله شروط خاصة يجب توفرها لجواز النهي أو التغيير، وهذه الشروط هي:

١- وجود منكر.

٢- أن يكون موجودًا في الحال.

٣- أن يكون ظاهرًا دون تجسس.

٤- أن يُدفع المنكر بأيسر ما يندفع به.

الشرط الأول: وجود منكر

يُشترط لجواز النهي عن المنكر أو تغييره أن يكون هناك منكر، والمنكر هو كل معصية حرمتها الشريعة، أو هو كل ما كان محذور الوقوع في الشرع، ويستوي أن يكون فاعل المنكر مكلفًا أو غير مكلف، فمن رأى صبيًا أو مجنونًا يشرب الخمر فعليه أن يريق خمره ويمنعه، وكذا إن رأى مجنونًا يزني بمجنونة، أو يأتي بهيمةً فعليه أن يمنعَه، ولا فرقَ بين الصغيرة والكبيرة في النهي عن المنكر أو تغيير المنكر، فكشف العورة في الحمام، والخلوة

(١) تفسير المنار: ٤/ ٣٣ وما بعدها، وإحياء علوم الدين: ٢/ ١٢٠٧ وما بعدها)

بالأجنبية، وإتباع النظر للنسوة الأجنبيات.. كل ذلك منكر وإن كان من الصغائر، ويجب النهي عنه ومنعه[١] .

ولكن يشترط في المنكر أن يكون منكرًا معلومًا دون حاجة لاجتهاد، فكل ما هو محل للاجتهاد لا محلَّ للنهي عنه أو تغييره، فليس للحنفي مثلا أن يُنكر على شافعي أكلَه الضَّبَّ والضبع، وليس للشافعي أن يُنكر على حنفي نكاحًا لا وليَّ فيه.[٢] .

الشرط الثاني: أن يكون موجودًا في الحال

ويشترط في المنكر أن يكون حالاًّ، بمعنى أن تكون المعصية راهنةً وصاحبها مباشرًا لها وقت النهي أو التغيير، كشربه الخمر، أو خلوته بأجنبية، فإذا فرغ من المعصية فليس ثمةَ مكانٌ للنهي عن المنكر أو تغييره، وإنما هناك محلٌّ للعقاب على المعصية، والعقاب من حق السلطات العامة وليس الأفراد، فإذا اعترض شخصٌ لجانٍ فجرحَه أو آذاه أو شتمه فهو مرتكب لجريمة، أما إن فعل ذلك أثناء مباشرةِ المعصية وكان المنع عنها يقتضي هذا الفعل، فهو ناهٍ عن منكرٍ أو مغيِّرٍ لمنكر، ولا يعتبر فعلُه جريمةً؛ لأن فعلَه أداءُ الواجب.

وإذا كانت المعصية متوقعةَ الحصول كمَن يعد الموائد ويزين المجلس استعدادًا لشرب الخمر فليس على مثل هذا من سبيلٍ إلا الوعظ أو النصح، وما زاد على ذلك- كالتعنيف والشتم والضرب- فهو جريمة، بل إنَّ الوعظ أو النصح لا يجوز إذا أنكر عزمَه على الشرب؛ لأن في الوعظ والنصح بعد إنكاره إساءة الظن بالمسلم.

الشرط الثالث: أن يكون ظاهرًا دون تجسس أو تفتيش

يشترط للنهي عن المنكر أو تغييره أن يكون المنكر ظاهرًا بغير تجسس أو تفتيش، فإذا توقف إظهار المنكر على التجسس أو التفتيش لم يَجُز إظهار المنكر؛ لأن الله حرَّم التجسس في قوله ﴿وَلاَ تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات: ١٣]؛ ولأن للبيوت حرمةً وللأشخاص حرمةً لا يجوز انتهاكها قبل أن تظهر المعصية، ولأن الرسول ﷺ نهى عن تتبع عورات الناس، فقال

(١) إحياء علوم الدين: ٢/ ١٢٢٣- ١٢٢٤.
(٢) المصدر السابق: ٢/ ١٢٢٥- ١٢٢٦.

لمعاوية: «إنك إن تتبعت عورات الناس أفسدتهم أو كدت تفسدهم»[١] ، وقال ﷺ: «يا معشر من آمَن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبَه لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم؛ فإنه من يتبع عورة أخيه المسلم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو كان في جوف بيته»[٢] .

وقد استقرَّ الأمر في الشريعة على هذا من أول يوم، ومما يذكر في هذا الباب «ما حدث من عمر ﷺ فقد تسلَّق دارَ رجل فوجده على معصية، فأنكر عليه، فقال يا أمير المؤمنين: إن كنتُ أنا قد عصيتُ الله من وجهٍ واحدٍ فأنت قد عصيتَه من ثلاثة أوجه، فقال وما هي؟! فقال: قد قال الله تعالى ﴿وَلاَ تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات:١٣] وقد تجسستَ، وقال تعالى: ﴿وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]، وقد تسوَّرت من السطح، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَدْخُلُوا بُيُوتاً غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾ [النور: ٢٧]، وما سلَّمت، فتركه عمر، وشرط عليه التوبة»[٣] .

وإذا كان عمر ﷺ قد تركه فلم يعاقبْه ولم يغير المنكر؛ فذلك لأن دخول المسكن هو الذي أظهر المنكر، وهو دخولٌ بغير حق ومن غير وجهه.

الشرط الرابع: دفع المنكر بأيسر ما يندفع به

يُشترط في دفع المنكر أن يُدفع بما يدفعه وبأيسر ما يدفعه، فلا يجوز أن يدفع بأقل مما يدفعه ما دام الدافع قادرًا على دفعه بالأكثر، ولا يجوز أن يدفع بأكثر مما يدفعه؛ لأن ما زاد على الحاجة يعتبر جريمةً، ولكن يجوز دفع المنكر بأقل مما يدفعه في حالة عدم القدرة، فإذا كان المنكر يدفع باليد ولم يكن الدافع قادرًا على هذه الوسيلة دفعه بلسانه، فإن لم يستطع دفعه بقلبه؛ لقول النبي ﷺ: «مَن رأى منكم منكرًا فاستطاع أن يغيره بيده فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»[٤] .

---

(١) تفسير ابن كثير: ٤/ ٢١٤.
(٢) سنن الترمذي، ٤/ ٣٧٨.
(٣) إحياء علوم الدين: ٢/ ١٢٢٤.
(٤) سنن ابن ماجة: ٢/ ١٣٣٠.

وعن درجات إنكار المنكر يقول ابن تيمية: «وذلك يكون تارةً بالقلب، وتارةً باللسان، وتارةً باليد، فأما القلب فيجب بكل حال؛ إذ لا ضرر في فعله، ومن لم يفعله فليس بمؤمن، وقيل لابن مسعود ﷺ مَن ميت الأحياء؟ فقال: الذي لا يعرف معروفًا ولا ينكر منكرًا»[١].

وإنكار المنكر بصفة عامة لا بد فيه من الموازنة بين المصالح والمفاسد عند التعارض، فإذا اجتمع في أمر من الأمور مصلحةٌ ومفسدةٌ، أو مضرةٌ ومنفعةٌ، فلا بد من الموازنة بينهما، والعبرة للأغلب والأكثر، فإنَّ للأكثر حكمَ الكل، فإذا كانت المفسدة أكثرَ وأغلَبَ على الأمر من المنفعة أو المصلحة التي فيه وجب منعه لغلبة مفسدته، ولم تعتبر المنفعة القليلة الموجودة فيه.

وهذا ما ذكره القرآن في قضية الخمر والميسر في إجابته عن السائلين عنهما: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]، وبالعكس إذا كانت المنفعة هي الأكبر والأغلب، فيجاز الأمر ويشرع، وتُهدر المفسدة القليلة الموجودة به[٢].

وعلى هذا نستطيع أن نقول إنَّ فقه الموازنات في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر له أهميةٌ كبيرةٌ في واقع حياتنا؛ لأنه يؤدي إلى مراعاة المصالح وعدم تعارضها مع المفاسد.

***

(١) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ص٢٧.

(٢) (د. يوسف القرضاوي: في فقه الأولويات.. دراسة جديدة في ضوء القرآن والسنة، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م، ص٣٠).

(١١)

هل فعلاً الإسلام هو الحل؟ (*)

أثار شعار «الإسلام هو الحل» الذي يرفعه الإخوان المسلمون في الانتخابات البرلمانية حفيظة كثير من الكُتاب ورجال الحزب الوطني الحاكم، حتى إن بعض رجال الأعمال المسيحيين دخل على الخط ورفض أيضًا الشعار.

ففي صحيفة «روز اليوسف» اليومية[١] - الشهيرة بعدائها لكل ما هو إسلامي - حينما سُئل الدكتور عبد المنعم سعيد في حوار عن رأيه في شعار الإخوان المسلمين (الإسلام هو الحل) وهل هو خطوة للخلف؟ قال: «هو بالفعل خطوة للخلف والشعب هو مصدر السلطات».

وفي صحيفة «الأهرام»[٢] حذر صفوت الشريف - الأمين العام للحزب الوطني الحاكم - من الضغط على الناخبين باستخدام الشعارات الدينية، والتشكيك في الانتماء الديني للناخبين، إذا لم يعطوا أصواتهم لمن يرفعون شعار (الإسلام هو الحل).

وفي الندوة التي عُقدت على هامش منتدى مصر الدولي الاقتصادي[٣] بعنوان: (ما بعد الانتخابات الرئاسية، وما قبل الانتخابات البرلمانية) قال عبد الله كمال رئيس تحرير صحيفة «روز اليوسف»: «إن عودة شعار (الإسلام هو الحل) للحياة السياسية مرة أخرى بمثابة تهديد حقيقي للديمقراطية، وإننا يجب أن ننتبه لخطورة هذا الشعار بشكل جيد؛ لأنه ضد الإصلاح والمدنية».

وفي مقال بصحيفة «روز اليوسف»[٤] قال الدكتور عمرو عبد السميع: «إن إطلاق شعار (الإسلام هو الحل) أصبح أمرًا غير مناسب، ليس فقط لأنه شعار يدفع إلى

(*) نشرت بصحيفة «النهوض» بتاريخ ٦/ ٦/ ٢٠٠٦م.

(١) بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٥م.

(٢) بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٥م.

(٣) بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٥م.

(٤) بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٥م.

استقطاب ديني، ويرفع درجة الاحتقان الطائفي، ويهدد مفهوم الدولة العصرية، ولكن لأنه أيضًا وعبر تلك الممارسات، أصبح ساترًا لعمليات غير أخلاقية ملامحها الرشوة والضغط والإفساد».

- ثم يأتي الأستاذ صلاح عيسى في مقاله (مشاغبات) في صحيفة «الجمهورية»[1]، ويقول: «لو أنصف الإخوان المسلمون لاستبدلوا بشعار (الإسلام هو الحل)، شعار (الإخوان هو الحل) فتلك هي الترجمة الحقيقية للشعار الغامض الذي يخوضون المعركة الانتخابية في ظله». ثم يدعو إلى دولة علمانية تفصل الدين عن الدولة.

ويدخل على الخط أيضًا رجل الأعمال المصري نجيب ساويرس في حديثه لأعضاء روتاري التحرير في القاهرة - كما ورد في صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية - حيث أعلن رفضه لشعار (الإسلام هو الحل) وتساءل ضاحكًا: كيف وأين يذهب المسيحيون؟! واقترح وضع علماني جديد يكون من بين نصوصه أن الإسلام والمسيحية دينًا للدولة.

وحينما تأملت هذه الاتهامات وسوء الفهم خرجت بنتيجة مفادها أن هناك فعلاً إشكالية في فهم شعار (الإسلام هو الحل)، وأيضًا إشكالية أخرى في فهم إسلام الإخوان المسلمين.

فشعار (الإسلام هو الحل) حينما رُفع في انتخابات (٨٧) لأول مرة لم يكن مجرد شعار أجوف بل له مضمون ومرجعيته الدستورية؛ حيث إن المادة الثانية من الدستور تنص على أن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام، فماذا يضر هؤلاء أن يرفع الإخوان هذا الشعار؟! وخصوصًا أن البعض رفع شعار (القرآن هو الحل) فلم يعترض الإخوان.

كما أن هذا الشعار ليس فضفاضًا كما يظن البعض، وإنما تضمن برنامجًا طبقه الإخوان في المحليات والنقابات المهنية، ومجلس الشعب، وحظيت تطبيقاتهم بشهادة من عايشوه، من خلال خدمات وبرامج قدمها الإخوان، ولذلك كان التصويت لصالح البرنامج في حين يحاول بعضهم الادعاء ظلمًا بأن الإخوان لا يحملون برنامجًا متكاملاً.

---

(١) بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٥م.

ثم إن بعضهم يدعو إلى تبني مرجعيات وأيديولوجيات مختلفة (ليبرالية، واشتراكية، وعلمانية)، ويأخذون على الإخوان تصريحهم بمرعيتهم الإسلامية التي تمثل عموم الشعب المصري!! وبمعنى آخر يريدون من الإخوان أن ينخلعوا من إسلامهم دعمًا للوحدة الوطنية، وتوافقًا مع القوى السياسية - حسب زعمهم - وهل الديمقراطية التي يرفعها هؤلاء، ويدعون إليها هي فرض وجهة نظر واحدة دون الأخذ في الاعتبار بوجهات النظر الأخرى؟!

يا سادة.. الإسلام هو الهوية الحضارية للأمة، وهو مرجعيتها ولن نتخلى عنه قيدَ أنملة، والأمة هي مصدر السلطات، وهي التي تراقب الحاكم، والذي ندعو إليه بكل بساطة دولة مدنية لها مرجعية إسلامية.

ويتساءل البعض: وأين الأقليات غير المسلمة من هذه الدولة؟ أقول: إن التاريخ والحضارة الإسلامية شاهد على احترام الدولة الإسلامية للديانات الأخرى ليس فقط في مسائل الأحوال الشخصية، بل في كل ما يتصل بهذه الديانات من العقائد، فلهم ما لنا وعليهم ما علينا، وقد حظي أصحاب تلك الديانات في ظل الدولة الإسلامية بحقوقهم كاملة، ولا يشك في ذلك إلا كل مغرض يدعو إلى تفتيت نسيج المجتمع الواحد ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٥].

وهناك إشكالية أخرى، وهي أن هؤلاء المتخوفين والمرتابين من شعار (الإسلام هو الحل) لا يريدون فهم الشعار ومضمونه، وأنا أعذرهم في ذلك، فكيف بمَن تربَّى على موائد الغرب وأخذ عنهم، ويدعو إلى علمنة الدولة أن يكون بينه وبين هذا الشعار وفاق؟!

ولذا أدعوهم إلى التمهل قليلاً، وتحكيم العقل حتى نصل معًا إلى بر الأمان لمصلحة الوطن والمواطن، وما أروع ما قاله مصطفى صادق الرافعي في كتابه «وحي القلم»: «إذا كنت تشنق من يخالفك في الرأي، ففي رأسك عقل اسمه الحبل، وإذا كنت تسجن من يخالفك في الرأي ففي رأسك عقل اسمه الجدار، وإذا كنت تقتل من يخالفك في الرأي،

ففي رأسك عقل اسمه السكين. أما إن كنت تأخذ وتُعطي، وتقنع وتقتنع ففي رأسك العقل الذي اسمه العقل».

وهناك نقطة مهمة أحب أن ينتبه إليها الناس، وهي أن الإخوان المسلمين حينما رفعوا شعار (الإسلام هو الحل) لم يحتكروا الحقيقة، ولم يصادروا على الآخرين، ويخرجوهم من الإسلام - كما يظن بعضهم - أو أنهم فقط الذين يدعون إلى الإسلام وغيرهم لا دور لهم، بل إننا جماعة من المسلمين ندعو كل الشرفاء للتعاون من أجل الإصلاح والتغيير لمصلحة مصرنا الحبيبة، وليس كما يقول البعض: إن الأمر مقصورٌ على علماء الأزهر، فالدعوة إلى الله واجبة على كل مسلم ومسلمة، بالحكمة والموعظة الحسنة.

إسلام الإخوان المسلمين:

يظن البعض أن للإخوان المسلمين إسلامًا خاصًا بهم، يختلف عن إسلام عامة المسلمين!! وهذا أمر يحتاج إلى توضيح وبيان: فنحن نعتقد أن أحكام الإسلام وتعاليمه شاملة تنتظم شئون الناس في الدنيا والآخرة، وأن الذين يظنون أن هذه التعاليم، إنما تتناول الناحية العبادية أو الروحية دون غيرها من النواحي مخطئون في هذا الظن، فالإسلام عقيدة وعبادة، ووطن وجنسية، ودين ودولة، وروحانية وعمل، ومصحف وسيف، والقرآن الكريم ينطق بذلك كله ويعتبره من لُب الإسلام ويوصي بالإحسان فيه جميعه، وإلى هذا تشير الآية الكريمة: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٨].

وأنه منهج يدعو إلى التدرج لتحقيق المتطلبات اللازمة للنهوض بالأمة، فيبدأ بتحقيق الضروريات ثم الحاجيات، ثم التحسينات، كما أنه منهج سلمي يرفض أسلوب الانقلابات العسكرية، والثورات الهوجاء رافعًا شعار ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالحِكْمَةِ وَالمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

كان من نتيجة هذا الفهم العام الشامل للإسلام عند الإخوان المسلمين، أن شملت فكرتهم كل نواحي الإصلاح في الأمة، وتمثلت فيها كل عناصر غيرها من الفكر الإصلاحي، وأصبح كل مصلح مخلص غيور يجد فيها أمنيته، ونستطيع أن نقول: إن

الإخوان المسلمين دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية[١].

وإذا كان الإسلام يدعو إلى أن نأخذ من كل شيء أحسنه، وينادي بأن الحكمة ضالة المؤمن أنَّى وجدها فهو أحق الناس بها، ولا يمنع في أن نقتبس الخير من أي مكان ونطبقه وفق قواعد ديننا ونظام حياتنا وحاجات شعبنا، من هذا المنطلق نفتح عقولنا، وقلوبنا ونمد أيدينا لكل المخلصين الشرفاء من أجل الوصول إلى غد أفضل ينعم فيه المواطن بحريته، ويأمن على نفسه وماله وعرضه.

وفي الختام أدعو كل المشككين في شعار الإخوان ومنهجهم ألا تحجبهم الألفاظ عن الحقائق، ولا الأسماء عن الغايات، ولا الأعراض عن الجواهر، وأن يتحروا الوصول إلى الحقيقة، ويتعرفوا على حقيقة دعوة الإخوان المسلمين متجردين من الأهواء والإحن، وأن يتقوا الله فيما يقولون ويكتبون، وأن يعلموا أن الكلمة أمانة، سيُسألون عنها يوم القيامة ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۞ إِلَّا مَنْ أَتَى اللهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨ - ٨٩].

* * *

(١) انظر رسالة المؤتمر الخامس من رسائل الإمام البنا ص ١٧٠ وما بعدها.

(١٢)

آفة العقول.. غياب الموضوعية(*)

قامت الدنيا ولم تقعد حينما صرح فضيلة المرشد العام السابق للإخوان المسلمين الأستاذ محمد مهدي عاكف استعداده لإرسال ١٠ آلاف متطوع من الإخوان لمناصرة الشعب اللبناني وحزب الله، وتبارى بعض الكُتاب والصحفيين المعروفين بعدائهم للإخوان المسلمين بطريقة معروفة ومعهودة في التناول والتحليل، بل في التشويه والتشهير بلّ الحقيقة وتشويه صورة الشرفاء بدون وجه حق أو دليل، معتمدين على الفرص المتاحة لهم إعلاميًا، وعدم إتاحتها لمن يخالفهم، وسيطرتهم على بعض الصحف والبرامج التلفازية.

ولي بعض الملاحظات على هذه الحملة المشبوهة:

١- كلام فضيلة المرشد في هذا السياق مرتبط بموافقة الأنظمة العربية الحاكمة المنوط بها الجهاد والتدريب لما لديها من إمكانات، وقدرات عسكرية، حيث قال فضيلته: «المقاومة المسلحة في أي وطن من الأوطان لا بد أن يكون وراءها رجال من الحكم؛ لأن الجهاد يحتاج إلى إعداد على مستوى عال من التدريب والتكنولوجيا». وبدلاً من أن يقدموا الشكر لفضيلته على تقديمه آلاف الإخوان للتضحية والجهاد، سلُّوا سيوف أقلامهم لنعته بأوصاف يندى لها الجبين، وتقشعر منها الأبدان؛ ليظهروا عما في داخلهم من حقد دفين، ورؤية جانبها الصواب، بل إنني على يقين من أن باب الجهاد لو فتح لتقدم له عشرات بل مئات الآلاف من الشعب المصري من الإخوان وغيرهم لنصرة الشقيقة لبنان في مواجهة المخطط الصهيوأمريكي.

٢- بدلاً من أن يطالب هؤلاء الكُتاب الأشاوس الأنظمة العربية والحكام العرب،

(*) نشرت بموقع «إخوان أون لاين» بتاريخ ١٢/ ٨/ ٢٠٠٦م، وصحيفة «الأسبوع» بتاريخ ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦م، و صحيفة «النهوض» بتاريخ ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٦م.

والمؤسسات، والهيئات الدولية، بالتحرك لنجدة إخواننا في لبنان ونصرتهم، والوقوف صفًا واحدًا في صد هذا العدوان الغاشم، والمجازر الوحشية المدعومة من الإدارة الأمريكية، صبوا جام غضبهم على المقاومة اللبنانية الشريفة - التي أذلت بني صهيون - بقيادة السيد حسن نصر الله، وكل من يقف بجوارها من القوى الوطنية والشعبية في العالم العربي والإسلامي، ووصفوها بأنها مغامرة غير محسوبة، وأنها شيعية لا يجب أن نقف معها!!

٣- المنهج الذي يسير عليه هؤلاء الكُتاب والصحفيون المقربون من جهات مشبوهة منهج (لا تقربوا الصلاة) بمعنى أنهم يتصيدون ويختارون ما يعجبهم ويوافق هواهم، ويأخذون صَدْرَ الكلام ويتركون عجزه للتشويه والتشهير، لا من أجل الوصول إلى الحقيقة، واعتبار الرأي المخالف لمنهجهم وطريقتهم وحساباتهم رأيًا يخرج عن منطق العقل والفهم والصواب، فهل هذه موضوعية؟!

٤- المتتبع لهؤلاء الكُتاب والصحفيين يجد أنهم يدورون في فلك النظام حيثما دار، فإذا قال النظام: هذا أبيض. وصفوه بالنصاعة والصفاء والوضوح، وإذا قال: ذاك أسود، قالوا: الظروف والأحوال حولته من أبيض إلى أسود، فصار كالليل المظلم، وحسب تعبير الصديق العزيز ضياء رشوان، فهؤلاء هم المرجفون في الأرض.

٥- بعض هذه الصحف القريبة من جهات أمنية هدفها الأساس ومنهجها الوحيد هو الهجوم على كل ما هو شريف ومناضل من أجل الإصلاح في مصر، ومواجهة الهجمة الصهيوأمريكية، والغريب أن هذا الهجوم لم يقتصر على الإخوان المسلمين ومرشدهم فحسب، بل طال الدكتور عزيز صدقي - يرحمه الله - ممثل الجبهة الوطنية للتغيير، وبعض الفنانين الذين تحركوا لنجدة لبنان؛ لأن طريقتهم لا تعجبهم ووسائلهم لا ترضيهم.

٦- طريقة التناول وأسلوب الخلاف أمر ينم عن عدم الموضوعية، فمن حقك أن تختلف مع من تشاء، ولكن أن تخرج عن حدود اللياقة والأدب والذوق،

وتستعمل ألفاظًا نابية يأنف منها الإنسان السوي أمر غير محمود، بحجة خوض معركة الشرف!!.

أي شرف هذا الذي يؤدي بنا إلى هذا الحد من عدم الاحترام والتقدير لجهود المخلصين من أبناء هذا الوطن؟! ورحم الله الإمام الشافعي الذي قال: «رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب». وقال أيضًا: «والله لوددت لو أن الله يظهر الحق ولو على لسان خصمي».

* * *

(١٣)

الإخوان المسلمون.. بين المتهافتين والمتحاملين(*)

دأب بعض الكُتَّاب - من المتحاملين على المشروع الإسلامي بوجه عام، وعلى جماعة الإخوان المسلمين بشكل خاص - على خلط الأوراق وقلب الحقائق وتشويه الصورة دون منطق أو دليل، بل يعتمدون على إطلاق التهم الجزافية بقصد أو بغير قصد، ويبتعدون في كتاباتهم عن المنهج العلمي الذي يدعو إلى الموضوعية والحياد، وهؤلاء معروفون حصرًا وعدًا لكل صاحب قلم شريف.

ومن هؤلاء الذين سخَّروا أنفسهم وقلمهم للدفاع عن المتهافتين الأستاذ «طارق حسن» الذي يكتب بصحيفة «روز اليوسف» المعروفة بعدائها للمشروع الإسلامي، وصحيفة «الأهرام» القومية، وأزعم أنني من المتابعين لكل كتاباته وخصوصًا في الفترة الأخيرة، وأشهد له ببراعته في قلب الحقائق، وخلط الأوراق، وتشويه الصورة، وظهر ذلك جليًّا في مقالته المنشورة بصحيفة «الأهرام» بعنوان «المتهافتون»(١)، حيث أكد من خلال تساؤلاته التي طرحها مجانبته للحقيقة، وبُعده عن الصواب، يقول: «كيف تقف التيارات الدينية والقومية والدول الإقليمية والأحزاب والشخصيات المعبرة عنها ضد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في فلسطين، بينما تؤيد مثل هذه الحكومة في لبنان»؟

وأقول له لا يوجد إنسان عاقل شريف يريد مصلحة الأمة وأمنها لا يدعو إلى الوحدة الوطنية في فلسطين، ولبنان، ومصر، والعراق، وسائر البلدان العربية والإسلامية؛ لأن الوحدة الوطنية هي سياج الأمان للخروج من المأزق الكبير الذي دُفعنا له رغمًا عنَّا من القائمين في الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وبمباركة بعض الأنظمة الحاكمة في بلادنا التابعة لهم.

والإخوان المسلمون يحرصون دائمًا على وحدة الصف العربي والإسلامي، وخصوصًا في فلسطين الحبيبة، ويعتبرون أن وحدة الفصائل ووحدة الشعب الفلسطيني

(*) نشرت بموقع «إخوان أون لاين» ٩/ ١١/ ٢٠٠٦م.
(١) نشرت بتاريخ ١٤/ ١١/ ٢٠٠٦م.

قضية مقدسة تعلو على كل القضايا، ويؤكدون أن المصلحة الوطنية تتقدم على المصالح الفئوية والشخصية، وأن الخلاف في الرؤى والبرامج لا ينبغي أن يكون سببًا في العداوة والكراهية، بل ينبغي أن يحل بالحوار وبمنتهى الشفافية.

وأبدى الإخوان المسلمون تأييدهم لعمليات المقاومة في لبنان ضد الكيان الصهيوني، معلنين أن المقاومة حق مشروع فرضه الإسلام، وكفلته القوانين والمواثيق والأعراف الدولية، ويدعون الحكام العرب إلى إغاثة الشعبين اللبناني والفلسطيني بالمساعدات والمؤن الإنسانية اللازمة، وإعادة النظر في المعاهدات المجحفة التي تم توقيعها مع العدو، واتخاذ الإجراءات لتجميدها ثم إلغائها، وإنهاء كافة مظاهر التطبيع مع العدو الصهيوني الذي يعتدي على إخواننا في فلسطين صباح مساء، وتفعيل إجراءات المقاطعة للصهاينة والشركات التي تدعم العدو أو تتعاون معه، وإفساح المجال أمام الشعوب لمناصرة الشعبين الفلسطيني، واللبناني بكل الوسائل وتقديم المساعدات المادية بما في ذلك التطوع دفاعًا عن الأمة ومقدساتها.

قول حسن البنا في الوطنية:

وليرجع كل متحامل إلى قول الإمام الشهيد حسن البنا في رسالة «المؤتمر الخامس»؛ ليتعرف على وجهة نظر الإخوان من الوحدة الوطنية؛ إذ يقول: «الإخوان المسلمون يحبون وطنهم، ويحرصون على وحدته القومية، ولا يجدون غضاضة على أي إنسان أن يخلص لبلده، وأن يفنَى في سبيل قومه، وأن يتمنَّى لوطنه كل مجد وكل عز وفخار».

ويؤكد الإخوان المسلمون دائمًا في أدبياتهم أنه لا يستطيع فصيل بمفرده أن يقوم بالإصلاح والتغيير، حتى لو كان هذا الفصيل بقوة وانتشار الإخوان، ومن ثم فلا بد من الوحدة والتكاتف في مصر، وفلسطين، ولبنان، والعراق، وسائر الدول العربية للوقوف أمام هذا العدوان السافر على أوطاننا ومقدساتنا، والمدعوم من الإدارة الأمريكية، التي تريد ديمقراطية على مقاسها الخاص، وتتنكر لها إذا أتت بالإسلاميين من خلال صناديق الانتخاب الحر.

فهل بعد هذا يتنكر الإخوان المسلمون لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، سواء في فلسطين أو لبنان، أو غيرهما؟! وهل حماس التي تجاهد وتناضل والتي تمثل حائط الصد

الأول ضد المشروع الصهيوأمريكي وضحّت بالكثير من أبنائها شهداء في سبيل قضية الأمة الأولى فلسطين تريد أن تنفرد بالحكم؟!

ثم بعد ذلك يتهم السيد طارق حسن كل الوطنيين - وفي القلب منهم الإخوان المسلمون - بأنهم يدعون إلى الفوضى في مصر وفي المنطقة.. فيقول: «وكيف ينشط الإخوان في كل ما يدفع الفوضى بمصر والمنطقة؟!

ويبرر ذلك بأن الإخوان يريدون الإمساك بالحكم في كل بلد، فيقول: «هم فقط مع أنفسهم، ومع سيطرتهم المنفردة على البلدان والمجتمعات، إن لم يكن بالانتخاب فبغيره من أساليب المخاتلة وتحريك الأزمات وقلب الأوضاع رأسًا على عقب».

في الحقيقة يحار الإنسان من هذا الكلام المغلوط المرسل الذي لا يستند إلى دليل واضح، وأسألك من الذي يدعو إلى الفوضى في المنطقة؟ هل الإخوان الذين قدموا شهداء منذ تأسيس جماعتهم، واعتُقلوا بعشرات الألوف على مدار العقود السابقة وحتى الآن، ويُضيَّق عليهم في كل شيء من أجل الإصلاح والتغيير في مصر؟! أم الذي يدعو إلى الفوضى وسيطرة الحزب الواحد على الحياة السياسية ومقدرات الأمة لأكثر من (٢٥) عامًا، وانتشار الفساد في كل مؤسسات الدولة لمصلحة فئة بعينها.

أقول لك اقرأ التاريخ والواقع جيدًا؛ لأن كلامك هذا لا يقوله إلا إنسان لا يريد لهذا الوطن الخير، والدليل على ذلك أن كل منصف في مصر وغيرها يشهد للإخوان المسلمين بطهارة أيديهم وحرصهم على مصلحة أوطانهم، من خلال الوسائل الدستورية والقانونية والسلمية، ناهيك عن تفاعلهم مع المشاكل اليومية للمواطن الذي عانى أشدَّ المعاناة من الضيق والعنت في الحصول على لقمة العيش، والنموذج على ذلك ما يقوم به نواب الإخوان المسلمين في البرلمان المصري من خلال مشاركتهم الفاعلة في كل اللجان النوعية، ولم يدخل أي منهم ضمن إحصاء الصامتين تحت القبة.

نواب الإخوان:

ففي المجال التشريعي تقدم نواب الكتلة بـ (٣٨) مشروع قانون واقتراحًا، كان من

أهمها مشروع قانون السلطة القضائية، ومشروع تنظيم الأحزاب السياسية، ومشروع تأهيل قانون المعاقين، ومشروع قانون منع حبس الصحفيين، وغيرها من المشروعات.

وفي مجال الأداء الرقابي استخدام نواب الإخوان جميع الآليات الرقابية، بل إنهم أعادوا الحياة لبعض مواد اللائحة الداخلية لمجلس الشعب، التي لم تُستخدم منذ عقدين ونصف هي عمر اللائحة منذ عام (١٩٧٩م)، وتقدموا بـ (٣٤٩٨) طلب إحاطة وسؤالاً من إجمالي حوالي (٧٠٠٠) طلب إحاطة وسؤالاً قُدِّمت للمجلس حسب تصريحات الأمين العام، أي بنسبة (٥٠٪) كما قدموا (٦٤) بيانًا عاجلاً و(٩٧٣) اقتراحًا برغبة، تجاوبت مع مطالب دوائرهم وتطلعات مواطنيها من الخدمات والمرافق العامة الأساسية.

ومن أبرز القضايا التي طُرحت: كارثة العبارة، وأنفلونزا الطيور، ورفض العمل بقانون الطوارئ، وفضح الفساد في المنح الدولية، وسحب الثقة من وزير العدل لتدخله في أعمال السلطة القضائية، والارتقاء بمستوى الرعاية الصحية وإصلاح التأمين الصحي، ورفع كفاءة الخدمات التعليمية، والجدية في مواجهة الأمية، وغير ذلك من القضايا التي تهم الشعب المصري بكل فئاته.

فهل بعد ذلك تدَّعى أن الإخوان يدعون إلى الفوضى وتحريك الأزمات وقلب الأوضاع؟!

أظن أن هذا الكلام لا يقوله إلا من غاب عقلُه وشرد فكره عن الحقيقة التي يلمسها كل مواطن في مصر وغيرها من البلدان العربية والإسلامية.

وأتذكر في هذا السياق حديث الأستاذ البنا - رحمه الله - عن أصناف الناس في رسالة «دعوتنا» ومنهم المتحاملون فيقول: «وإما شخص ساء فينا ظنه، وأحاطت بنا شكوكُه وريبه، فهو لا يرانا إلا بالمنظار الأسود القاتم، ولا يتحدث عنَّا إلا بلسان المتحرج المتشكك، ويأبى إلا أن يلج في غروره، ويسدر في شكوكه، ويظل مع أوهامه، فهذا ندعو الله لنا وله أن يرينا الحق حقًا ويرزقنا اتباعه، والباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، وأن يلهمنا وإياه الرشد»[1].

***

(١) الرسائل «رسالة دعوتنا» ص ٢١.

(١٤)

حزب الإخوان بين الموضوعية والالتباس(*)

لا شك أن طرح برنامج حزب الإخوان المسلمين أثار بعض التساؤلات والشكوك وخصوصًا ما ورد في القراءة الأولى التي وُزعت على عدد من رجال الفكر، والثقافة، والرأي باختلاف توجيهاتهم وتنوع أيديولوجاتهم.

وأتصور أن قرار الإخوان بتوزيعه على هذه المجموعة من المفكرين يحمل في طياته عدة معانٍ منها:

* أن الإخوان المسلمين بالرغم من اختلافهم مع البعض في المرجعية إلا أنهم يأنسون بالرأي الآخر، ولا يحجرون عليه، ويستمعون له طالما أنه يصب في إطار النقد البناء والنصح الرشيد أخذًا بالقول المأثور «الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها».

* حرص الإخوان على أخذ الآراء المتنوعة حول البرنامج يؤكد أنهم لا يعملون بمفردهم على الساحة السياسية، بل هم شركاء لكل أبناء الوطن الشرفاء في مسيرة الإصلاح والتغيير مهما اختلفت الآراء والأيديولوجيات، فالهدف واحد والهم واحد والتحديات واحدة.

* حرص الإخوان على الالتقاء بهؤلاء المفكرين والسياسيين لتفعيل الحوار البناء حول البرنامج، وفك نقاط الالتباس والاستفادة من الرؤى المختلفة والآراء المتنوعة.

* أتصور أن ما ورد في البرنامج ما هو إلا قراءة أولية، يمكن بعدها أخذ الآراء المختلفة والاستفادة منها طالما أنها في الصالح العام، ولا تخرج عن فهم الإخوان لطبيعة العمل السياسي.

* الإخوان المسلمون لهم اختيارهم الفقهي في مسائل الحياة الذي يميزهم عن

(*) نشرت في صحيفة الدستور بتاريخ ١١ / ١٠ / ٢٠٠٧، ومجلة المجتمع الكويتية بتاريخ ١٣ / ١٠ / ٢٠٠٧.

غيرهم، ولا يجبرون أحدًا عليه، ويأملون من الآخرين أن يحترموا اختيارهم.

ومن خلال متابعة بعض هذه الكتابات التي وردت في الصحف المصرية والعربية، ومواقع الإنترنت لكثير من الكُتاب والمفكرين - منهم الأستاذ السيد ياسين، والأستاذ فهمي هويدي، والدكتور عبد المنعم سعيد، والدكتور وحيد عبد المجيد، والدكتور عمرو الشوبكي، والأستاذ ضياء رشوان، والدكتور رفيق حبيب، والأستاذ خليل العناني، وغيرهم كثير - كان لي بعض الملاحظات على كتابات بعضهم، منها:

* أنه من الأهمية أن نفهم طبيعة دعوة الإخوان المسلمين، فهم أصحاب مشروع حضاري متكامل لنهضة الأمة، وقد حدد الإمام البنا ذلك بقوله: «أنها هيئة إسلامية جامعة»، بمعنى أنهم يهتمون بكل شئون الحياة: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعلمية، والتربوية، والرياضية، يقول الإمام البنا في رسالة «إلى أي شيء ندعو الناس؟»: «يا قومنا، إننا نناديكم والقرآن في يميننا والسنة في شمالنا، وعلم السلف الصالح من أبناء هذه الأمة قدوتنا، وندعوكم إلى الإسلام، فإن كان هذا من السياسة عندكم فهذه سياستنا، وإن كان من يدعوكم إلى هذه المبادئ سياسيًا، فنحن أعرق الناس - والحمد لله - في السياسة، وإن شئتم أن تسموا ذلك سياسة فقولوا ما شئتم، فلن تضرنا الأسماء متى وضحت المسميات وانكشفت الغايات»[1].

* أن كلاً منا له ثقافته، وأيديولوجيته التي تميزه عن غيره، وهذا الأمر لا بأس به، طالما أنني أحترم رؤيتك وتحترم أنت رؤيتي، ولكن تكمن المشكلة والالتباس إذا أجبرتك على الاقتناع بفكري ورؤيتي، أو أجبرتني أنت على ذلك، أو بمعنى آخر إذا ظن كل واحد منا أنه على حق وغيره على الباطل، وما أجمل قول الإمام الشافعي في هذا السياق: «والله، لوددت لو أن الله يظهر الحق ولو على لسان خصمي».

فهدف الإخوان الوصول إلى الحق والتوافق مع شركاء الوطن والمصير في إيجاد حلول ناجعة لما تعانيه مصرنا الحبيبة من فساد مستشر واستبداد مستحكم، ولن يتأتى

(١) الرسالة «رسالة إلى أي شيء ندعو الناس» ص ٤٦.

ذلك إلا إذا استمع كل منا للآخر، وعرف فقه الاختلاف والتنوع، واحترم ثقافة الآخر وأيديولوجيته.

* هناك بعض الصحف والمجلات تناولت البرنامج بعداوة شديدة ونقد هدّام، لا يرقى إلى مستوى النقد العلمي، بل الهدف منه معاداة الفكر والمشروع الإسلامي بكل الوسائل المتاحة، ويستخدمون في ذلك التشويه تارة، والربط الخاطئ بين الإخوان ونماذج إسلامية أخرى سُنية أو شيعية، والحكم على النوايا دون معايشة الفكر في الواقع الملموس، وهؤلاء لا نعطيهم اهتمامًا، ولا نُضيع أوقاتنا في الاستماع إليهم؛ لأن ثقافتهم بُنيت على رفض وتشويه الآخر وعدم قبوله.

وفي النهاية أتصور أن الإخوان ما زالوا في مرحلة الاستماع لكل الآراء حول برنامج حزب الإخوان المسلمين، ولن تضيق صدورهم بأي رأي مهما اختلف مع رؤيتهم.

***

(١٥)

شباب المدونات والحوار الراقي(*)

من نعم الله على الإنسان نعمة الشباب والحيوية، التي يتمتع فيها الإنسان بقوة الذاكرة والعطاء، فالشباب في كل أمة هم سر نهضتها وحامل رايتها، وسواعدها التي تبني وتعمر، وهم الذين ينصرون الدعوة في كل عصر ومصر. ولذلك قال يوسف بن الماجشون: قال لي ابن شهاب الزهري: «لا تستحقروا أنفسكم لحداثة أسنانكم؛ فإن عمر ابن الخطاب ﷺ كان إذا أعياه الأمر المعضل دعا الأحداث فاستشارهم، لحدة عقولهم».

ويجب على أولي الأمر الاهتمام بهذا الشباب والاستماع إليهم واحتضانهم وتوجيههم، وخصوصًا في عصرنا الحاضر، الذي لا يتيح الفرصة لهذا الشباب؛ لكي يعبر عن رأيه وينقل وجهة نظره، بسبب غياب الحريات العامة، والتضييق عليه بكل الوسائل من المدرسة حتى الجامعة.

ولعل الثورة المعلوماتية أتاحت للشباب فرصة طيبة للتعبير عن رأيه من خلال الإنترنت، وخصوصًا المدونات التي انتشرت بين الشباب المسلم الذي يعي مهمته ودوره لنهضة أمته.

والذي دفعني لكتابة هذه المقالة ما قرأته على بعض المدونات من سجال وانتقادات موجهة لجماعة الإخوان المسلمين من بعض شبابها، وأود في هذا السياق التأكيد على عدة معان منها:

* أنه من حق كل واحد منا أن يختلف مع أخيه، طالما أن هذا الاختلاف يهدف للوصول إلى الحق، وإثراء القضية موضع النقاش، وهذا الاختلاف له ضوابطه وآدابه، يجب أن نتحراها في حديثنا، فعلينا جميعًا أن نؤمن بحرية الرأي، ولكن لا بد لهذا الرأي أن

(*) نشرت بموقع «إسلام أون لاين» بتاريخ ٥/ ١٢/ ٢٠٠٧م، بعنوان: «مدونات الإخوان.. مفاهيم لا بد منها».

يكون له مقومات أساسية ويُعرض بأسلوب راق ومتحضر، فالخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية، كما يجب أن نرحب بمن ينتقد انتقادًا بناءً حتى نرتقي ويرقى بنا مجتمعنا. وأستحضر في هذا السياق أن الأستاذ عباس السيسي - يرحمه الله - عنف بعض الشباب في بعض تصرفاتهم، وحينما حكى هذا الموقف لمؤسس الجماعة الإمام حسن البنا قال له: أنت في مقام الطبيب، فهل يصح أن يتعامل الطبيب مع مرضاه بهذه الطريقة؟!

* أن من أهم الواجبات أن يدرك الجميع أن أخوة الإسلام، ووحدة صفوف المسلمين المخلصين والحفاظ عليها، ونبذ كل ما يسئ إليها، أو يضعف من عراها من أهم الفرائض وأخطرها، وعبادة من أهم العبادات، وقربة من أفضل القربات؛ لأننا بتلك الأخوة نقوى على التصدي لكل العقبات التي تعيق استئناف الحياة الإسلامية على الصورة التي ترضي الله ورسوله ﷺ، ويكفي أن رسول الله ﷺ نفرنا من الفرقة بأن أهدر دم المفارق للجماعة، ولذلك فإن التفريط بالأخوة الإسلامية، أو المساس بها لمجرد اختلاف في الرأي أمر لا يجوز لمسلم أن يفعله، أو أن يسقط في شراكه، ولا سيما في هذه الظروف التي تداعت فيها علينا الأمم.

* الاحترام المتبادل للأشخاص والأفكار، فأهم ما يميز الخلاف العلمي الإسلامي، أنه بحق أرقى ما توصلت إليه العقول البشرية، هذا الخلاف النزيه بين الأفكار لا بين الأشخاص، فالأشخاص المختلفون لهم حرمتهم ومكانتهم وهم بلا ريب من أهل العلم والفضل، ولا يجوز تجاهلهم لمجرد خلاف شجر بيننا وبينهم، أو النيل من كرامتهم، فلا خلاف مطلقًا بين أشخاصنا وأشخاصهم، بل بين أفكارنا وأفكارهم، فنحن في نظر أنفسنا رأينا صواب يحتمل الخطأ، ورأيهم خطأ يحتمل الصواب، ما دام الخلاف في الفروع، وقد عظم الأئمة الأربعة بعضهم بعضًا في حياتهم وبعد الوفاة، وكانوا القدوة المثلي في هذا الأدب الجم، وإن وجد غير ذلك فليس القاعدة ولا الأصل، بل الاستثناء والشذوذ.

* أنه من حق الشباب التعرف على آلية العمل داخل جماعة الإخوان المسلمين، والحيثيات التي بُنيت عليها اتخاذ القرارات داخل الجماعة، وإذا كانت أبواب بعض

القيادات الوسيطة لسبب أو لآخر مغلقة، فباب فضيلة المرشد العام للإخوان المسلمين وقيادات الجماعة مفتوحة دائمًا للاستماع لكل الآراء المفيدة التي تصب في المصلحة العامة للجماعة ولأمتنا الناهضة.

فهدفنا الأساس هو الإصلاح أي إصلاح الدنيا بالدين، ولكن من الواضح أن هناك العديد من الشباب لا يعرف الكثير عن دعوة الإخوان المسلمين، أو بالأحرى يعرف عنها صورة سيئة مما وصل إليه عن طريق بعض وسائل الإعلام التي تسئ للإخوان المسلمين.

أنصح كل من يكتب، وخصوصًا في المدونات أن يطلع أولاً على تاريخ الجماعة وعلى أهدافها، ويتعرف على متطلباتها، ويعرف مدى ما تواجهه الجماعة من ظلم وتحديات؛ لكي تصل إلى هدفها السامي وهو الإصلاح، فنحن أصحاب فكر إصلاحي عملي يسعى للنهضة والتطور في كل مناحي الحياة، ولقد أجمل الإمام الشهيد حسن البنا كل ذلك بقوله: إن الإخوان المسلمين: دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية.. وهكذا نرى أن شمول معنى الإسلام قد أكسب فكرتنا شمولاً لكل مناحي الإصلاح، ووجه نشاط الإخوان إلى كل هذه النواحي.

* وقبل هذا وبعده لا مناص من التزام تقوى الله في السر والعلن، وابتغاء رضاه في حالتي الوفاق والخلاف، مع الحرص على فقه دين الله والتجرد عن الهوى، والبعد عن نزغات الشيطان، ومعرفة سبل إبليس والحذر من شراكه، وحسب الأمة ما لقيت وعانت، وقد آن الأوان، لتثوب إلى رشدها، وتستنير بكتاب ربها، وتعض على سنة نبيها ﷺ بالنواجذ، ولعل الله يكتب إنقاذ الأمة على أيدي هذا الجيل من أبنائه البررة، إذا صدقت النية مع الله، واتخذت من السبل ما هو كفيل بقيادة الركب نحو شاطئ الأمان، بعد أن طال ليل التيه والضلال.

* * *

(١٦)

حول دعم مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين والعلاقة مع الأمريكان(*)

ثار جدل كبير وتساؤلات في الآونة الأخيرة - وخصوصًا في وسائل الإعلام المصرية والعربية - حول دعم مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين بأعضاء جدد هم: (د. محمد سعد الكتاتني رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين (٥٦ سنة)، والدكتور أسامة نصر رئيس المكتب الإداري بمحافظة الإسكندرية (٥٢ سنة)، والدكتور محيى حامد عضو المكتب الإداري بمحافظة الشرقية (٤٨)، والدكتور محمد عبد الرحمن عضو المكتب الإداري بمحافظة الدقهلية (٥٥ سنة)، والمهندس سعد الحسيني عضو مجلس الشعب (٤٩ سنة)، ،هل من حق الرأي العام معرفة ما يجري داخل الجماعة؛ لأنها جماعة كبيرة ولها مكانتها وتأثيرها في الرأي العام، أم أن هذا شأن داخلي لا يجب عرضه على الرأي العام؟

وقد عبر عن ذلك الزميل العزيز الأستاذ ضياء رشوان الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في مقالته بصحيفة «المصري اليوم» بعنوان: (الإخوان بين مكتب الإرشاد وأمريكا) [1] بقوله: «إن الجماعة مطالبة اليوم - في ظل هذا السعي، وفي ظل ضرورة أن تقدم نموذجًا للشفافية والانفتاح على عموم المصريين ونخبتهم - بأن تعلن بصورة واضحة ودقيقة حقيقة ما جرى خلال الأسابيع الأخيرة من تطورات تنظيمية تخص هيئتها القيادية العليا، وتقدم للمصريين بصورة مفصلة تلك القيادات الخمس الجديدة التي انضمت لمكتب الإرشاد.

وفي نقاش مع الدكتور محمد السيد حبيب النائب الأول السابق لفضيلة المرشد حول هذا الموضوع قال:

(*) نشرت بموقع «نافذة مصر» بتاريخ ١٤/٦/٢٠٠٨م، وصحيفة «البديل» بتاريخ ١٥/٦/٢٠٠٨م.
(١) نشرت بتاريخ ٩/٦/٢٠٠٨م.

لا بد أن نؤكد على مجموعة من المعاني في هذا السياق:

١ - أن كثرة الأعباء، وحجم العمل والدور الذي تقوم به الجماعة يحتاج إلى دعم مكتب الإرشاد، وهو أعلى مستوى قيادي في الجماعة، حتى تستطيع الجماعة أن تفي بمسئولياتها، ورسالتها تجاه دعوتها ووطنها وأمتها على الوجه المأمول.

٢ - دعم المكتب جاء عن طريق الاختيار الحر المباشر من أعضاء مجلس الشورى العام، وبطريقة ديمقراطية سليمة.

٣ - الاحتفاظ بعضوية المهندس خيرت الشاطر كنائب لفضيلة المرشد، والدكتور محمد علي بشر كعضو بمكتب الإرشاد.

٤ - لن يتخلى أي عضو من أعضاء مكتب الإرشاد عن عضوية المكتب، وخصوصًا كبار السن، طالما يقومون بمهامهم، وتستفيد الجماعة من تجاربهم وآرائهم.

٥ - تغيير اللائحة من حق مجلس الشورى العام الذي يتعذر جمعه الآن بصورة كاملة، نظرًا للمناخ السياسي العام الردئ الذي تعيشه مصر، ويوم تحدث انفراجة سياسية، وانطلاقة للحريات العامة ستتاح الفرصة لمجلس الشورى العام للقيام بمهامه على الوجه الأكمل.

٦ - بخصوص الإخوة الكرام الذين لم يقع عليهم اختيار أعضاء مجلس الشورى، فهذا أمر طبيعي ألا تكون كل قيادات الجماعة أعضاء بمكتب الإرشاد مع الوضع في الاعتبار أن لكل دوره وقدره ومكانته داخل الجماعة، وأي موقع ليس مغنمًا بقدر ما هو تكليف للقيام بأعباء الدعوة.

وفيما يخص الأخ الحبيب الدكتور عصام العريان [1]، فهو يقوم بمسئولياته في رئاسة القسم السياسي وأعمال أخرى كثيرة، وهو أخ نعتز به ونقدره وله إسهاماته الكبيرة في خدمة الجماعة (انتهى كلام الدكتور حبيب).

أما بالنسبة لموضوع العلاقة مع الإدارة الأمريكية، فهناك الكثير من المحسوبين على

---

(١) أصبح الآن عضوًا بمكتب الإرشاد.

الحزب الحاكم في مصر وغيرهم ممن لا يفهمون طبيعة دعوة الإخوان المسلمين، ويرون في ذلك فرصة لتوريطهم في قضايا حُسمت سلفًا، وهنا لا بد أن أؤكد على عدة أمور:

أولاً: الإخوان يفتحون أيديهم وقلوبهم لكل الناس من أجل خدمة البشرية، بما فيهم الشعب الأوروبي والأمريكي؛ لأننا أصحاب رسالة، ومنهج إصلاح لخير البشر.

ثانيًا: الإخوان يتعاملون مع كل مؤسسات المجتمع المدني، ومراكز البحوث في كل الدنيا لتوصيل فكرتهم، وتصحيح المفاهيم المغلوطة عنهم.

ثالثًا: لا يمكن أن يكون هناك حوار - في تصوري - مع الإدارة الأمريكية التي تدعم بشكل غير مسبوق الكيان الصهيوني وتمده بالسلاح والعتاد قتل إخواننا في فلسطين، ولا يجب أن ننسى ما فعلته أمريكا في العراق، والسودان، وأفغانستان، ولبنان، ودول الخليج وتدخلها بشكل سافر في شئون منطقتنا.

رابعًا: إذا كان هناك حوار فالإخوان يشترطون وجود طرف من الحكومة المصرية، حفاظًا على مكانة مصر ومؤسساتها، ولا يمكن أن يستعدي الإخوان الغرب على مصرنا الحبيبة برغم اختلافنا مع النظام المصري.

خامسًا: النظام المصري لا يقبل بأي حال من الأحوال أن يشاركه أحد في مد جسور العلاقة مع الأمريكان، ولعل خير مثال على ذلك ما حدث للدكتور أيمن نور، و الدكتور سعد الدين إبراهيم!

سادسًا: بعض الصحفيين من ذوي العلاقات المشبوهة من حين لآخر يحاولون إثارة هذا الموضوع، لإيجاد مبرر للضغط على الإخوان من قبل النظام المصري، وإظهار أن الإخوان يستعدون الخارج للتدخل في شئون مصر الداخلية.

لعل في هذه السطور ما يكفي للرد على التساؤلات المرطوحة؛ لتتضافر كل الجهود وتتكاتف كل القوى في محاربة الفساد والاستبداد، والسعي دومًا إلى المطالبة بإطلاق الحريات العامة، وإلغاء المحاكم والقوانين الاستثنائية التي تسيء إلى سمعة وكرامة مصر في الداخل والخارج.

(١٧)

الإخوان المسلمون والعمل السياسي (*)

حينما بدأ الإمام الشهيد حسن البنا دعوته عام (١٩٢٨م)، حدد معالمها وأهدافها ووسائلها منذ البداية فقال عن طبيعة الإخوان المسلمين: «إنها هيئة إسلامية»، بمعنى أنها تسعى لتحيط بالإسلام من جميع جوانبه في المجال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والتربوي، والرياضي، والثقافي،

فهم دعوة سلفية، إذ يدعون إلى العودة إلى الإسلام، وإلى معينه الصافي (الكتاب والسنة).

وطريقة سنية؛ لأنهم يحملون أنفسهم على العمل بالسنة المطهرة، والعبادات، ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً.

وحقيقة صوفية، يعلمون أن أساس الخير طهارة النفس، ونقاء القلب، وسلامة الصدر، والمواظبة على العمل، والإعراض عن الخلق، والحب في الله، والأخوة فيه سبحانه وتعالى.

وهم هيئة سياسية، يطالبون بالإصلاح في الحكم، وتعديل النظر في صلة الأمة بغيرها من الأمم، وتربية الشعب على العزة والكرامة.

وهم جماعة رياضية، يعتنون بالصحة، ويعلمون أن المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، ويلتزمون قول النبي ﷺ: «**إن لجسدك عليك حقًا**»(١).

وأن تكاليف الإسلام كلها لا يمكن أن تؤدي إلا بالجسم القوي، والقلب الذاخر بالإيمان، والذهن ذي الفهم الصحيح.

وهم رابطة علمية وثقافية، فالعلم في الإسلام فريضة يحض عليها وعلى طلبها ولو

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٣٢٠).

(*) نشرت بصحيفة اليوم السابع بتاريخ (٨ / ٩ / ٢٠٠٨)، وموقع إخوان أون لاين بتاريخ ١١ / ٩ / ٢٠٠٨.

كان في الصين، والدولة الفتية تنهض على الإيمان والعلم.

وهم شركة اقتصادية، فالإسلام يعني بتدبير المال وكسبه، والنبي ﷺ يقول: «نعم المال الصالح للرجل الصالح»[١]. ويقول: طمن أمسى كالاً من عمل يده أمسى مغفورًا له»[٢].

كما أنهم فكرة اجتماعية، يعنون بأدواء المجتمع، ويحاولو الوصول إلى طرق علاجها وشفاء الأمة منها.

ويمكن أن نقول إن الإسلام في فهم الإخوان المسلمين انتظم كل شئون الحياة لكل الشعوب، والأمم في كل زمان ومكان، وجاء أكمل وأسمى من أن يعرض لجزئيات هذه الحياة، خصوصًا في الأمور الدنيوية البحتة، فهو إنما يضع القواعد الكلية لكل شأن، ويرشد الناس إلى الطريقة العملية للتطبيق عليها، والسير في حدودها.

وبناء على ذلك يتضح أن العمل السياسي لدى جماعة الإخوان المسلمين، جزء من نشاطهم العام بالمقارنة لغيرهم من الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، التي تعمل في المجال السياسي فقط، ومن هنا يأخذ البعض على جماعة الإخوان - دون علم ومعرفة بطبيعة دعوتهم - أنهم يخلطون الدين بالسياسة، ويدعون أنهم يحتكرون الدين لأنفسهم، وهذا مخالف لكل أدبيات الإخوان التي تقول إنهم جماعة من المسلمين صاحبة مشروع حضاري لنهضة الأمة.

والبعض الآخر يرى أنهم يسعون للوصول إلى ا لحكم باستخدام الدين، وأنا أقول ما الضير في أن يسعى الإخوان مثل غيرهم لإصلاح الحكم، أم أنه مقصور على فئة معينة دون غيرها؟ وكما قال أحمد شوقي:

أحرام على بلابله الدوح حلال للطير من كل جنس

وقد عبر الإمام البنا عن ذلك - منذ أكثر من نصف قرن - بقوله: «الإخوان

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٢٩٩)، وأحمد في المسند (١٧٧٦٣).
(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (٧٢٥٠).

المسلمون يسيرون في جميع خطواتهم، وآمالهم وأعمالهم على هدى الإسلام الحنيف كما فهموه، وهذا الإسلام الذي يؤمن به الإخوان المسلمون يجعل الحكومة ركنًا من أركانه، ويعتمد على التنفيذ كما يعتمد على الإرشاد.

وعلى هذا فالإخوان المسلمون لا يطلبون الحكم لأنفسهم، فإن وجدوا من الأمة من يستعد لحمل العبء، وأداء هذه الأمانة، والحكم بمنهاج إسلامي قرآني فهم جنوده وأنصاره وأعوانه، وإن لم يجدوا فالحكم من منهاجهم، وسيعملون لاستخلاصه من أيدي كل حكومة لا تنفذ أوامر الله.

وعلى هذا فالإخوان المسلمون أعقل وأحزم من أن يتقدموا لمهمة الحكم، ونفوس الأمة على هذا الحال، فلا بد من فترة تنتشر فيها مبادئ الإخوان وتسود، ويتعلم فيها الشعب كيف يؤثر المصلحة العامة على المصلحة الخاصة»[1].

وبعض الآراء مشكورة تنادي الآن إلى إدماج الإخوان المسلمين في العمل السياسي ظنًا منهم أن الإخوان بعيدون عن هذا الميدان، وقد مارسوا العمل السياسي بجميع مستوياته منذ أيام الإمام البنا إلى آخر انتخابات جرت في مصر، فمجلسي الشعب والشورى، والمحليات، واتحادات الطلاب ليست هدفًا في حد ذاتها، ولكنها وسيلة للإصلاح والتغيير.

وفي المقابل يسعى النظام المصري بكل ما أوتي من قوة لصرف الإخوان عن العمل السياسي والإصلاح، وتهميشهم بكل الوسائل من خلال: دسترة القوانين التي تكبت الحريات، وتزوير الانتخابات، والاعتقالات المستمرة، والمحاكمات الاستثنائية، والقوانين سيئة السمعة، والتشويه الإعلامي، إلى غير ذلك من الوسائل المخالفة للأعراف والقوانين.

وبالرغم من كل ذلك فالإخوان المسلمون ماضون في طريقهم بالوسائل السلمية والقانونية، من أجل التغيير والإصلاح، لكي تتبوأ مصرنا الحبيبة مكانتها اللائقة بين الأمم.

***

(١) الرسائل، رسالة المؤتمر الخامس ص ١٩٠ - ١٩١.

(١٨)

علماء الأمة والدور المطلوب (*)

كان لي شرف المشاركة في الجمعية العمومية للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في اسطانبول في الفترة من ٢٩/ ٦ – ١/ ٧/ ٢٠١٠، وسعدت سعادة بالغة بهذا الجمع المتميز من أنحاء العالم من العلماء الأفذاذ الأطهار الذين يحملون في قلوبهم وعقولهم رسالة ربهم، وبصرف النظر عن بعض الهنّات الإدارية في التنظيم إلا أن هيبة العلماء كانت تجبر كل كسر وتنسي كل خلل، وكان لفضيلة العلامة الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي أكبر الأثر في هذا الاجتماع بكلماته المؤثرة وتوجيهاته الناصعة وعباراته القوية الجامعة ورؤيته الثاقبة في تحليل واقع الأمة ولمّ شملها في مواجهة التحديات التي تترا عليها من كل جانب، ولذلك كان عنوان المؤتمر "الأمة الإسلامية في مواجهة التحديات" وأشار فضيلة الدكتور القرضاوي في كلمته الافتتاحية إلى المبادئ التي يدعو إليها الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين منها: أن هذا الاتحاد للأمة كلها لتوحيد كلمتها وتحقيق أهدافها، وأنه قوي برسالته والحق الذي يدعو إليه، وأنه لا يصلح هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، وأن منهج الإسلام في الإصلاح تغيير ما بالأنفس الذي يتسم بالوسطية المتوازنة والانفتاح على الآخر والتحاور مع المخالف، وهذه القوة لا يستطيع العلماء إثبات وجودهم وتحقيق أهدافهم إلا بعدة أمور منها:

١- أداء واجبهم علمًا وعملا وتعليمًا، بحيث يكونوا أسوة للناس.

٢- أن يقولوا الحق ولا يخافوا في الله لومة لائم.

٣- أن يجعلوا دينهم فوق دنياهم، وأمتهم فوق حكامهم، وألا يبالوا بما أصابهم في سبيل الله.

٤- أن يعتصموا بحبل الله جميعًا ولا يتفرقوا، وألا يكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا

(*) نشرت بموقع (إخوان أو لاين) بتاريخ ٩ / ٧ / ٢٠١٠م.

من بعد ما جاءهم البينات.

٥- ألا تختلف قلوبهم، وإن اختلفت آراؤهم.

وكما قال الشاعر:

يا معشر العلماء يا ملح البلد من يصلح الملح إذا الملح فسد

هذا هو الأمل المنشود في علماء الأمة أن يقوموا بدورهم تجاه دينهم وأمتهم، ولعل الأهداف الاستراتيجية التي قدمها الأستاذ الدكتور على القرة داغي الأمين العام للاتحاد في المؤتمر تكون دافعًا لهذا الدور وهي:

١- المساهمة الريادية في حل مشاكل الأمة، والقيام بإعداد مشروع الأمة وجمعها على مصالحها العامة، وإجهاض المشاريع المعادية للوصول إلى الأمة الوسط، وخير الأمة رحمة، وصلاحًا وإصلاحًا، وعدلا.

٢- العمل على أن يتحول الاتحاد إلى مرجعية شعبية حقيقية لجماهير الأمة في مختلف القضايا وذلك بتكوين لجان للحكماء والتي من خلالها يتم معالجة القضايا والأزمات التي تعيشها بعض المجتمعات المسلمة (قضية فلسطين – باكستان – أفغانستان – الصومال)

٣- توعية وتفقيه الأمة من خلال تكوين مجالس لكبار علماء الاتحاد ومكتب للفتوى والاستفادة من الكوادر الشبابية الموهوبة لتوطين علماء المستقبل.

٤- الاهتمام بالبحث العلمي والدراسات الإسلامية والندوات والمؤتمرات وإنشاء مراكز علمية أكاديمية وتكوين كوادر من النخب الإسلامية ذات ثقافة متميزة، ووعي متميز.

٥- العمل على أن يصبح الاتحاد مرجعية أساسية للحوار مع جميع الأطراف الدولية الرسمية والشعبية والديانات المختلفة بما فيها الديانات الشرقية.

٦- تطوير الاتحاد إداريًا وفنيًا بحيث يتحول جميع أعماله إلى المؤسسية، بما فيها الرئاسة والأمانة العامة وجميع المكاتب التي يعمل من خلالها الاتحاد.

٧- تدعيم صورة الاتحاد في المؤسسات العربية والإسلامية والدولية.

٨- العمل على إعداد خبراء وقيادات واعية من العلماء قادرة على القيادة والريادة للأمة الإسلامية.

٩- العمل على الارتقاء بالأقليات الإسلامية، والدفاع عن حقوقهم بالحكمة.

١٠- العمل على تحقيق إستراتيجية إعلامية شاملة لزيادة الحضور الإعلامي للاتحاد على مستوى العالم.

١١- العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي ماليًا.

هذا هو الدور المطلوب على الاتحاد بكل مؤسساته، وبطبيعة الحال، نرجو أن تؤتي هذه الأهداف ثمارها من خلال العمل المؤسسي المشترك بين جميع العلماء في أنحاء العالم، والعاملين في مجال الدعوة إلى الله بكل طوائفهم وأشكالهم.

وكما قال الشاعر:

ما الفضل إلاَّ لأهل العلم إنهم على الهدى لمن استهدى أدلاءُ

***

(١٩)

الداعية الناجح.. والاستفادة من وسائل العصر الحديثة(*)

إن الدعوة إلى الله هي مهمة الرسل والأنبياء الذين هم خيرة الناس من عباده وسفرائه إلى الأرض، وهي مهمة خلفاء الرسل وورثتهم من العلماء العاملين، والربانيين الصادقين، وهي أفضل الأعمال بعد الإيمان بالله تعالى؛ لأن ثمرتها هداية الناس، وتحبيبهم في الخير، وتنفيرهم من الشر والباطل، وإخراجهم من الظلمات إلى النور ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى اللهِ وَعَمِلَ صَالِحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣].

والدعوة بحاجة إلى داعية رحّالة يحمل دعوته ورسالته فوق ظهره، يتحرك بها في أرجاء الكرة الأرضية، شعاره: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ [القصص: ٢٠]، فهو ساع إلى الخير دائمًا، في حركة دائبة وترحال لا يتوقف، يجوب الأقطار والأمصار شاهدًا، ومبشرًا ونذيرًا وداعيًا إلى الله بإذنه.

والدعوة إلى الله بحاجة إلى رجل له من ميراث يحيى عليه السلام نصيب، فقد أمره الله بقوله: ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢]. فأخذه بهمة وعزيمة، وقام يبلغ قومه وينذرهم، وجعل من نفسه وقفًا لدعوته، حتى قطعت رقبته فداء لدين الله، وهكذا يجب أن يكون الداعية في أخذه دعوة الله بقوة، وقيامه بها ووقف حياته لها.

والدعوة إلى الله بحاجة إلى داعية له في هدهد سليمان العبرة والمثل، في تحركه وانطلاقه وذاتيته وإيجابيته، التي كانت سببًا في إسلام أهل اليمن، فأين الرجل ا لهدهد في دعاة اليوم، الذي يكون سببًا في إسلام أمة، أو دولة، أو قرية، كما فعل الهدهد؟ بل أين الداعية الذي يكون سببًا في إسلام قبيلة، أو عشيرة، أو حتى رجل واحد على الأقل؟ قال ﷺ «لأن يهدي الله بك رجلاً و احدًا خير لك من حمر النعم»(١).

(*) نشرت بتاريخ ٢٢/ ٢٠٠٨، بمجلة الرسالة، ومجلة المجتمع الكويتية ٢/ ٢/ ٢٠٠٨م.

(١) أخرجه البخاري (٢٨٤٧)، ومسلم (٢٤٠٦).

والداعية الناجح لا ينسى أن الدعوة بالقدوة، والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، والدعوة بالأمل من وسائله الدعوية الأساسية للوصول إلى الجماهير.

وعلى الداعية أن يكون له وسائل جديدة تتمشى مع ما توصل إليه العالم من تطور وتقدم، فالداعية الناجح لا يترك وسيلة لعرض دعوته وكسب الأنصار لها إلا استعملها، وهو يستفيد من كل ما أتيح له من وسائل حديثة، ومن مستجدات العصر في الدعوة إلى الله؛ فهو يدعو عبر القنوات الفضائية وعن طريق شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وكل ما يُستجد من وسائل وتقنيات حديثة ولا يحصر نفسه في دائرة ضيقة من الوسائل، مع الحفاظ على ثوابت الدعوة وأصلها، فالداعية الناجح يأخذ بالتنوع في وسائله الدعوية، وبما يتناسب مع الزمان والمكان، والأشخاص، والأحوال، وشعاره: «أمرنا أن نخاطب الناس على قدر عقولهم».

فلقد أدى انتشار الإنترنت والفضائيات سريعًا في جميع أنحاء العالم إلى تعظيم دورها في نقل المعلومة، وعرض وجهات النظر المختلفة، ومع تنامي هذا الدور صار لهذه الوسائل الجديدة أهمية إعلامية تعد في المرتبة الأولى عالميًا، حتى أصبحت أداة رئيسية من أدوات الحياة في عصرنا.

ومنذ دخول المسلمين إلى هذا المجال، وجدت الدعوة آفاقًا جديدة؛ لتنطلق من خلالها في الفضاء الإعلامي، وهذا ما قام به عدد من الدعاة بنجاح ملحوظ، خصوصًا في الفترة الأخيرة.

والداعية الناجح يهتم بالوسائل العامة للدعوة؛ وهي تحقيق «الإيمان العميق، والتكوين الدقيق، والعمل المتواصل»، ثم يأخذ بالوسائل الأخرى الرئيسية منها والفرعية، ومن ذلك:

١- وسائل الدعوة المسجدية:

التي تشمل الخطب والدروس، والمحاضرات، والندوات، والمواعظ، والرقائق، والخواطر، والمؤتمرات.. وكل ما يندرج تحت أنشطة المسجد الدعوية.

٢ - وسائل الدعوة الخدمية:

وهي من أقوى الوسائل تأثيرًا في الناس؛ ولذلك فإن شعار الداعية الناجح: «نحن لكم لا لغيركم أيها الأحباب»، والداعية الناجح لا ينسى أن الدعوة الخدمية من أوجب الواجبات وأفضل العبادات؛ لأنها عبادة متعدية بالنفع للغير، وهي الأثر الباقي للداعية بعد موته.

٣ - وسائل الدعوة المرئية والمسموعة والمقروءة:

وتندرج تحتها وسائل الإعلام الحديثة كلها من صحافة، وإذاعة، وتلفاز، وقنوات فضائية، وأجهزة حاسوب، وشبكة معلومات، ولعل أثر الشيخ الدكتور «يوسف القرضاوي»، وغيره من العلماء على الجماهير المسلمة من خلال القنوات الفضائية يؤكد ذلك.

٤ - وسائل الدعوة بالجوارح:

وهي وسائل الداعية المتميز، فالنظرة الحانية دعوة، واللمسة الرقيقة دعوة، والبسمة المشرقة دعوة، والكلمة الطيبة دعوة، والاستماع الجيد للآخرين دعوة، ودعاء القلب بظهر الغيب دعوة، وما أقوى أثر الجوارح حين يسخرها الداعية، ويستخدمها كوسائل لدعوته.

والدعاة إلى الله مطالبون بأن يقدموا دعوتهم للناس كافة على اختلاف ألوانهم وأجناسهم وأوطانهم. وقد كان رسول الله ﷺ يعرض دعوته على الناس كافة، ويراسل الملوك ولا يترك أحدًا إلا وبلغه رسالة الله، وهاجر إلى الطائف، ثم إلى المدينة؛ ليبلغ رسالة الله، والداعية حتى يحقق ذلك لا بد له من أمور منها:

١ - الانطلاقة المزدوجة:

فالداعية لا يحقق الانتشار لدعوته إلا من خلال اتصاله المتعدد والمزدوج، فهو يبلغ دعوته للعامة من الناس والملأ في آن واحد، ويتوجه بدعوته إلى الغني والفقير، والحاكم والمحكوم، والمؤيد والمعارض، كما أنه يسير بدعوته على محورين اثنين: الدعوة الجماهيرية العامة، والدعوة الفردية الخاصة، فهي انطلاقة مزدوجة تحقق له كما قال الأستاذ محمد

أحمد الراشد: «الانتشار في المجتمع والبحث عن الرواحل واصطفاء الأخيار»، كما أنه يتوجه بدعوته للصغير والكبير، وللرجال والنساء جميعًا، لا يترك أحدًا من خلق الله إلا وبلغه دعوته، وكما قال الإمام البنا رحمه الله: «وددت لو أنني أبلغ الدعوة للجنين في بطن أمه».

٢ - مد الجسور:

فالداعية إلى الله لا يغلق بابًا، ولا يسد طريقًا؛ فإن عجز عن إتمام دعوته، فلا أقل من أن يقيم جسورًا ممتدة مع المخالفين، ويقطع معهم مسافات منتصف الطريق، وذلك بأن تكون هناك نقاط التقاء يتفق عليها الداعية مع من يدعوهم، فيما يشبه «دائرة الثوابت والمتفق عليها»ن وشعاره في ذلك «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه»، بذلك يجنب الداعية نفسه معارك جانبية كثيرة وصراعات، ويقطع مسافات كبيرة في طريق الاتفاق مع المخالفين.

٣ - مراعاة أصناف الناس:

فالداعية يجد الناس أمامه أصنافًا عدة، منهم المؤمن بدعوته ورسالته، ومنهم المتحامل عليها، ومنهم المتردد في الإقبال عليها، لما يقال عنها من شبهات، ومنهم النفعي الذي ينتظر مغنمًا، ولكل صنف من هؤلاء جهد ودعوة خاصة، ولكن يبقى حرص الداعية على أن يبلغ دعوته إلى هؤلاء جميعًا.

ولا بد للداعية أن يكون على دراية ومعرفة أساسية بعوامل نجاح رسالته الإعلامية حتى يحقق هدفه السامي وهو وصول دعوته إلى الناس كافة.

ويمكن تلخيص أهم عوامل نجاح رسالة الداعية الإسلامية في إطار بعدها التأثيري على المستقبل فيما يلي:

١ - التناغم أو التشابه والمشاركة في الخبرات والصور لدى كل من المرسل (الداعية) والمستقبل (الجمهور)، بما يكفل فهم الرموز ومعرفتها والاستجابة لها.

٢ - استثارة انتباه المستقبل، واستعمال رموز مفهومة.

٣ - ربط الرسالة الإعلامية بحاجات المستقبل مع اقتراح حلول مشبعة لها، بشرط ألا تتنافى مع العادات والتقاليد والقيم والمعايير الاجتماعية.

٤ - مراعاة الحالة النفسية للمستقبل ومراعاة الدقة في اختيار الوقت المناسب، والمكان الملائم والوسيلة المجدية حسب نوع وقدرة المستقبل.

٥ - الاهتمام باستعمال الألفاظ وتقديم الصور التي يستطيع المستقبل فهمها والاستجابة لها، حسب إطاره المرجعي وخلفيته الاجتماعية والاقتصادية.

٦ - التخلص من عوامل التشويش التي تقف في سبيل التفاهم بين المرسل والمستقبل (ومن أمثلة ذلك صعوبة فهم رسالة الداعية الإعلامية، أو سرعة تقديمها، أو انعدام وسيلة نقلها... إلخ).

وممارسة الدعوة إلى الله تعالى من خلال التقنيات الحديثة والإنترنت، خاصة لا تحتاج لشهادات أو دورات معقدة، فلقد تعلم الكثيرون من الدعاة أصحاب الشهادات الشرعية الكثير من وسائل وأساليب استغلال هذه الشبكة في الدعوة إلى الله في أيام قليلة، واهتدى على أيديهم خلق كثير لا يعلمهم إلا الله، فخصوصية التعامل مع الشبكة مع أناس متخصصين قد اضمحلت لما تتمتع به هذه الشبكة من المرونة في التعامل معها لدى جميع شرائح المثقفين.

فالإنترنت مثلاً في أحيان كثيرة ليس وسيلة احتكاك مباشر بالناس، وهذا الأمر يعطي قدرًا كبيرًا من المرونة للدعاة، فإن الناس سيستفيدون من موقعك الدعوي والمعلومات المتوافرة فيه، وهذا أمر يختلف عن الشيخ الذي يجلس في المسجد ويعلم الناس، فإنه في حال سفره أو مرضه تنقطع الاستفادة من علمه، ثم أيضًا لو سألك إنسان بطريقة مباشرة عن حكم من أحكام الإسلام، ولا تعرفه فتجيبه بعدم المعرفة أما عبر الإنترنت، والاحتكاك غير المباشر، فإنه ينفع في إعطائك وقتًا كافيًا للبحث أو سؤ ال العلماء، ثم الرجوع إلى السائل بالإجابة وهكذا.

وهناك بعض الحقائق المهمة التي ينبغي أن نتفق عليها:

١ - إن المتأمل للواقع الحالي يجد صراعًا حضاريًا، وثقافيًا، وإعلاميًا، يدور على

الساحة لم يسبق له مثيل، وهذا الصراع لا يقل عن الصراع الاقتصادي والعسكري والسياسي إن لم يزد عليه.

٢ - إن الدعوة الإسلامية تحتاج بشكل ملح إلى داعية متميز، ومتعدد الوسائل والأساليب، وبرغم أهمية الوسائل التقليدية كالمسجد، والدعوة الفردية في التأثير إلا أن وسائل الاتصال الحديثة، كالإنترنت، والأقمار الصناعية، والفضائيات أصبحت ضرورية، وهامة من أجل خدمة أهداف وغايات الدعوة الإسلامية، ولذلك فإنه لا غنى عن الوسيلتين معًا: (التقليدية - الحديثة).

٣ - إن رسالة الإسلام عامة على كل الخلائق، وهذا يفرض على الداعية الشمول التام في فهم رسالة الإسلام أولاً، ثم فهم الوسيلة المستخدمة والمناسبة، ثم فهم من توجه إليهم هذه الرسالة.

٤ - إن الإسلام أعظم رسالة، ولا بد أن تُستخدم من أجله أعظم الوسائل وأشدها تأثيرًا.

خطوات ومقترحات لا بد منها:

أولاً: عقد دورات للدعاة حول استخدام التقنيات الحديثة، يكون من خلالها:

١ - مسائل تأسيسية لا بد أن ينتبه لها الداعية، وأن يمتلئ بها قلبه مثل الإخلاص والصبر والاحتساب.

٢ - فهم الواقع الذي يعيش فيه الداعية، وطبيعة الناس الذين يدعوهم حتى يكون خطابه ملائمًا لهم.

٣ - أن يتوافر لدى الداعية ثقافة جيدة، واطلاع على ما يحدث في هذا العالم.

٤ - تدريب الداعية على المهارات والوسائل الدعوية، خاصة الحديثة منها، وكذلك استخدام مختلف التقنيات لتحقيق هدفه.

ثانيًا: التجديد في وسائل وأساليب الدورات من خلال آليات مقترحة، مثل:

١ - إعداد مجموعات عمل في الدورة الواحدة.. فيتم - مثلاً - توزيع بطاقات تحوي موقفًا تخيليًا عل كل مجموعة، ويتم مناقشة الأسلوب الأمثل للدعوة في مثل هذا الموقف، وحبذا لو كانت هناك إمكانية لتمثيل هذا الموقف بشكل مبسط.

٢ - تدريب الدعاة على أن تكون لديهم خطة عمل دعوية واضحة في حياتهم، وألا يكتفوا برد الأفعال على المواقف التي تحدث أمامهم، لذلك فإن النقطة السابقة لا تكفي وحدها، ولكن لا بد من وجود جانب آخر وهو «الواجب الخاص» الذي يقوم المتدرب بتنفيذه، وهو عبارة عن اختيار فرد أو مجموعة أفراد، يريد أن يدعوهم، ويضع خطة واضحة المعالم لذلك، ويبدأ في تنفيذها بعد أن يعرضها على المجموعة، وفي نهاية الفترة يكتب أو يعرض تقريرًا عن سير خطته، ومن البديهي القول إن المحاسبة هنا لا تكون على نتيجة الدعوة فما هي إلا بذور خير نلقيها والله وحده كفيل بإنباتها، ولكن يتم التقييم لأسلوب الداعية ومنهجية عمله وما واجهه من إيجابيات وسلبيات.

٣ - إعداد حلقات يتم من خلالها مناقشة قضايا مجتمعية وعالمية ودور الدعاة في معالجتها، والتطرق إليها، وبخاصة تلك القضايا التي لم يطرق بابها إلا القليل خوفًا، أو حرجًا، أو تناسيًا.

٤ - تنظيم ندوات يحضرها مجموعة من الدعاة العاملين، أو المتخصصين في أحد العلوم، ويتحدثون عما يهم المتدربين ويعرضون تجاربهم الدعوية.

٥ - تنظيم دورات تقنية مرافقة لهذه الدورة تهتم بتطوير مهارات الدعاة في استعمال التقنيات الحديثة في الدعوة، مثل الكمبيوتر، الإنترنت، الجرافيك، التصميم، وغيرها.

٦ - استثمار مواهب ومهن المتدربين في الدعوة إلى الله، ومساعدتهم في ذلك، فتكون هناك جلسات بعنوان: كيف أدعو إلى الله من موقعي؟ أو كيف أوظف مهاراتي؟ ويمكن الاستفادة من المدونات على شبكة المعلومات الدولية.

٧- يمكن اعتماد آلية «الرسائل المختصرة» بالإضافة إلى قراءة الكتب - وهي رسائل تحتوي تلخيصًا لأهم النقاط التي يراد لفت نظر المتدرب إليها في الكتب المرشحة للقراءة، وفي مراحل متقدمة من الدورة يمكن أن يقوم المتدربون أنفسهم بإعداد هذه الرسائل وتبادلها.

***

(٢٠)

الدكتور أحمد العسال في رحاب الله (*)

حينما سمعت بخبر وفاة العالم الجليل والمربي الفاضل الأستاذ الدكتور أحمد إبراهيم العسال – يرحمه الله – لم أتمالك نفسي من الحزن عليه وعلى العلماء الذين يذهبون إلى رحاب ربهم، فمنذ وقت قريب رحل عنّا الدكتور الفقيه الدستوري توفيق الشاوي، والدكتور عزالدين إبراهيم وغيرهم كثير. حيث فقدت أمة الإسلام في السنوات الأخيرة عددًا من الرؤوس الكبارِ في العلم والدعوةِ والعبادة نسأل الله تعالى أن يجبر مصابَ المسلمين بهم، وأن يعوضهم عنهم، وأن يخلف عليهم بخير إنه سميع مجيب.

إن للناس حقًا في أن يحزنوا على موتِ العلماء الربانيين، وأن يبكوا فراقهم، وهم في هذا الزمنِ في تناقص، وبتناقصهم يكثرُ الجهّال، ويظهر من يعلم ولا ينتفع بعلمه،ولا ينفع به الناس؛ فيفُسد الزمان حينئذ.

وفي الحديث الذي رواه البخاري ومسلم «إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد؛ ولكن يقبض العلم بقبض العلماء؛حتى إذا لم يبق عالمًا اتخذ الناس رؤوسًا جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا»، وسُئل سعيد بن جبير: ما علامة هلاك الناس؟ قال: إذا ذهب علماؤهم.

الدكتور العسّال من أعلام دعوة **الإخوان المسلمين** العاملين العالمين، وهو نموذج فريد من العلماء الأتقياء الأوفياء لدينه ودعوته المضحي بكل ما يملك ولا نزكي على الله أحدًا، فأنت حينما تسمع إليه أو تجلس بين يده تشعر أنك تجلس مع عالم رباني من الطراز الأول يُنصت إليك في وداعة وحب ومودة، ويُصرّ على تقديم واجب الضيافة في حفاوة وكرم وإذا تكلّم تكلّم بالقرآن وسِير الصحابة والتابعين، وحينما تسأله في أمر ما ترى في رده البيان وفي توجيهه الحكمة.

(*)نشرت بموقع (إخوان أون لاين) بتاريخ ١٠ / ٧ / ٢٠١٠.

وحينما كنت أعمل محاضرًا في الجامعة الإسلامية في سريلانكا في نهاية التسعينيات من القرن الماضي سعدت برؤيته أثناء زيارته في احتفالية الجامعة بمناسبة مرور ٢٥ عامًا على تأسيسها، وكان له أثر بالغ في جموع الحاضرين من الزائرين والضيوف وأساتذة الجامعة والطلاب.

وقد أتمّ الدكتور العسّال حفظَ القرآن كاملاً في سنِّ العاشرة والنصف، وحصل على جائزة الملك فاروق التي خصّصها لمن يُتِمُّ حِفظَ القرآن كاملاً قبل سنّ الثانية عشرة. وحصل على الدكتوراه في أصول الفقه من إنجلترا عام ١٩٦٨م، وحاضر في العديد من الجامعات، وتجول في أنحاء الله ناشرًا لوسطية الإسلام بين الناس، كم شارك في العديد من المؤتمرات العلمية، وعمل مستشارًا لرئيس الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد- باكستان وهو من مواليد ١٦ مايو ١٩٢٨ م وله باعٌ طويل في تأليف المناهج الإسلامية وقد أسس دار الرعاية الإسلامية في إنجلترا، ورافق الدكتور يوسف القرضاوي في دراسته بكلية الشريعة بالأزهر الشريف.

رحم الله شيخنا الجليل وعوضنا عنه خيرًا وإنا لله وإنا إليه راجعون

***

الفصل الثاني

قيم إسلامية

(١)

مسئولية المسلم تجاه نفسه ومجتمعه(*)

فكرة المسئولية في الإسلام ترتبط ارتباطًا وثيقًا بفكرة الإلزام، فالإلزام بلا مسئولية يعني القول بوجود إلزام بلا فرد مُلْزَم، ذلك أن مدى المسئولية يتحدد بمدى الإلزام والالتزام، فالصفات والخصائص هناك تؤثر في الصفات والخصائص هنا؛ لأن الإلزام والالتزام يسبقان المسئولية من حيث الوجود، والمسئولية مبنية عليهما معًا. وعلى ذلك يمكن أن نتناول المسئولية الأخلاقية بالتعرف على معناها، وشروطها، و مجالها، وأقسامها.

أ - معنى المسئولية:

هي تحمل الشخص نتيجة التزاماته وقراراته، واختياراته العلمية من الناحية الإيجابية والسلبية أمام الله في الدرجة الأولى، وأما ضميره في الدرجة الثانية، وأمام المجتمع في الدرجة الثالثة.

وبتعبير آخر: (هي إقرار المرء بما يصدر عنه من أفعال، واستعداده لتحمل نتائجها، وما يصدر عنه من أفعال قد يتسع مجاله فيشمل كل الذين هو مسئول عنهم، ويشمل قطعًا كل من يأتمرون بأمره وكل من يستمدون السلطة منه مباشرة) (١).

ب - شروط المسئولية:

لكي يكون الإنسان مسئولاً عن أفعاله خلقيًا، وله أهلية للقيام بهذه المسئولية، لا بد أن تتوافر له شروط رئيسة هي:

١- العقل أو القدرة على الإدراك والتمييز:

فلا بد لأية مسئولية سواء أكانت خلقية، أم دينية، أم قانونية من توافر العقل والقدرة على التمييز، بحيث لو فقد الإنسان عقله أو قدرته على الإدراك والتمييز، انتفت عنه

(*) نشرت بمجلة الرسالة العدد (٥) نوفمبر ٢٠٠٢م.

(١) الأخلاق النظرية للدكتور عبد الرحمن بدوي ص ٢٢٣، ٢٢٤.

المسئولية الخلقية والشرعية، وهذا يعني أنه لا مسئولية ولا تكليف على المجنون، ولا على المعتوه الذي لا يميز، ولا على النائم والساهي، ويلحق بهم الصبي[١]، الذي لم يبلغ ولو كان مميزًا لانعدام البلوغ الذي هو شرط من شروط التكليف، لقول النبي ﷺ: «**رفع القلم عن ثلاث: النائم حتى يستيقظ، والصبي حتى يحتلم، والمجنون حتى يعقل**»[٢].

ومن البديهي أن عقل الفرد إذا كان يرجع إليه أحيانًا، فإن التكليف والمسئولية يعودان إليه طالما كان عاقلاً عارفًا بالحقائق وعواقب الأمور.

وعل هذا (فالمسئول إذا لم يكن واعيًا بذاته ومقاصده من أفعاله، وما سينجم عنها فلا معنى لجعله مسئولاً عن تصرفاته، ولهذا لم يجعل الإسلام الحيوانات مسئولة)[٣].

٢- بلوغ الدعوة إلى الفرد:

فالله - عز وجل - قد أرسل الرسل وأنزل الكتب حتى يبين للناس سبيل الهدى والرشاد، ولن يحاسب أي إنسان على أفعاله، دون أن يكون قد علم مسبقًا أحكامها، يقول تعالى: ﴿**ذَلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ**﴾ [التوبة: ١١٥]، وقوله: ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً**﴾ [الإسراء: ١٥].

والحقيقة أن الله سبحانه أوجب على نفسه أن يعلم الناس قبل أن يحملهم مسئوليتهم؛ لأنه يرى من الظلم تعذيب القرى التي تغفل عن واجباتها؛ لأنها لم تعرفه ﴿**ذَلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ**﴾ [الأنعام: ١٣١]، ﴿**وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنذِرُونَ ۝ ذِكْرَى وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ**﴾ [الشعراء: ٢٠٨ - ٢٠٩].

فبلوغ الدعوة إلى الإنسان من الأهمية بمكان، حتى يتعرف على قوانين الأخلاق، ومعاني الخير والشر، فإن لم تبلغه الدعوة، أو عاش منعزلاً عن الجماعة فقد المسئولية الأخلاقية، وذلك على أساس أنه لا تكليف قبل ورود الشرع.

---

(١) في بعض التشريعات الحديثة أن المجنون أو الصبي عليه مسئولية مثل الإنسان السوي.
(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٩٨)، والترمذي (١٤٢٣)، والنسائي (٣٤٣٢).
(٣) الاتجاه الأخلاقي في الإسلام ص ٢٣٨.

٣- حرية الإرادة والاختيار:

إن مبدأ التناسب بين المسئولية والحرية تمتد جذوره بعمق في الضمير الإنساني، فالإرادة تشبه إلى حد كبير في مجال الأخلاق السببية في مجال العلوم الطبيعية «فكما أن السبب يغير من سير الظواهر، ويحولها إلى ناحية أخرى غير تلك التي تتجه إليها من تلقاء نفسها، في حالة عدم تدخل السبب، فكذلك الإرادة إذا تدخلت في عالم النشاط الإنساني وجهته وجهة لا يتجه إليها في حالة عدم تدخل الإرادة»[١].

فالإرادة هي مصدر الفعل الأخلاقي، وهي الموجهة له والواقية من الانحراف والانزلاق، وبقدر ما يتوافر للفرد من حرية الإرادة والاختيار تكون مسئوليته وتبعيته الأخلاقية، وتنتفي مسئولية الفرد الخلقية في حالة فقدانه لحرية إرادته، وشعوره بأنه فاقد لاختياره، ومسوق إلى أفعاله جبرًا وقسرًا من قبل سلطة خارجية.

ونحن عندما نشترط حرية الإرادة والاختيار في المسئولية الخلقية ندرك أن هذه الحرية نسبية وجزئية إلى حد كبير؛ لأن هناك كثيرًا من العوامل والقيود التي تؤثر وتتحكم في إرادة الإنسان وحريته. من هذه العوامل والقيود: حكم الوسط الزماني والمكاني، وحكم الوراثة وحكم العادة، وحكم المصادفة.

فالفرد عندما يريد أن يزاول إرادته واختياره في أفعاله، وتصرفاته، يجد نفسه محكومًا ومقيدًا إلى حد كبير بالعرف والذوق السائدين في عصره ومجتمعه، وبما يتمتع به من إمكانات بدنية وعقلية ومزاجية وانفعالية، وبما تكون لديه من عادات فردية راسخة أصبحت عنده بمثابة الطبيعة الثانية، وبمصادفة الحياة غير المنظورة التي قد تضع الإنسان في مركز خاص يجعله ينظم حياته على شكل دون آخر من غير أن يكون له دخل في تلك المصادفات مطلقًا[٢].

ولكن بالرغم من هذه القيود المحددة لإرادة واختيار الإنسان، فإنه لا تزال هناك

(١) الأخلاق بين الفلسفة وعلم الاجتماع للدكتور محمد السيد بدوي ص ١٣١.
(٢) الإيمان والمعرفة الإنسانية لمحمد حسين هيكل ص ١١٥، ١١٦.

فرصة أمام الإنسان للتمتع بجزء من حرية إرادته واختياره تكفي لترتيب المسئولية والجزاء على أفعاله.

والإسلام قد أكد مبدأ حرية الفرد ومسئوليته عن أفعاله، مثل قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَلَيْهَا وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ثُمَّ إِلَى رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٤]. وقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ كِتَاباً يَلْقَاهُ مَنشُوراً ۞ اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ اليَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيباً﴾ [الإسراء: ١٣ - ١٤]، وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [النساء: ١١١].

وفي الوقت الذي يقرر فيه الإسلام مسئولية الفرد عن أفعاله الإرادية المختارة، فإنه لا يعفى الفرد من مسئوليته - أيضًا - بالنسبة لغيره، ومن الأدلة المؤكدة لهذه المسئولية الاجتماعية، قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦].

وقد روي أن عمر ﷺ قال حين نزلت هذه الآية: يا رسول الله نقي أنفسنا فكيف لنا بأهلينا؟ فقال ﷺ: «**تنهونهن عما نهاكم الله عنه، وتأمرونهن بما أمركم الله، فيكون ذلك وقاية بينهن وبين النار**»(١). على أن الرسول ﷺ يصور هذا النوع من المسئولية تصويرًا جميلاً، في غير ما حديث، إنه يصور الأمة في توادها وتعاطفها وتراحمها بجسم، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى.

وهو يقول في روعة أخاذة: «كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته». ثم يفصل هذا الإجمال، ويضرب بعض الأمثلة: «فالإمام راع ومسئول عن رعيته، والرجل في بيته راع ومسئول عن رعيته، والزوجة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها، والخادم راع في مال سيده ومسئول عن رعيته، فكلكم راع ومسئول عن رعيته»(٢)

---

(١) ذكر الخبر أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط ٨/ ٢٨٧.

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٧٨)، ومسلم (١٨٢٩) وانظر كتاب التفكير الفلسفي في الإسلام للدكتور عبد الحليم محمود ص ٤٢، ٤٣.

بهذه الشروط مجتمعة يصبح الإنسان أهلاً لتحمل المسئولية عن أفعاله، ولا يمكن الاستغناء عن أي واحد منها؛ لأنه من الظلم تكليف الإنسان بأعمال لا يستطيع تحمل أعبائها والقيام بها.

ج- مجال المسئولية وأقسامها:

من حيث مجالها، فالحياة كلها مجال للمسئولية، وكل مكان يمكن أن يكون طرفًا لأداء المسئوليات، فإننا نجد الإسلام قد حدد أوقاتًا متسعة لأداء كل واجب وكل مسئولية، كما أنه لم يحدد مكانًا معينًا لأداء الواجبات والالتزامات إلا نادرًا، إلى جانب هذا فإنه قرر للحالات الضرورية طرقًا استثنائية لأدائها، وذلك إما بإعفاء المضطر من المسئولية، أو تحملها عنه، أو تأجيل وقت أدائها.

ومن حيث أقسام المسئولية، فهي تنقسم إلى قسمين:

١- مسئولية فردية.

٢- مسئولية غيرية أو اجتماعية.

القسم الأول: المسئولية الفردية:

والمسئولية الفردية لها مجالان: المجال الداخلي، والمجال الخارجي الظاهري.

فالأول: مسئولية الإرادة والقصد والتصميم:

فليس من الضروري ظهور العمل المادي الظاهري، ليكون الإنسان مسئولاً كما في رأي القوانين، بل إن العزم على فعل شيء كاف لتحمل مسئوليته إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر. ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

ولهذا فمن عزم على فعل شيء، ولم يستطع تنفيذه لمانع خارجي، كخوفه من السلطة أو جهله بطريق التنفيذ يكون كأنه قد نفذه بالفعل، وكذلك لو ترك فعلاً بالإرادة، فإذا ترك مثلاً ارتكاب الجرم خوفًا من الله، وإطاعة لأمره يكتب له حسنة، وبعد ذلك له عملاً خيرًا؛ لأن الترك فعل أيضًا، فالفعل إما أن يكون إيجابيًا، وإما أن يكون سلبيًا، مصداق ذلك قول الرسول ﷺ راويًا عن ربه: «إن الله عز وجل كتب السيئات والحسنات، ثم بين

ذلك، فمن همّ بحسنة فلم يعملها كتبها الله له حسنة كاملة. فإن همّ بها وعملها كتبها عنده عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف، ومن همّ بسيئة فلم يعملها كتبها له حسنة كاملة، فإن هو همّ بها وعملها كتبها الله سيئة واحدة»[١].

لكن ينبغي أن يكون ترك السيئة خوفًا من الله لا عجزًا عن العمل، ولا خوفًا من السلطة، وذلك ليكون الترك لله خالصًا، لينال ثوابه، ولهذا قال النبي ﷺ عن ربه: «**إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة فلا تكتبوها عليه حتى يعملها. فإن عملها فاكتبوها بمثلها، وإن تركها من أجلي فاكتبوها له بعشر أمثالها إلى سبعمائة**»[٢].

ولكن لا يجب أن نفهم من هذا أن الذي أراد السيئة، وأصر عليها، ولم يستطع تنفيذها لمانع ما أنه يعفى من المسئولية، فهناك فرق بين نية لم تحصل محاولة لتنفيذها، ونية حصلت محاولة ولم تنجح، ولهذا قال الرسول ﷺ: «**إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار**». قلت: يا رسول الله، هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: «**إنه كان حريصًا على قتل صاحبه**»[٣]. والإسلام كما حرم الفواحش من الأعمال الظاهرة حرم كذلك الأعمال الفاحشة الباطنة: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، والإثم الباطن هو النية[٤] على فعل الجريمة.

ولا يدخل في نطاق هذه المسئولية ما يدخل في قلب الإنسان من خطرات الخير ووساوس الشر، أو بتعبير آخر حديث النفس، ولهذا لما هرع بعض الصحابة إلى رسول الله ﷺ حينما نزل قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، قائلين: أنكون مسئولين عما توسوس به أنفسنا. قال: «إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به نفسها ما لم تعمل به أو تتكلم»[٥]. ونزل قوله تعالى: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ لأن الإنسان لا يستطيع دفع هذه

(١) أخرجه البخاري (٦١٢٦)، ومسلم (١٣١).
(٢) أخرجه البخاري (٧٠٦٢)، ومسلم (١٢٨).
(٣) أخرجه البخاري (٦٤٨١)، ومسلم (٢٨٨٨).
(٤) ويدخل فيه ما استتر من المعاصي كالزنا والسرقة.
(٥) أخرجه البخاري (٢٣٩١)، ومسلم (١٢٧).

الوساوس، ولا تدخل في نطاق الإرادة.

ونرى هنا أن الإسلام يختلف في نظرته إلى المسئولية عن كثير من المذاهب الأخلاقية وعن نظرة القوانين الوضعية، ذلك أن نظرة هذه المذاهب والقوانين لا تجعل مجال الإرادة الداخلية - ما لم تنفذ في العلم الخارجي - مجالاً للمسئولية إطلاقًا، كما تختلف عن نظرة بعض الأديان السابقة على الإسلام التي كانت تعتبر الإنسان مسئولاً عما تتحدث به نفسه، كما يفهم ذلك من آخر الآية السابقة ﴿رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

والثاني: المجال الظاهري للمسئولية:

وهو السلوك المادي المحسوس سواء أكان كلامًا، أو فعلاً شرط أن يكون ناتجًا عن قصد واختيار ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]، وفي آية أخرى: ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وقال الرسول ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى**»[1]. وبناء على ذلك فلا يكون الإنسان مسئولاً عن سلوكه الناتج عن إكراه واضطرار ﴿وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللهَّ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣]. ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وكذلك السلوك الناتج عن الخطأ والنسيان ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥].

(كل هذه الحالات دليل على مدى مراعاة الإسلام إمكانات الطبيعة البشرية التي يظهر منها أحيانًا سلوك اضطراري أو غير إرادي، أو خطأ دون قصد، وكل ذلك لا يدخل في نطاق إمكانات التحكم الإرادي؛ لأنها لا تصدر عن قلب آثم، إذ لو كان الأمر كذلك لكانت هناك مسئولية تستلزم تطهير القلب مما وقع فيه من المآثم)[2].

القسم الثاني من المسئولية: المسئولية الغيرية أو الاجتماعية:

في هذا القسم شيء من الغموض والتعقيد، وقد يبدو لبعض الناس أن ذلك شيء

---

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (٣).

(٢) التربية الأخلاقية الإسلامية لمقداد يالجن ص ٣٤٢.

غير عادل، إذ كيف يكون المرء مسئولاً عن سلوك غيره، وقد يبدو أيضًا أن هذا الأمر يتعارض مع بعض المبادئ الأخرى التي تقرر مسئولية الإنسان عن نفسه فقط.

فإذا نظرنا إلى تلك الاتجاهات الأخلاقية والقانونية في هذه المسألة وجدنا اتجاهين بارزين:

أحدهما: اتجاه فردي، يرى أن الفرد ليس مسئولاً إلا عن سلوكه الخاص به.

وثانيهما: اتجاه جماعي، يرى مسئولية الجماعة عن سلوك الأفراد، ومسئولية الفرد عن سلوك غيره.

وبالرغم من هذا الاختلاف بين الاتجاهين من الوجهة النظرية عمومًا، فبينهما بعض التقارب أيضًا من الوجهة العملية أو في بعض الأمور الجزئية على أقل تقدير، ذلك أن الاتجاه الأول بالرغم من دعواه الفردية، فإنه من الوجهة العلمية قد قرر المسئولية الغيرية في بعض الجرائم، مثل جريمة القتل في بعض الحالات، وفي بعض الظروف الخاصة، كما أن الاتجاه الثاني بالرغم من دعواه الجماعية في المسئولية، فإنه لا يجعل الجماعة مسئولة عن كل سلوك أفرادها، بل يقصرها على بعض الأفعال والجرائم[1].

وأما عن وجهة نظر الإسلام، فنجد نصوصًا تقرر المسئولية الفردية بصورة مطلقة، كأن الفرد مسئول عن نفسه فقط، قال تعالى: ﴿وَلاَ تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَلَيْهَا وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤]. وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]. ومع ذلك نجد أن هناك نصوصًا أخرى تقرر مسئولية الفرد عن سلوك غيره، منها قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ شَدِيدُ العِقَابِ﴾ [الأنفال: ٢٥].

وبعد أن تلا الرسول ﷺ قوله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ۞ كَانُوا لاَ يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٨ - ٧٩]. وقال ﷺ: «كلا والله لتأمرن بالمعروف،

(١) المسئولية والجزاء: عبد الواحد وافي، ص ٦١ وما بعدها.

ولتنهون عن المنكر، ولتأخذن على يد الظالم. ولتأطرنه على الحق أطرًا، ولتقصرنه على الحق قصرًا، أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض، ثم ليلعنكم كما لعنهم»[١]. وسألت زينب بنت جحش النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، أنهلك وفينا الصالحون؟ فقال: «نعم إذا كثر الخبث»[٢]. وذلك لأن الفساد لا يقتصر ضرره على الإنسان، بل لا بد من أن ينتقل إلى غيره أيضًا. ولهذا فقد شبه الرسول ﷺ الحياة الاجتماعية بحياة جماعة في سفينة في البحر، وشبه عمل الفاسدين فيها بعمل خرق لجدار السفينة، إذ إن هذا العمل عندئذ لا بد أن يؤدي إلى غرق السفينة، وضياع حياة الجماعة، فقال: «مثل القائم على حدود الله والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها، وبعض أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقًا، ولم نؤذ من فوقنا فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا، وهلكوا جميعًا وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعًا»[٣].

ولهذا جعل الرسول ﷺ إزالة المنكر، والأخذ على يد الفاسدين من الإيمان، فقال: «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»[٤].

وتحمل الإنسان مسئولية الغير في هذا الإطار ليس فيه أي غرابة في التفكير الأخلاقي، ذلك أن الإنسان ليس مسئولاً فقط عن فعل الشر، بل هو مسئول أيضًا عن دفع الشر؛ لأن هدف الأخلاق تحقيق الخير، والخير يتحقق عن طريقين: طريق إحداث الخير وتنميته، وطريق إزالة الشر ووقاية الخير من طغيان الشر عليه.

ولذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من المبادئ المهمة للغاية في التفكير الأخلاقي في الإسلام.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢٣٣٠١) وأبو داود (٤٣٣٨)، والترمذي (٢١٦٩)، والطبراني في الكبير (١٠٢٦٧).
(٢) أخرجه البخاري (٣١٦٨)، ومسلم (٢٨٨٠).
(٣) أخرجه البخاري (٢٣٦١).
(٤) أخرجه مسلم (٤٩).

(وبهذا نرى أن المسئولية الفردية؛ على هذه الدرجة من الامتداد، تتاخم بل تكاد تندمج في المسئولية الجماعية) [١].

بعد هذا العرض لفكرة المسئولية في الإسلام نستخلص أن الإنسان كائن مسئول، يتحمل مسئولية سلوكه الإرادي عن جدارة وأهلية، وهذه المسئولية لها مستويات ودرجات تختلف بحسب اختلاف الأعمال والصورة التي تتم بها، وبحسب الآثار المترتبة عليها من الناحيتين المادية والنفسية، ومسئولية الإنسان لا تقتصر على عمله النفسي والسلوكي، بل تتعداهما إلى مسئوليته عن عمل غيره في إطار وحدود معينة، كما أن مسئوليته ليست قاصرة على المسئولية الدنيوية من حيث المكافأة والجزاء، بل إن المسئولية الأساسية هي المسئولية الأخروية التي ينال فيها نتيجة مسئوليته بصورة عادلة.

***

(١) دستور الأخلاق في القرآن: محمد عبد الله دراز، ص ١٥٥.

(٢)

الحيـــاء(*)

الحياء فضيلة خلقية وصى بها الإسلام وحث عليها أتباعه، وكما ذكر في الأثر «**لكل دين خلق، وخلق الإسلام الحياء**»(١).

وكان النبي ﷺ أشد حياء من العذراء في خدرها.

والحياء فضيلة خلقية نحتاج إليها في حياتنا العملية، وهذه الفضيلة على ثلاثة أوجه: حياء الإنسان من الله - عز وجل - وحياؤه من الناس، وحياؤه من نفسه.

فأما حياؤه من الله تعالى، فيكون بامتثال أوامره والكف عن نواهيه، والنبي ﷺ قال: «**استحيوا من الله عز وجل حق الحياء**».

فقيل: يا رسول الله، فكيف نستحيي من الله حق الحياء؟ قال: «**من حفظ الرأس وما حوى، والبطن وما وعى، وترك زينة الدنيا، وذكر الموت والبلى، فقد استحيا من الله عز وجل حق الحياء**»(٢).

وأما حياء الإنسان من الناس، فيكون بكف الأذى وترك المجاهرة بالقبيح. وهذا النوع من الحياء من كمال المروءة، ولذلك قال الشاعر:

إذا لم تصن عرضًا ولم تخش خالقًا وتستح مخلوقًا فما شئت فاصنع

وما أحوجنا ف في هذه الأيام إلى هذا المعنى من كف الأذى عن الآخرين واتهامهم بالباطل، والتعرض لهم بكل الألفاظ الخارجة عن آداب الإسلام.

وأما حياء الإنسان من نفسه، فيكون بالعفة وصيانة الخلوات.. وفي نفس المعنى قال بعض العلماء: من عمل في السر عملاً يستحيي منه في العلانية فليس لنفسه عنده قدر.

(*) نشرت بصحيفة «اللواء الإسلامي» بتاريخ ٤/ ٣/ ٢٠٠٤م.

(١) أخرجه مالك (١٦١٠)، وابن ماجه (٤١٨١).

(٢) أخرجه أحمد (٣٦٧١)، والترمذي (٢٤٥٨).

وهذا النوع من الحياء قد يكون من فضيلة النفس وحسن السريرة، فمتى كمل حياء الإنسان من وجوهه الثلاثة، فقد كملت فيه أسباب الخير، وانتفت عنه أسباب الشر. وصار بالفضل مشهورًا وبالجميل مذكورًا.. ومن سلب الحياء يفعل ما يشاء ويأتي ما يهوى.

ولذلك ورد في الخبر أن النبي ﷺ قال: «**إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: يا ابن آدم إذا لم تستح فاصنع ما شئت**»[1].

* * *

(١) أخرجه البخاري (٣٢٩٦).

(٣)

الأمانة(*)

الأمانة فضيلة مهمة للحياة الاجتماعية والاقتصادية، وافتقار الناس إليها يكلفهم الكثير من الجهد والوقت والمال، والأمانة في نظر الشارع واسعة الدلالة، وهي ترمز إلى معان شتى، مناطها جميعًا شعور المرء بتبعته في كل أمر يوكل إليه، وإدراكه الجازم بأنه مسئول عنه أمام ربه، ففي الحديث: «**كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسئول عن رعيته، والرجل راع في أهله، وهو مسئول عن رعيته، والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسئولة عن رعيتها، والخادم في مال سيده راع وهو مسئول عن رعيته**»(١).

ومن معاني الأمانة وضع شيء في المكان الجدير به، واللائق به، فلا يسند منصب إلا لصاحبه الحقيق به، ولا تملأ وظيفة إلا بالرجل الذي ترفعه كفايته إليها.

ومن معاني الأمانة أن يحرص المرء على أداء واجبه كاملاً في العمل الذي يناط به، وأن يستنفد جهده في إيصاله تمام الإحسان.

ومنها أيضًا ألا يستغل الرجل منصبه الذي عُين فيه، لجر منفعة إلى شخصه، أو قرابته، فإن التشبع من المال العام جريمة، والمعروف أن الحكومات أو الشركات تمنح مستخدميها أجورًا معينة، فمحاولة الزيادة عليها بالطرق الملتوية هي اكتساب لسحت، وخيانة للمجتمع.

ومن الأمانة أيضًا أن تنظر إلى حواسك التي أنعم الله بها عليك، وإلى المواهب التي خصك بها، فتدرك أنها ودائع الله الغالية عندك، فيجب أن تسخرها في طاعته، وأن تستخدمها في مرضاته.

(*) نشرت صحيفة «اللواء الإسلامي» بتاريخ ١١/ ٣/ ٢٠٠٤م.

(١) أخرجه البخاري (٢٢٧٨)، ومسلم (١٨٢٩).

ومنها أن تحفظ حقوق المجالس التي تشارك فيها، فلا تدع لسانك يفشي أسرارها، ويسرد أخبارها، فكم من حبال تقطعت ومصالح تعطلت؛ لاستهانة بعض الناس بأمانة المجلس، وذكرهم ما يدور فيه من كلام.

والأمانة التي تدعو إلى رعاية الحقوق، وتعصم من الدنايا، لا يحملها إلا الرجال الأقوياء، ولا يستطيع حملها الرجال المهازيل، وقد ضرب الله المثل لضخامتها، فأبان أنها تثقل كاهل الوجود كله، فلا ينبغي أن يستهين بها الإنسان، قال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً﴾ [الأحزاب: ٧٢].

* * *

(٣)

خطورة الكلمة(*)

يتضاعف خطر الكلمة في ذلك العصر الذي نعيش فيه، حيث نسمع الإذاعة، ونشاهد التلفاز، ونرى ونقرأ في الصحف والمجلات، ونتصفح الإنترنت، وتحاول قوى الشر أن تجد في هذه الوسائل منفذًا واسعًا إلى عقول الناس، فتبذل كل جهد لبث الأكاذيب بين الناس والافتراء على أصحاب الدعوات.

وفي المقابل تحاول قوى الحق أن تصمد، فتبلغ الكلمة الصادقة والمعرفة الصحيحة إلى الناس كافة.

والإسلام الذي يعرف قدر المعرفة الصحيحة، وخطر الكلمة الصادقة، يقدم للمسلمين نظامًا أخلاقيًا منسقًا من الفضائل التي من شأنها أن تصون هذا الخير العظيم، وتكفل له الذيوع والغلبة.

والإسلام لم يعلم المسلمين فضيلة الكلمة الصادقة فحسب، ولكنه يعلمهم أيضًا كيف يجب أن يكون تلقيهم لها، وكيف يجب أن تكون كفالتهم لها ولأهلها، وكيف يجب أن يكون مسلكهم إزاء الكذب والتضليل.

وقد دعا القرآن الكريم أتباعه إلى التزام فضيلة الصدق في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً﴾ [الأحزاب: ٧٠]. وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]. وامتدح الصادق ومصدقه، ووعدهما الجزاء الأوفى، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ۞ لَهُم مَّا يَشَاءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الزمر: ٣٣ - ٣٤].

وقد كان الرسول الكريم ﷺ يجسد أخلاق القرآن وسلوكه الشريف، وكان الصدق من أبرز تلك الأخلاق، حيث تقول السيدة عائشة رضي الله عنها حينما سئلت عن خلقه،

(*) نشرت بصحيفة «اللواء الإسلامي» بتاريخ ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٦م.

فقالت: كان خلقه القرآن. وقد التزم ﷺ الصدق في الجد والمزاح.

وفي السُنَّة مزيد إيضاح لإنكار الإسلام وتحريمه لرذيلة الكذب، حيث روى صفوان ابن سليم قال: قيل للنبي ﷺ: أيكون المؤمن جبانًا. قال: «نعم». قيل: أفيكون بخيلاً؟ قال: «نعم». قيل: أفيكون كاذبًا؟ قال: «لا»[1]. وقال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَلْبِسُوا الحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ٤٢]. أي لا تخلطوا الصدق بالكذب. وقال بعض الحكماء: الخرس خير من الكذب، وصدق اللسان أول السعادة. وقال بعض البلغاء: الصادق مصون جليل، والكاذب مهان ذليل.

والكذب جماع كل شر وأصل كل ذم لسوء عواقبه، وخبث نتائجه؛ لأنه ينتج النميمة، والنميمة تنتج البغضاء، والبغضاء تؤول إلى العداوة، وليس مع العداوة أمن ولا راحة، ولذلك قيل: من قل صدقه قل صديقه.

وإن واجب المسلم أن يتحرى الصدق، ليس فقط فيما يقول، ولكن أيضًا فيما يسمع ويقرأ، فإذا اقتنع بصدق قول كان عليه أن يعمل به، وأن يشمر للدفاع عنه، ويسعى إلى نشره، فهذا العمل الإيجابي - لا مجرد التصديق - هو وحده الذي يكفل للصدق الذيوع والغلبة.. ولولا التزام المسلمين في صدر الإسلام بهذه الفضيلة، فضيلة تصديق الصدق والعمل به والجهاد في سبيله لما ذاع الإسلام و غلب.

***

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١٤٧).

(٤)

الضوابط الحضارية للتقارب بين السنة والشيعة (*)

أنزل الله - عز وجل - القرآن على نبيه العظيم ﷺ بلغة قومه حتى تصل إليهم الدعوة الإسلامية صافية بصورة واضحة يعايشها، ويفهمها من يسمعها، وبلغ الرسول ﷺ دعوة ربه أفضل تبليغ يقول تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآناً عَرَبِياً لِّتُنذِرَ أُمَّ القُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ الجَمْعِ لاَ رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧].

ولم تشأ قدرة الله - عز وجل - أن تظهر خلافات كبيرة بين المسلمين تؤدي إلى انقسام الأمة في عهد النبي الكريم ﷺ والتاريخ يؤكد لنا ذلك، ولكن ظهرت بوادر الخلاف في أمر الولاية بعد موت رسول الله ﷺ يقول أبو الحسن الأشعري: وأول ما حدث من الاختلافات بين المسلمين بعد نبيهم ﷺ اختلافهم في الإمامة(١).

ودون الدخول في التفاصيل التاريخية التي لا يمكن الإحاطة بها في هذا السياق، نقول: إن الخلافة استقرت لأبي بكر ﷺ، ثم لعمر ﷺ، ثم لعثمان ﷺ إلى أن قتل لاختلاف الناس عليه في بعض ما فعله ثم بويع علي ﷺ فاختلف الناس في أمره فمن بين منكر لإمامته، ومن بين قاعد عنه، ومن بين قائل بإمامته معتقد لخلافته، وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم، ثم حدث الاختلاف أيام علي في أمر طلحة والزبير - رضوان الله عليهما - وحربهما إياه وفي قتال معاوية إياه.. وكان التحكيم فأباه قوم وخرجوا على علي ﷺ فسموا خوارج؛ لأنهم خرجوا على علي بن أبي طالب ﷺ وصار هذا اختلافًا إلى اليوم(٢).

ونتج عن النزاع المسلح بين علي ومعاوية - رضي الله عنهما - انقسام الأمة إلى ثلاث فرق: الفرقة الأولى انحازت إلى علي ﷺ في أول النزاع، ووسطه، وآخره، وبعده حتى انتهى الأمر إلى أن تعرف بشيعة علي، وهي التي تعرف اليوم باسم الشيعة، وهما فرقتان:

(*) نشرت بمجلة الوعي الإسلامي عدد صفر ١٤٣٠.
(١) مقالات الإسلاميين ص ٢.
(٢) المصدر السابق، ص ٣، ٥.

الأمامية الإثنا عشرية (الجعفرية)، والزيدية. والفرقة الثانية انتهى أمرها كما بدأ، وتعرف باسم الخوارج، وقد انقسمت أيضًا إلى جماعات كثيرة، بادت كلها ولم يبق ممن يقول بقولهم أحد[١].

والفرقة الثالثة هي التي انتهى أمرها بعد سنة ٤٠ هـ، والتي تنازل فيها أمير المؤمنين الحسن بن علي - رضي الله عنهما - لمعاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهما - عن الخلافة، وضمت السواد الأعظم من المسلمين، وأطلق عليها اسم أهل السنة والجماعة.

ونحن إذا تأملنا في الأمور التي تجمع بين السنة و الشيعة، نجد أنها كثيرة وأساسية، فيجمع بيننا وبين الشيعة الإمامية: الإيمان بالله تعالى ربًا، وبمحمد رسولاً، وبكل ما جاء به من عند الله تبارك وتعالى كما قال سبحانه: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

يقول العلامة الدكتور يوسف القرضاوي، بعد ذكر هذا المعنى: فهذه قواعد الإيمان الأساسية نتفق جميعًا على الإيمان بها، وهي أسس الدين وركائزه[٢].

ويجمع بيننا أيضًا الإيمان بالقرآن كتابًا منزلاً من عند الله تبارك وتعالى، وأنه محفوظ بحفظ الله له: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

فلا يخالف مسلم سني أو شيعي في أن ما بين دفتي المصحف من سورة «الفاتحة» إلى سورة «الناس» هو كلام الله المنزل على محمد ﷺ به يستدل الفقهاء والمتكلمون، وإليه يرجع الدعاة والمرشدون، ومنه يستمد الموجهون والمربون، بلا خلاف بين أحد منهم وآخر على حرف فما فوقه أنه من كلام الله تعالى[٣].

ولا يعنينا في هذا السياق - بطبيعة الحال - أن ندخل في تفاصيل ما ذهب إليه بعض الغلاة من الشيعة في فهمهم لبعض القضايا مثل: تحريف آيات القرآن الكريم، وسب

(١) العلاقة بين السنة والشيعة للدكتور العوا، ص ١٤، ١٥.
(٢) مبادئ في الحوار والتقريب بين المذاهب الإسلامية الدكتور يوسف القرضاوي، ص ٢٨.
(٣) المصدر السابق ص ٢٩.

الصحابة، والعصمة للأئمة، وغيرها من القضايا محل الخلاف بين السنة والشيعة، والذي يعنينا بالدرجة الأولى هو التأكيد على الاحترام المتبادل بين السنة والشيعة، وعدم محاولة فرض الرأي والفكر على الآخر بالقوة والقهر لتحقيق الوحدة للأمة لمجابهة أعدائها الذين يتربصون بها ليل نهار.

بداية التقريب بين السنة والشيعة في العصر الحديث:

يقول مؤرخو حركة التقريب المعاصرة بين أهل السنة والشيعة إنها بدأت في مصر سنة ١٩٤٨م، بقيادة شيخ الأزهر وقتئذ عبد المجيد سليم.

وتشكلت جماعة التقريب من مجموعة من الشخصيات البارزة في ذلك الوقت، وهم: الشيخ محمود شلتوت الذي صار شيخًا للأزهر فيما بعد، والعلامة محمد تقي الدين القُمِّي، وقد تقلد منصب الأمين العام للجماعة، وكان الشيعي الوحيد في الجماعة، و الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين عضوًا، والأستاذ حسن البنا المرشد العام الأول لجماعة الإخوان المسلمين عضوًا، واللواء صالح حرب رئيس جمعية الشبان المسلمين عضوًا، ومحمد علي علوبة باشا عضوًا[1].

وسادت روح الأخوة بين أعضاء الجماعة على الرغم من تباين مذاهبهم فأصدروا مجلة (رسالة الإسلام) التي استمر صدورها ستة عشر عامًا، ولم تتوقف إلا سنة ١٩٦٤م، وقد حملت إلى القراء روح التقارب، وكان شعارها قول الله تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢].

وعبّر الشيخ شلتوت عن روح التقارب هذه بفتواه التي أجازت للمسلمين التعبد على مذهب الأمامية الإثنا عشرية كسائر مذاهب أهل السنة[2].

ويمكن أن نضع بعض النقاط كضوابط للتقريب بين السنة والشيعة:

١ - أهمية إدراك الأمة أنه إن كان الباري - جلت قدرته - قد يسر القرآن للذكر وهيأ

(١) إيران من الداخل لفهمي هويدي ص ٣٢٨.
(٢) الشيعة والسنة دراسة مقارنة للدكتور أحمد عبد الرحمن ص ٣٢٥.

لنا سبل الإطلاع الواسع على السنة من خلال كتبها الكثيرة المتوافرة، فإن الأخذ عن تلك المصادر بمبادرات فردية فيه الكثير من المحاذير، فلا بد من الاستعداد السابق، ثم التزود لذلك بأدواته التي فصلها أهل الاختصاص من معرفة ضوابط الاستنباط وقواعده، وإتقان العربية وأساليب التعبير فيها، ومعرفة علوم الكتاب والسنة من الناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، والعام المراد به الخصوص، والمطلق والمقيد من النصوص وغير ذلك من عوارضها، فإن أي قول يصدر عن المسلم من غير إحاطة ومعرفة بتلك الوسائل، إنما هو قول في الدين بالتشهي والخرص والتخمين، من غير نور ولا هدى ولا علم، ومن فعل ذلك فقد ركب مركبًا صعبًا، وأودى بنفسه والعياذ بالله، فقد قال رسول الله ﷺ: «**من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار**»[1]. وهذا النوع من المعرفة لا يمكن تحصيله من خلال قراءة كتاب أو كتابين، له سبيل الولوج إلى ساحة الفكر الإسلامي والعلوم الإسلامية، وحتى تؤتي تلك الدراسة أكلها لا بد أن تعتمد على البحث المستقصي الذي يقوده الأستاذ المتقن والموجه المجيد، والناقد البصير، في ظل من تقوى الله وابتغاء الأجر منه.

٢- لا بد من التنبيه إلى أن هذه الشريعة أنزلت لتسعد الناس في الدارين: الدنيا والآخرة، ولتحقق لهم مصالحهم بما ينسجم وقدراتهم العقلية التي أنعم الله بها عليهم، فكرمهم سبحانه على سائر مخلوقاته، ولم تتضمن الشريعة السمحاء أمرًا لا يطيق الناس إتيانه أبدًا، ولذلك قال الله تعالى: ﴿**وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ**﴾ [الحج: ٧٨]. وقد يسر سبحانه على عباده حتى يعملوا بهذا الدين في ظل المحبة لا القسر والإكراه، ويقول جلت قدرته في ذلك: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾ [البقرة: ١٨٥]، ويقول: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ**﴾ لعلمه بضعفكم ﴿**وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً**﴾ [النساء: ٢٨].

وكل الأحكام الشرعية حوت مصلحة العباد، وحرصت على تحقيق النفع لهم، ولا شيء

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢٠٦٩)، والترمذي (٢٩٥٠)، والنسائي (٨٠٨٤).

فيها يعود لله تعالى نفعه؛ ذلك لأنه تعالى هو الغني الحميد، ولذلك فإنه لا بد من فهم جزئيات الشريعة في ضوء تلك الكليات ونحوها، ومن لم يحط بكليات الشريعة، ويفهم مقاصدها، ويدرك قواعدها فإنه لن يستطيع أن يرد الفروع إلى الأصول والجزئيات إلى الكليات.

٣- إن من أهم الواجبات أن يدرك الجميع أن أخوة الإسلام، ووحدة صفوف المسلمين المخلصين والحفاظ عليها ونبذ كل ما يسيء إليها أو يضعف من عراها من أهم الفرائض وأخطرها، وعبادة من أهم العبادات، وقربة من أفضل القربات؛ لأننا بتلك الأخوة نقوى على التصدى لكل العقبات التي تعيق استئناف الحياة الإسلامية على الصورة التي ترضي الله ورسوله ﷺ، ويكفي أن رسول الله ﷺ نفرنا من الفرقة بأن أهدر دم المفارق للجماعة، ولذلك فإن التفريط بالأخوة الإسلامية أو المساس بها لمجرد اختلاف في الرأي أمر لا يجوز لمسلم أن يفعله، أو أن يسقط في شراكه، ولاسيما في هذه الظروف التي تداعت فيها علينا الأمم، تريد أن تطفئ جذوة الإيمان التي بدأت تتقد في القلوب، وتبيد البذرة الطيبة التي بدأت تشق التربة رغم الأيدي العابثة التي تنهال عليها وتحاول اجتثاثها.

إن الأخوة في الله، ووحدة القلوب بين المسلمين تحتل المراتب الأولى للواجبات، بل هي في مقدمتها؛ لأنها شقيقة التوحيد وقرينته، كما أن هناك مراتب للمنهيات يقع النيل من الأخوة في مقدمتها كذلك. ولذلك فإن علماء السلف كثيرًا ما يفعلون المفضول ويتركون الأفضل منه مراعاة للائتلاف وخروجًا من الخلاف، وقد يتركون المندوب في نظرهم، ويفعلون الجائز تحقيقًا لذلك.

٤- ولعل من الأمور المفيدة في حمل المسلمين على التمسك بضوابط الاختلاف معرفة المخاطر الهائلة، والتحديات الخطيرة، والخطط الماكرة التي يعدها أعداء الإسلام للقضاء على الطليعة المؤمنة التي تحمل لواء هذه الدعوة، وليس في حساب الأعداء أبدًا أن تفلت من يدها - إن استطاعت - فئة دون أخرى، فالمهم هو القضاء على العاملين للإسلام على اختلاف مذاهبهم وتباين وجهات

نظرهم، وهذا يجعل إثارة أي اختلاف بين المسلمين، أو تنمية أسبابه، أو تجاوز آدابه خيانة عظمى لأهداف الأمة، وجريمة كبرى في حقها لا يمكن تبريرها أو الاعتذار عنها بحال[١].

٥- التعاون في المتفق عليه والأخذ بأسبابه، فإن هذا فريضة وضرورة، فريضة يوجبها الدين، وضرورة يحتمها الواقع.

وأعتقد أن ما نتفق عليه ليس بالشيء الهين ولا القليل، إنه يحتاج منا إلى جهود لا تتوقف، وعمل لا يكل، وإرادة لا تعرف الوهن، يحتاج منا إلى عقول ذكية، وعزائم قوية، أنفس أبية، وطاقات بناءة.

ألسنا متفقين على الإيمان بالله الواحد الأحد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد؟

ألسنا متفقين على أنه تعالى متصف بكل كمال، منزه عن كل نقص؟

ألسنا متفقين على كل ما وصف به القرآن الرب الأعلى جل جلاله من الأسماء الحسنى؟[٢].

ألسنا متفقين على أن الصهيونية اليوم خطر داهم: خطر ديني، وخطر عسكري، وخطر اقتصادي، وخطر سياسي، وخطر اجتماعي، وخطر أخلاقي، وتثقافي وحضاري، وأنها تريد هدم الأقصى، وبناء هيكلهم عليه، وأنها تطمح في المدينة وخيبر، وأنها تخطط وتعمل، وتصل في النهاية إلى ما تريد، وأنها حققت أحلامًا كان يعتبرها المغرق في الخيال مستحيلات.. فاغتصبت الأرض وشردت أ هلها، وما زالت مستمرة في عدوانها.. وأنها تحاربنا من منطق ديني، تستثير به إيمان اليهود بتوراتهم وتلمودهم، ونبوءات أنبيائهم؟

٦- وقبل هذا وبعده لا مناص من التزام تقوى الله - عز وجل - في السر والعلن، وابتغاء رضاه في حالتي الوفاق والخلاف، مع الحرص على فقه دين الله، والتجرد

(١) أدب الاختلاف في الرأي وضوابطه للمؤلف ص ٦٦ ـ ٧٤.
(٢) الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم للدكتور القرضاوي ص ١٤٩.

عن الهوى، والبعد عن نزغات الشيطان، ومعرفة سبل إبليس والحذر من شراكه، وحسب الأمة ما لقيت وعانت، وقد آن الأوان لتشوب إلى رشدها، وتستنير بكتاب بها، وتعض على سنة نبيها ﷺ بالنواجذ، ولعل الله يكتب إنقاذ الأمة على أيدي هذا الجيل من أبنائه البررة، إذا صدقت النية مع الله، واتخذت من السبل ما هو كفيل بقيادة الركب نحو شاطئ الأمان، بعد أن طال ليل التيه والضلال[1].

ولعل التوصيات التي ختم بها الدكتور أحمد عبد الرحمن كتابه «الشيعة والسنة»[2] تفيد في هذا السياق، حيث قال خلال الدراسة: أوصيت باتخاذ خطوات وإجراءات لخدمة قضية التقريب وهنا ألخص بعضها:

١- المواقف السياسية تؤثر في تقريب الجماهير المسلمة، وقد تباعد بينها. فعلى رعاة التقريب بأن يتصلوا بالسياسيين ويطالبوهم بمراعاة المقاصد العليا للحركة، وهي مفيدة للتقريب كما هي مفيدة للسياسة.

٢- الأبحاث العلمية هي الأساس المتين لكل أنشطة التقريب، فلا بد من تدعيم مراكز البحوث للقيام بواجباتها على أكمل وجه.

٣- المناهج الدراسية هي أهم الأدوات لنشر فكر التقريب؛ لأنها هي التي ترسخ الحقائق في أذهان الملايين من أبناء المسلمين، فيجب أن تصاغ صياغة علمية شرعية لتحقيق الغايات الإسلامية.

٤- لا بد من استخدام الفنون عامة في خدمة التقريب، وفي خدمة الدعوة الإسلامية، وخاصة المسرح، والتلفاز، والسينما، ولهذا يجب إنشاء مؤسسة متخصصة لهذا الغرض.

٥- يجب وضع ميثاق إعلامي يمنع دعاة الفُرقة والتحريض والتكفير من استخدام الصحف والقنوات الفضائية، والكتب لإفساد جهود التقريب.

---

(١) المرجع السابق ص ١٥٢.

(٢) الشيعة والسنة ص ٣٤١.

٦- لا بد من ترشيد المؤتمرات والندوات؛ لتكون أداة علمية فعالة في التقريب لا مجرد تجمعات للمجادلة.

٧- القرآن هو الذي يقربنا، لكن التفسير المتعسف يفرقنا! فلا بد من وضع ميثاق علمي يتفق عليه لإعادة الاحترام لأصول التفسير، وقد يكون هذا هو الموضوع الرئيسي لأحد المؤتمرات.

٨- الموقف العلمي السديد من السنة النبوية هو: قبول كل رواية تثبت صحتها، ورد كل رواية لا تثبت صحتها، تطبيقًا لمبدأ أن المعول عليه هو: عدالة الراوي لا مذهبه.

وفي الختام أقرر أن ما يحدث الآن على الساحة العراقية، وفي مناطق متفرقة من العالم الإسلامي ليس له علاقة بأصول الدين، ولكنها ضغوط سياسية من هنا وهناك للسيطرة على العالم الإسلامي، وإشاعة الفرقة بين أبناء الأمة الواحدة، ناهيك عن وجود بعض الغلاة من السنة والشيعة الذين يساعدون في تأجيج هذا الصراع.

***

(٥)

الأخلاق ومكانتها لدى الإسلاميين(*)

الأخلاق - كانت وما زالت - موضع اهتمام المفكرين المسلمين على اختلاف توجهاتهم، حيث إننا نجد الاهتمام بها في فروع مختلفة من الثقافة العربية، ويتجلى ذلك في كتب الأدب، وفي شعر الشعراء، وأمثال الأدباء وقصص القصاص، كما تجلى ذلك لدى المؤرخين ورواة الأخبار الذين كانوا يتحدثون عن الأخلاق كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وكانت النصائح والوصايا ذات صلة باهتمامهم هذا.

وظهر الاهتمام بالأخلاق كذلك في الكتب الموسوعية، التي تشتمل على موضوعات في الأدب والسياسية والتاريخ، ويمثل هذا اللون من المؤلفات كتاب (عيون الأخبار) لابن قتيبة الدينوري الذي كانت الأخلاق من أهم البواعث لتأليفه، حيث يقول في مقدمته: فإن هذا الكتاب - وإن لم يكن في القرآن والسنة وشرائع الدين وعلم الحلال والحرام - دالٌّ على معالي الأمور، مرشد لكريم الأخلاق، زاجر عن الدناءة، ناه عن القبيح، باعث على صواب التدبير وحسن التقدير ورفق السياسة وعمارة الأرض، وليس الطريق إلى الله واحدًا، بل الطرق إليه كثيرة، وأبواب الخير واسعة، وصلاح الدين بصلاح الزمان، وصلاح الزمان بصلاح السلطان، وصلاح السلطان بعد توفيق الله بالإرشاد وحسن التبصير، ثم يتحدث عن الأغراض المنشودة من تأليفه لهذا الكتاب فيقول: جمعت لك منها ما جمعت في هذا الكتاب، لتأخذ نفسك بأحسنها، وتقومها بثقافها، وتخلصها من مساوئ الأخلاق كما تخلص الفضة البيضاء من خبثها، وتروضها على الأخذ بما فيها من سنة حسنة، وسيرة قويمة، وأدب كريم، وخلق عظيم.

وبين أنه لا يضعه لطلاب الدنيا وحدها، بل كان من مقاصده أن ينفع طلاب الآخرة أيضًا، ولهذا أورد فيه كثيرًا من كلام الزهاد حيث يقول: وأودعته طرفًا من محاسن كلام الزهاد في الدنيا، وذكر فجائعها، والزوال والانتقال، وما يتلاقون به إذا اجتمعوا،

(*) نشر بصحيفة «النهوض» بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٦م.

ويتكاتبون إذا افترقوا في المواعظ والزاهد والصبر والتقوى واليقين، وأشباه ذلك، لعل الله يعطف به صادقًا، ويأطر على التوبة متجانفًا، ويردع ظالمًا ويلين برقائقه قسوة القلوب.

وقد أفرد ابن قتيبة في كتابه قسمًا للأخلاق سماه: (كتاب الطبائع والأخلاق المذمومة) تناول فيه بعض مسائل الأخلاق، كرجوع المتخلق إلى طبعه، وتشابه الناس في الطبائع، كما تناول فيه بعض الأخلاق المذمومة على نحو يدعو إلى البعد عنها، وعدم الوقوع فيها، مثل: الحسد، والغيبة، والسعاية، والكذب، والقحة، وسوء الخلق، وسوء الجوار، والسباب، والشر، والحمق، ونحو ذلك من الأخلاق المذمومة.

ولقد كان هذا الاهتمام بالأخلاق من الأمور التي وجدت طريقها إلى ميادين أخرى من ميادين الثقافة الإسلامية التي كانت تكتمل بالتدريج منذ بدأت حركة التدوين، ثم أعقبتها حركة التأليف، وحركة الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغات العربية، ولم يجد المسلمون بأسًا في أن ينقلوا إلى لغتهم ما لم يجدوا فيه مخالفة للمأثور لدينهم من الأخلاق الدينية.

ويشير دي بور إلى ذلك فيقول: وكم من أقوال في الحكم الأخلاقية، أو السياسة أخذت من قصص الهنود وأساطير مثل قصص «كليلة ودمنة» وغيرها التي نقلها عن الفهلوية ابن المقفع في عهد المنصور.

ولم يقتصر النقل على التراث الفارسي، بل امتد إلى التراث اليوناني في تياراته المختلفة، بل إنه امتد إلى تراث أصحاب الأديان الأخرى، ويظهر ذلك - مثلاً - فيما اقتبسه المبشر ابن فاتك في كتابه «مختار الحكم ومحاسن الكلم» وقد كان من بعض ما نقله مأثورات عن شيت النبي ولقمان الحكيم، وهرمس، وحكماء اليونان، وفلاسفتهم وشعرائهم وأطبائهم وحكامهم.

ثم كان من الطبيعي بعد ذلك أن تنشأ المذاهب أو النظريات الأخلاقية التي تحتاج إلى جهد كبير في بنائها وعرضها.

ويمكن القول هنا بأنه لم يكن تأخر ظهور مثل هذه الدراسات الأخلاقية على النمط

الفلسفي راجعًا إلى جدب فكري في عقلية المسلمين، بل كان ذلك كذلك؛ لأن الحاجة إلى مثل هذه الدراسة لم تكن قد فرضت نفسها بعد، وذلك لأن الحياة العملية، والتخلق الفعلي كانا يشكلان الجانب الأهم من تفكير المسلمين، وذلك لإعداد القادة الذين تأسس عليهم نشر الدعوة، والذين كانوا أحوج إلى العمل منهم إلى النظر المدقق المحلل.

وينبغي الإشارة إلى أن هناك اتجاهًا بين المؤرخين والدارسين المحدثين يرى أنه ليس في الفكر الإسلامي مذاهب أخلاقية، معللين ذلك باستغناء المسلمين بتعاليم القرآن والحديث عن النظر في المسائل الأخلاقية فلم يشعروا بالحاجة إلى النظر الفلسفي في مشكلات الأخلاق، أما اتجاهات القرآن أو الحديث فتنأى عن النظر الفلسفي فضلاً عن أن تكون مذهبًا أخلاقيًا ذا نسق معين، إذ لا تعدو طائفة لها قيمتها من المواعظ والحكم، ولم تأخذ الأخلاق في الإسلام حظها من البحث، والدرس، والكتابة العلمية إلا بعد الاتصال باليونان.

ومن أبرز من ذهب إلى هذا القول أحمد أمين حيث قال: قلَّ من العرب - حتى بعد أن تحضروا - من بحث في الأخلاق بحثًا علميًا؛ ذلك لأنهم قنعوا أن يأخذوا عن الدين، ولم يشعروا بالحاجة إلى البحث العلمي في أساس الخير والشر، ولذلك كان الدين عماد كثير ممن كتبوا في الأخلاق، كما ترى في كتاب «الإحياء» للغزالي، و«أدب الدنيا والدين» للماوردي.

ويمكن تفسير هذا الاتجاه بأنه قائم على فكرة غير دقيقة هي النظر إلى نتاج العقلية الإسلامية في ضوء دراسات اليونان، بحيث لا يعترف بهذا النتاج إلا إذا جاء على نفس النمط الذي بدت به هذه الدراسات لدى اليونان، وفي هذا غلو في تقدير اليونان الذين لا نقصد إلى الغبض من شأنهم أو إغفال الدور الذي قاموا به في مجال الدراسات الأخلاقية والفلسفية، ولكننا نود فقط أن نشير إلى أن من المبالغة أن نحكم التطور الإنساني كله بمعايير الفكر اليوناني وحده، خاصة أن هذا الفكر لم يهتم بالجانب الديني اهتمامًا واضحًا كذلك الذي نراه في الأديان مثلاً.

(٦)

المعاملات الإسلامية والأخلاق(*)

لم تكن المعاملات في الإسلام بعيدة عن ملاحظة الجانب الأخلاقي، ولذلك كان من وصايا الرسول ﷺ ما ينص على السماحة في البيع والشراء، واستيفاء الحقوق «رحم الله رجلاً سمحًا إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى»(١). وكان من وصاياه ﷺ الوصية بمراقبة الله - عز وجل - في الشركة، حتى تتنزل بركة الله على الشركاء، وكان من وصاياه النهي عن الغش وتطفيف الكيل والميزان؛ لما يؤديان إليه من مظالم، ولما يدلان عليه من قلة الورع وقلة مراقبة الله عز وجل، وعدم الحذر من عقابه، امتثالاً لقول الله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [الإسراء: ٣٥]. وكان من وصاياه في الزواج الحرص على ذات الدين، معللاً ذلك بما يتحقق للزوجة الصالحة من كريم الأخلاق مع زوجها: «تنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك»(٢).

ثم كان من عناية الإسلام بالأخلاق أنه دعا إلى أن يتواصى الناس بالحق، وإلى أن يكون من بينهم (أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) وجعل ذلك من خصائص الأمة المستخلفة من الله البالغة في مرضاة الله أرفع المقامات ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

ثم تأتي الحدود، لتمثل عنصر الردع للذين يخرجون من عقائد الدين، وقيمه، وشرائعه، ولتكون سياجًا يحمي أهل الحق من أهل الباطل، ولتحفظ على الناس دينهم، وأخلاقهم، وأعراضهم، وأموالهم.

وهكذا تتغلغل الأخلاق في بناء الإسلام كله، ولذلك كان طبيعيًا أن ترتبط درجة

(*) نشرت بصحيفة «النهوض» بتاريخ ٢٠/٦/٢٠٠٦م.

(١) أخرجه البخاري (١٩٧٠).

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٠٢)، ومسلم (١٤٦٦).

الأخلاق بدرجة الإيمان، فكلما تأصل الإيمان في القلب ورسخ فيه تأصلت الأخلاق ورسخت.

ولذلك كان طبيعيًا - أيضًا - أن ينفي الله الإيمان بالدين عمن يقعون في بعض الرذائل؛ لأن مقتضى الدين البعد عنها، قال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ۞ فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ ۞ وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾ [الماعون: ١ - ٣].

وكذلك فعل الرسول ﷺ حين قال: «**لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له**»(١).

وعلى هذا نستطيع أن نقول إن الإسلام ليس عقيدة قلبية فحسب، ولكنه نظام يتضمن جميع قوانين المجتمع إنه عقيدة، وعبادة، وأخلاق، كما أنه تشريع ونظام للمجتمع ومبادئ عن الاتجاه العام للدولة، بحيث تكون في إطار الوحي، فأمتنا أمة تسلم نفسها لله سبحانه، محكمة كتابه وسنة نبيه.

والأخلاق في الإسلام ترتبط بالمجتمع ارتباطًا وثيقًا، وتمثل القاسم المشترك لكل روافده من سياسة، واقتصاد، وأدب، وعلم، وتربية، وقد جمع الإسلام بين السلوك والخلق في مختلف المجالات، وبين الدنيا والآخرة، ومقياس الأخلاق هو التقوى، التقوى بمعنى الاتقاء والترك للانحراف في الاعتقاد والسلوك والعمل.

***

(١) أخرجه أحمد في المسند (١٢٥٨٩).

(٧)

الأدب مع الله(*)

لقد خلقنا الله وأنشأنا من عدم، وأنعم علينا بنعم كثيرة لا تُعد ولا تُحصى، ظاهرة وباطنة، وأسبل علينا ستره وحفظه، ومن أجل ذلك وجب علينا أن نتأدب مع خالقنا، المنعم والمتفضل علينا، بأن نطيع أوامره، ونتجنب نواهيه، وأن ننزه عن كل ما لا يليق بجلاله.

ومن التأدب مع الله: أن نتوكل عليه في جميع أمورنا، قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]. وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

وعن عمر بن الخطاب ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لو أنكم توكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصًا وتعود بطانًا**»(١).

ومن التأدب مع الله تعالى: طلب العون منه، واللجوء إليه في السراء والضراء لا إلى غيره من المخلوقات؛ لأن المخلوق هو في حاجة إلى من يعينه، يقول الشاعر:

إذا لم يكن عون من الله للفتى ... فأول ما يجنى عليه اجتهاده

فالإنسان مهما بلغ من العلم والتفكير، فهو قاصر النظر لا يرى سوى ما أمامه وتحت قدميه، بل قد يرى ما أمامه فيخطئ في كثير من الأحيان.

ومن التأدب مع الله: ألا نجزع من ملمات الدهر، وتصريف الأيام، وعلينا الثقة بالله والصبر، فالمؤمن مبتلى في هذه الحياة، وهي سجن له بالنسبة لما ادخره الله له في الجنة. يقول الشاعر:

إذا ضاقت بك الأحوال يومًا ... فثق بالواحد الفرد العلي

(*) نشرت بصحيفة «النهوض» بتاريخ ٣/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢٠٥)، والترمذي ٢٣٤٤، وابن ماجه (٤١٦٤).

فالدنيا لا تدوم على حال، هكذا خلقها الله، فيها الحلو والمر، وفيها الفقر والغنى، وفيها العز والذل.

ومن التأدب مع الله: الاستقامة، قال تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾ [هود: ١١٢].

ويقول تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأحقاف: ١٣].

وعن أبي عمر سفيان بن عبد الله ﷺ قال: قلت: يا رسول الله[١]، قل لي في الإسلام قولاً لا أسأل عليه غيرك، قال: «قل آمنت بالله ثم استقم». والاستقامة هي لزوم طاعته، والمثابرة عليها، والبعد عن المحرمات.

ومن التأدب مع الله: الشكر له على نعمه الكثيرة التي لا تعد ولا تحصى، بالقول والعمل، فالشكر بالقول: هو نطق الشكر باللسان، وأما الشكر بالعمل: فيتضح من حديث عائشة رضي الله عنها عندما رأت النبي ﷺ قد تورمت قدماه من قيام الليل رقت لحاله، فقالت له: يا رسول الله، أتصنع هذا وقد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟! قال: «يا عائشة أفلا أكون عبدًا شكورًا»[٢].

فالإيمان والعمل الصالح متلازمان أبدًا لا ينفصل أحدهما عن الآخر، فالذي يدعي الإيمان أو الإسلام بدون عمل فدعواه باطلة لا تستند إلى دليل، فمن أراد أن يحصد ويجني الثمار، فعليه بالزرع والتعب.

فلنحاول أن تكون الصلة بيننا وبين خالقنا وطيدة ودائمة، وأن يكون ما بيننا وبينه عامر بالطاعة، فالخلق لا يملكون لنا شيئًا من نفع أو ضر؛ لأنه سبحانه بيده مقاليد الأمور وعنده مفاتيح الغيب.

فيا ليت ما بيني وبينك عامر ... وبيني وبين العالمين خراب
إذا صح منك الود فالكل هين ... وكل الذي فوق التراب تراب

(١) أخرجه مسلم (٣٨).
(٢) أخرجه البخاري (٤٥٥٦)، ومسلم (٢٨١٩).

(٨)

الأدب مع رسول الله ﷺ(*)

ما زالت الهجمة الخبيثة على خير خلق الله مستمرة، وكان آخرها تصريحات بابا الفاتيكان المسيئة للإسلام ونبي الإسلام، وغيرها من رسوم كاريكاتير تسئ للنبي محمد ﷺ، حيث أقامت منظمة الشبيبة التابعة لحزب الشعب الدانماركي - المشارك في ائتلاف الحكومة الدانماركية الحاكم - حفلاً لرسم ما وصفته بـ (أبشع صورة للرسول الكريم ﷺ)، وهذا نستنكره بكل شدة ويحتاج منا كمسلمين أن نتعرف قبل غيرنا على مدى عظمة رسول الله ﷺ، وأن نتأدب معه، ولن أقف كثيرًا عند كل ما يقال، أو يرسم عن رسول الإنسانية؛ لأنه لن يفت في حبنا ولن يغير من عقيدتنا تجاه الرسول الكريم ﷺ؛ لأن المسلم يشعر في قرارة نفسه بوجوب الأدب الكامل مع رسول الله ﷺ الذي أكرمنا الله ببعثته وجعلنا من أتباعه لعدة أسباب منها:

١ - أن الله تعالى قد أوجب له ﷺ الأدب على كل مؤمن ومؤمنة، وذلك بصريح كلامه عز وجل إذ قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١]. وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلاَ تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لاَ تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢]. وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الحجرات: ٣]. وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ ۞ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْراً لَّهُمْ﴾ [الحجرات: ٤ - ٥]، وقال: ﴿لاَ تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضاً﴾ [النور: ٦٣]. وقال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الذين آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢].

٢ - أن الله تعالى قد فرض على المؤمنين طاعته وأوجب محبته، فقال: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ

(*) نشرت بصحيفة «النهوض» بتاريخ ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [محمد: ٣٣]. وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. وقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]. ومن وجبت طاعته وحرمت مخالفته لزم التأدب معه في جميع الأحوال.

٣- أن الله عز وجل قد حكمه فجعله إمامًا وحاكمًا، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الكِتَابَ بِالحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ﴾ [النساء: ١٠٥]. وقال: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩].

وقال: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥]. وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١].

والتأدب مع الإمام والحاكم تفرضه الشرائع، وتقرره العقول، ويحكم به المنطق السليم.

٤- أن الله تعالى قد فرض محبته على لسانه، فقال ﷺ: «**والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين**». متفق عليه[1].

ومن وجبت محبته وجب الأدب إزاءه ولزم التأدب معه.

٥- ما اختصه به ربه تعالى من جمال الخَلْق والخُلُق، وما حباه به من كمال النفس والذات فهو أجمل مخلوق وأكمله على الإطلاق ومن كان هذا حاله كيف لا يجب التأدب معه.

هذه بعض موجبات الأدب معه ﷺ وغيرها كثير، ولكن كيف يكون الأدب؟ وبماذا يكون؟

هذا ما ينبغي أن يعلمه كل مسلم بحبه لنبيه، ويكون الأدب معه ﷺ من خلال:

١- طاعته واقتفاء أثره، وترسم خطاه في جميع مسالك الدنيا والدين.

---

(١) البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤).

٢- أن لا يقدم على حبه وتوقيره وتعظيمه حب مخلوق أو توقيره، أو تعظيمه كائنًا من كان.

٣- موالاة من كان يوالي، ومعاداة من كان يعادي، والرضا بما كان يرضى به، والغضب لما كان يغضب له.

٤- إجلال اسمه وتوقيره عند ذكره، والصلاة والسلام عليه، واستعظامه وتقدير شمائله وفضائله.

٥- تصديقه في كل ما أخبر به من أمر الدين والدنيا، وشأن، الغيب في الحياة الدنيا وفي الآخرة.

٦- إحياء سنته، وإظهار شريعته، وإبلاغ دعوته، وإنفاذ وصاياه.

٧- خفض الصوت عند قبره وفي مسجده لمن أكرمه الله بزيارته، وشرفه بالوقوف على قبره صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

٨- حب الصالحين وموالاتهم بحبه، وبغض الفاسقين ومعاداتهم ببغضه.

هذه هي بعض مظاهر الأدب معه ﷺ، فالمسلم يجتهد دائمًا في أدائها كاملة والمحافظة عليها تامة إذ كماله موقوف عليها، وسعادته منوطة بها، والله نسأل أن يوفقنا للتأدب مع نبينا، وأن يجعلنا من أتباعه وأنصاره وآله، وأن يرزقنا طاعته، وألا يحرمنا من شفاعته، اللهم آمين.

***

(٩)

أدب الاختلاف في الرأي.. مقدمة لا بد منها(*)

من العبث أن يراد صب الناس كلهم في قالب واحد في كل شيء، وجعلهم نسخًا مكررة، ومحو كل اختلاف بينهم، فهذا غير ممكن؛ لأنه مخالف للفطرة التي فطر الله الناس عليها ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨ - ١١٩].

ثم إن الاختلاف في صفات البشر، واتجاهاتهم النفسية، يترتب عليه - لا محالة - اختلافهم في الحكم على الأشياء، والمواقف والأعمال، يظهر ذلك في مجال الفقه والسياسة، وفي مجالات السلوك اليومي للناس في الحياة.

والمتأمل في الاختلاف الواقع بين الصحابة والتابعين يجد أنه لم يتناول لب الدين، فلم يكثر الاختلاف في وحدانية الله تعالى، وشهادة أن محمدًا رسول الله ﷺ، ولا في أن القرآن نزل من عند الله، ولا في أصول الفرائض كالصلوات الخمس، والزكاة، والصوم، والحج، وبعبارة عامة لم يكن خلاف في ركن من أركان الإسلام، ولا في أمر علم من الدين بالضرورة، كتحريم الخمر، ولحم الخنزير، وأكل الميتة، والقواعد العامة للميراث، وإنما الاختلاف في أمور لا تمس الأركان ولا الأصول العامة.

وكانت صدورهم تتسع لمن خالفهم في الرأي، بل قد يتعمد أحدهم أمام قرينه المخالف له في الرأي ألا يأتي أمرًا في مجلسه يشعره بذلك، كراهية منهم للخلاف، واحترامًا لشعور المخالفين، فلم يكن الاختلاف في الرأي أداة مقصودة لذاتها، وإنما الاجتهاد المعرض للصواب والخطأ، والذي يظهر فيه تمايز العقول وتفاوتها في التفكير؛ ليظهر ثمرة ذلك في الطاقة العقلية التي يبذلها المجتهد، ولتتحقق على يده الحلول التي تعالج قضايا الناس في مختلف العصور.

(*) نشرت بمجلة «المجتمع» الكويتية بتاريخ ١٦/ ٤/ ٢٠٠٥م.

ومن ذلك يتبين أن الخلاف بينهم لم يكن لمجرد الهوى والتشهي، وإنما كانت له أسبابه الجدية التي ينبني عليها العمل لا القول فقط، ساعين إلى إحقاق الحق ولو على لسان المخالف، ورحم الله الإمام الشافعي ﷺ حيث قال: رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب، وقال - أيضًا -: والله لوددت أن الله يظهر الحق ولو على لسان خصمي.

وعلى هذا يكون الاختلاف - بالوصف الذي ذكرناه - رياضة للأذهان وتلاقحًا للآراء، وفتحًا لمجالات التفكير للوصول إلى سائر الافتراضات التي تستطيع العقول المختلفة الوصول إليها، بالآداب الإسلامية التي سنتحدث عنها فيما بعد.

وما أروع ما قاله الأستاذ البنا - رحمه الله - عند حديثه عن ركن الفهم في الأصل الثامن حيث يقول: والخلاف الفقهي في الفروع لا يكون سببًا للتفرق في الدين، ولا يؤدي إلى خصومة ولا بغضاء، ولكل مجتهد أجره، ولا مانع من التحقيق العلمي النزيه في مسائل الخلاف في ظل الحب في الله والتعاون على الوصول إلى الحقيقة، من غير أن يجر ذلك إلى المراء المذموم والتعصب.

***

(١٠)

أسباب الاختلاف في الرأي وضوابطه(*)

الحديث عن الاختلاف حديث متشعب، ممتد الأطراف، متعدد الجوانب، قل من عرف آدابه والتزم بها. وما أكثر ما فوتت علينا خلافاتنا حول مندوب أو مباح أمرًا مفروضًا أو واجبًا، لقد أتقنا فن الاختلاف وافتقدنا آدابه والالتزام بأخلاقياته، فكان أن سقطنا فريسة التآكل الداخلي والتنازع الذي أورثنا هذه الحياة الفاشلة، أو أدى إلى ذهاب الريح، قال تعالى: ﴿وَلاَ تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦].

ولقد حذرنا الله تعالى من السقوط في علل أهل الأديان السابقة، وقص علينا تاريخهم للعبرة والحذر، فقال: ﴿وَلاَ تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۞ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُم وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١ - ٣٢]. واعتبر الاختلاف الذي يسبب الافتراق والتمزق ابتعادًا عن أي هدي للنبوة أو انتسابًا لرسولها ﷺ حين قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

ولعل مرد معظم اختلافاتنا اليوم إلى عوج في الفهم تورثه علل من الكبر والإعجاب بالرأي والطواف حول الذات والافتتان بها، واعتقاد أن الصواب والزعامة، وبناء الكيان، إنما يكون باتهام الآخرين بالحق و الباطل، الأمر الذي قد يتطور حتى يصل إلى الفجور في الخصومة، والعياذ بالله تعالى.

إننا قلما ننظر إلى الداخل؛ لأن الانشغال بعيوب الناس، والتشهير بها، والإسقاط عليها، لم يدع لنا فرصة التأمل في بنائنا الداخلي، والأثر يقول: طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس.

لقد اختلف السلف الصالح - رضوان الله عليهم - لكن اختلافهم في الرأي لم يكن

(*) نشرت بموقع «إخوان أون لاين» بتاريخ ٨/ ١٢/ ٢٠٠٧م، ومجلة «المجتمع» الكويتية، بتاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٧م.

سببًا لافتراقهم، إنهم اختلفوا لكنهم لم يتفرقوا؛ لأن وحدة القلوب كانت أكبر من أن ينال منها شيء، إنهم تخلصوا من العلل النفسية، مع وجود هذه الاختلافات بينهم، أما نحن اليوم، فمصيبة البعض تكمن في النفوس والقلوب، لذلك فإن معظم مظاهر التوحد، والدعوة إليه والانتصار له إنما هي عبارة عن مخادعة للنفس، ومظاهر خارجية قد لا نختلف فيها عن غيرنا، والله تعالى يقول: ﴿وَذَرُوا ظَاهِرَ الإِثْمِ وَبَاطِنَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٠].

فالعالم الإسلامي بعد أن كان دولة واحدة تدين بالمشروعية العليا لكتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ أصبح اليوم دويلات عديدة، والاختلافات بينهم لا يعلم مداها إلا الله، وكلها ترفع شعارات الوحدة، بل قد توجد ضمن الدولة الواحدة كيانات عدة.

وليس واقع بعض الدعاة العاملين للإسلام اليوم الذين تناط بهم مهمة الإنقاذ أحسن حالاً.

والاختلاف بين البشر صفة بشرية وطبيعة جبليَّة فيما بينهم، وذلك عائد إلى الاختلاف الملحوظ فيما بين فئات البشر واختلاف بيئاتهم، واختلاف مناهج التفكير وأنماط المعيشة، وتفاوت قدراتهم، وتباين اتجاهاتهم، وتعدد أمزجتهم، وتداخل أهدافهم، وتضارب غاياتهم، إلى غير ذلك مما هو سمة لكل الناس مودعة في كل واحد منهم.

ولا مراء في أن الاختلاف إن كان لا يؤثر على العلاقات بين الجماعات والأفراد، فهو أمر طبيعي لا يتعارض مع مبادئ هذا الدين، غير أننا نرى وفرة الآيات القرآنية التي تنعي على الاختلاف من مثل قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ النَّاسُ إِلاَّ أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا﴾ [يونس: ١٩]. إذ ذكر نقيضًا للوحدة، ومثل قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْياً بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣].

إذ قرن الاختلاف بالبغي، وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

فقد توعد الله سبحانه وتعالى بالعذاب الذين تفرقوا واختلفوا في آيات كثيرة من كتابه العزيز.

أسباب الاختلاف بصفة عامة:

الاختلافات من حيث أسبابها وجذورها نوعان:

أ - اختلافات أسبابها خلقية.

ب - اختلافات أسبابها فكرية.

أما الاختلافات التي ترجع إلى أسباب أخلاقية، فهي معروفة للعلماء والمربين الذين يتدبرون دوافع الأحداث والمواقف، ولا يكتفون بالنظر إلى سطوحها دون أن يغوصوا في أعماقها.

ومن هذه الأسباب:

أ - الغرور بالنفس، والإعجاب بالرأي.

ب - سوء الظن بالغير، والمسارعة إلى اتهامه بغير بينة.

ج- حب الذات واتباع الهوى، ومن آثاره: الحرص على الزعامة أو الصدارة أو المنصب.

د - التعصب لأقوال الأشخاص والمذاهب والطوائف.

هـ - العصبية لبلد أو إقليم أو حزب أو جماعة أو قائد.

وهذه كلها رذائل أخلاقية عُدت من المهلكات في نظر علماء القلوب، ويجب على المسلم العادي - بله العامل للإسلام الداعي إليه - أن يجاهد نفسه، حتى يتحرر منها. ولا يستسلم لها، ويسلم زمامه للشيطان، وأن يعمل بجد في رياضة نفسه حتى يتحلى بأضدادها.

والاختلاف الذي ينشأ عن هذه الرذائل أو المهلكات، اختلاف غير محمود، بل هو داخل في التفرق المذموم.

ثانيًا: الأسباب الفكرية:

وأما الاختلافات التي سببها فكري، فمردها إلى اختلاف وجهات النظر في الأمر

الواحد، سواء كان أمرًا علميًا كالخلاف في فروع الشريعة، وبعض مسائل العقيدة التي لا تمس الأصول القطيعة، أم كان أمرًا عمليًا كالخلاف في المواقف السياسية واتخاذ القرارات بشأنها، نتيجة الاختلاف في زوايا الرؤية، وفي تقدير النتائج وتبعًا لتوافر المعلومات عند طرف، ونقصها عند طرف آخر، وتبعًا للاتجاهات المزاجية والعقلية للأطراف المتباينة، وتأثيرات البيئة والزمن عليها سلبًا وإيجابًا.

ومن أبرز الأمثلة لذلك: اختلاف الجماعات الإسلامية حول مواقف سياسية كثيرة في عصرنا، مثل خوض المعارك الانتخابية، ودخول المجالس النيابية، والمشاركة في الحكم في دولة لا تلتزم بتطبيق الإسلام كله، والتحالف مع بعض القوى السياسية غير الإسلامية أو غير المسلمة؛ لإسقاط قوة طاغية تخنق كل رأي حر، وتخرس كل صوت حر، إسلاميًا أو غير إسلامي، مسلمًا أو غير مسلم.

وبعض الخلاف هنا سياسي محض، أي يتعلق بالموازنة بين المصالح والمفاسد، وبين المكاسب والخسائر، في الحال وفي المآل.

وبعضها فقهي خالص، أي يرجع إلى الاختلاف في الحكم الشرعي في الموضوع: أهو الجواز أم المنع؟ مثل المشاركة في الحكم، والتحالف مع غير المسلمين، أو غير الإسلاميين، ومثل مشاركة المرأة في الانتخابات ناخبة ومرشحة.

وبعضها اختلط فيه النظر الفقهي بالنظر المصلحي والسياسي.

ومن أهم الأمثلة البارزة وأوضحها هنا: اختلاف الرأي بين العاملين للإسلام في مناهج الإصلاح والتغيير المنشود:

أنبدأ بالقمة أم بالقاعدة؟

أنرجح طريق الثورة والعنف أم طريق التدرج والرفق؟

أنفضل الانقلاب العسكري أم الكفاح السياسي، أم التكوين التربوي؟

أنعطي الأولوية للعمل الجماهيري، أم لتكوين الطلائع؟

أيجوز تعدد الحركات العاملة للإسلام، فيعمل كل منها في ميدان أم لا بد من حركة جامعة شاملة؟

إلى آخر ما يمكن أن يقال في هذا المجال، وهو رحب.

ويدخل في الخلافات الفكرية: اختلاف الرأي في تقويم بعض المعارف والعلوم.

مثل: علم الكلام، وعلم التصوف، وعلم المنطق، وعلم الفلسفة، والفقه المذهبي.

فهناك من يتعصب لهذه العلوم، بعضها أو كلها، ويدافع عنها، ويأخذها بعُجَرها وبُجَرها.

ومقابله: من يرفضها كلها، ويعتبرها دخيلة على الإسلام، مدسوسة عليه وإثمها أكبر من نفعها.

وبينما هناك من يتوسط بين الفريقين، ويجتهد أن يحكم بينهما بالقسط، وأن يأخذ منها ويدع، ويقبل ويرفض.

كما يدخل في الخلافات الفكرية الاختلاف في تقويم بعض الأحداث التاريخية، وبعض الشخصيات التاريخية كذلك.

ضوابط الاختلاف:

هناك جملة من الضوابط يحسن إتباعها أثناء الاختلاف حتى لا نقع في براثن الاختلاف المذموم منها:

١ - أهمية إدراك الأمة أن الباري جلت قدرته قد يسَّر القرآن للذكر، وهيَّا لنا سبل الاطلاع الواسع على السنة من خلال كتبها الكثيرة المتوفرة، ولكن الأخذ عن تلك المصادر بمبادرات فردية فيه الكثير من المحاذير؛ فلا بد من الاستعداد السابق، ثم التزود لذلك بمعرفة أدواته التي فصَّلها أهل الاختصاص من معرفة ضوابط الاستنباط وقواعده، وإتقان العربية وأساليب التعبير فيها، ومعرفة علوم الكتاب والسنة من الناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، والعام المراد به الخصوص، والمطلق والمقيد من النصوص وغير ذلك من عوارضها، فإن أي قول يصدر عن المسلم من غير إحاطة ومعرفة بتلك

الوسائل إنما هو قول في الدين بالتشهي والتخرص والتخمين، من غير نور ولا هدى ولا علم، ومن فعل ذلك فقد ركب مركبًا صعبًا وأودى بنفسه والعياذ بالله، فقد قال رسول الله ﷺ: «**من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار**»(١). وهذا النوع من المعرفة لا يمكن تحصيله من خلال قراءة كتاب أو كتابين، بل لا بد من دراسة منهجية متقنة، تضع في يد الدارس مفاتيح تلك العلوم التي تهيئ له سبيل الولوج إلى ساحة الفكر الإسلامي والعلوم الإسلامية، وحتى تؤتي تلك الدراسة أكلها لا بد أن تعتمد على البحث المستقصي الذي يقوده الأستاذ المتقن والموجه المجيد، والناقد البصير، في ظل من تقوى الله وابتغاء الأجر منه.

٢- لا بد من التنبيه إلى أن هذه الشريعة أنزلت؛ لتسعد الناس في الدارين: الدنيا والآخرة، ولتحقق لهم مصالحهم، فكرمهم سبحانه على سائر مخلوقاته، ولم تتضمن الشريعة السمحاء أمرًا لا يطيق الناس إتيانه أبدًا، ولذلك قال الله تعالى: ﴿**وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ**﴾ [الحج: ٧٨]. وقد يسر سبحانه على عباده حتى يعملوا بهذا الدين في ظل المحبة لا القسر والإكراه، ويقول جلت قدرته في ذلك: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾ [البقرة: ١٨٥]. ويقول: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ**﴾ [النساء: ٢٨]. لعلمه بضعفكم ﴿**وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً**﴾ [النساء: ٢٨].

وكل الأحكام الشرعية حوت مصلحة العباد، وحرصت على تحقيق النفع لهم، ولا شيء فيها يعود على الله تعالى نفعه؛ ذلك لأنه تعالى هو الغني الحميد، ولذلك فإنه لا بد من فهم جزئيات الشريعة في ضوء تلك الكليات ونحوها، ومن لم يحط بكليات الشريعة، ويفهم مقاصدها، ويدرك قواعدها فإنه لن يستطيع أن يرد الفروع إلى الأصول والجزئيات إلى الكليات، يقول الإمام ابن برهان: «... إن الشرائع سياسات يدبر بها الله عباده، والناس مختلفون في ذلك بحسب اختلاف الأزمنة، فلكل زمان نوع من التدبير، وحظ من اللطف والمصلحة تختص به، كما أن لكل أمة نوعًا من التدبير يصلحهم وإن كان ذلك مفسدة في حق غيرهم».

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢٠٦٩)، والترمذي (٢٩٥٠)، والنسائي في الكبرى (٨٠٨٤).

وقد اتفقت كلمة علماء الأمة على أن أحكام الشريعة كلها معللة بمصالح العباد، ولأجلها شرعت، سواء منها ما هدانا الله لمعرفته بالنص عليه أو بالإيماء إليه؛ وما لم نهتد إليه فلحكمة يعلمها الله جل شأنه، ولذلك فإن كثيرًا من الأحكام الاجتهادية تتغير بتغير الأزمنة، وقد تختلف باختلاف الأشخاص وطاقاتهم وقدراتهم وظروفهم.

كذلك ينبغي أن ندرك أن نصوص الكتاب و السنة، منها ما هو قطعي في ثبوته، وهو القرآن العظيم والمتواتر من السنة.. وأن من السنة ما هو ظني في ثبوته، مثل: أخبار الآحاد. ودلالة النص قد تكون ظنية، وقد تكون قطعية كذلك، ومعرفة كل ذلك له أثره في الاستنباط والاجتهاد، والفهم من النص، فليس لأحد أن ينكر على الآخرين ما قد يفهمونه من النص من فهم مخالف لفهمه، ما دام اللفظ يحتمله، والدليل يتسع له، ونصوص الشرع الأخرى لا تناقضه أو تعارضه، ومعظم الأحكام المتعلقة بالفروع والمتناولة للنواحي العملية هي من النوع الذي يثبت بالطرق الظنية رحمة من الله تعالى بعباده، ليتسع للناس مجال الاجتهاد فيها، وما دام الشارع الحكيم قد فتح باب اليسر للعباد، وجعل مصلحة الناس معتبرة فلا يليق بأحد أن ينسب مخالفًا له في أمر من هذه الأمور إلى كفر أو فسق أو بدعة، بل عليه أن يلتمس لمخالفه من الأعذار ما يجعل حبل الود موصولاً بينهما، فيحظى بحبه وتقديره ويرعى أخوته ووداده.

٣- إن من أهم الواجبات أن يدرك الجميع أن أخوة الإسلام ووحدة صف المسلمين المخلصين والحفاظ عليها ونبذ كل ما يسيء إليها أو يضعف من عراها من أهم الفرائض وأخطرها، وعبادة من أهم العبادات، وقربة من أفضل القربات؛ لأننا بتلك الأخوة نقوى على التصدي لكل العقبات التي تعيق استئناف الحياة الإسلامية على الصورة التي ترضي الله ورسوله ﷺ. ويكفي أن رسول الله ﷺ نفَّرنا من الفرقة بأن أهدر دم المفارق للجماعة، ولذلك فإن التفريط بالأخوة الإسلامية، أو المساس بها لمجرد اختلاف في الرأي أمر لا يجوز لمسلم أن يفعله، أو أن يسقط في شراكه، ولا سيما في هذه الظروف التي تداعت فيها علينا الأمم، تريد أن تطفئ جذوة الإيمان التي بدأت تتقد في القلوب، وتبيد البذرة الطيبة التي بدأت تشق التربة رغم الأيدي العابثة التي تنهال عليها وتحاول اجتثاثها.

إن الأخوة في الله ووحدة القلوب بين المسلمين تحتل المراتب الأولى للواجبات، بل هي في مقدمتها؛ لأنها شقيقة التوحيد وقرينته، كما أن هناك مراتب للمنهيات يقع النيل من الأخوة في مقدمتها كذلك. ولذلك فإن علماء السلف كثيرًا ما يفعلون المفضول ويتركون الأفضل منه مراعاة للائتلاف وخروجًا من الخلاف، وقد يتركون المندوب، في ن نظرهم، ويفعلون الجائز تحقيقًا لذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «المسلمون متفقون على جواز صلاة بعضهم خلف بعض، كما كان الصحابة والتابعون ومن بعدهم من الأئمة الأربعة، يصلي بعضهم خلف بعض، ومن أنكر ذلك فهو مبتدع ضال مخالف للكتاب والسنة وإجماع المسلمين، وقد كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ بالبسملة، ومنهم من لا يقرأ بها، ومع هذا فقد كان بعضهم يصلي خلف بعض، مثل ما كان أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وغيرهم يصلون خلف أئمة المدينة من المالكية، وإن كانوا لا يقرءون بالبسملة لا سرًا ولا جهرًا، وصلى أبو يوسف خلف الرشيد وقد احتجم، وأفتاه مالك بعدم وجوب الوضوء فصلي خلفه أبو يوسف ولم يعد.. وكان أحمد يرى الوضوء من الحجامه والرعاف فقيل له: فإن كان إمامي قد خرج منه الدم ولم يتوضأ أأصلي خلفه؟ فقال: كيف لا تصلي خلف سعيد بن المسيب ومالك»؟

ولا يجولن بفكر أحد أن حرصنا على الأخوة الإسلامية ووحدة صف المسلمين يعني التساهل في قضايا العقيدة الأساسية التي لا تحتمل التأويل ضمن حدود القواعد الثابتة في العقيدة؛ ذلك لأن الحرص على مجابهة أعداء الأمة لن يدفعنا إلى أن نضع أيدينا بأيدي الذين ليس لهم نصيب من الإسلام إلا الأسماء بحجة الحرص على الأخوة، فالقضايا الخلافة التي لا يجوز أن تفرقنا هي تلك التي اعترف بها كرام العلماء من أئمة السلف، وتعاملوا معها من خلال آداب فاضلة، وكان لديهم من الأدلة ما يجيز أكثر من وجه.

٤- كما أن من الأمور المعروفة أن الباري سبحانه قد شرع للناس تأدية العبادات في كثير من الأمور على درجات تتنوع بين الأفضل والاختيار والجواز، وإن كانت الدرجات السابقة كلها تلتقي في زاوية القبول عند الله تعالى، لكنها تتفاوت في المراتب، فكثير من

الفرائض والواجبات لها صور متعددة تدخل ضمن هذه الدرجات الثلاث، فيمكن أن تؤدي العبادة على أفضل صورها الشرعية فتقبل مع ثواب الفضل، كمن يصلي أول الوقت مع الجماعة ويؤدي سائر السنن المطلوبة للصلاة، وهناك الاختيار وهو تأدية العمل نفسه دون مرتبة الأفضل كمن يصلي في الوقت، ولكن ليس في أوله، بل في وقت الاختيار منه، ثم المرتبة الثالثة: مرتبة الجواز وهي المرتبة التي إن قبل العبد لنفسه بأقل منها سلك في عداد المقصرين، وفي الأثر (حسنات الأبرار سيئات المقربين) فمن انتظر من جميع الناس على اختلاف ظروفهم وأوضاعهم تحقيق الصورة المثلى للإسلام، فقد أراد أمرًا ليس من السهل إدراكه، ولولا تفاوت مراتب العبادات والطاعات لما تباينت درجات المؤمنين في الجنة، فطاقات الناس مختلفة وقدراتهم متباينة وكُل ميسر لما خلق له.

روى ابن جرير الطبري في «تفسيره» أن أناسًا لقوا عبد الله بن عمر بمصر فقالوا: نرى أشياء من كتاب الله أمر أن، يعمل بها، ولكن لا نعمل بها، فأردنا أن نلقى أمير المؤمنين في ذلك. فقدم وقدموا معه، فلقيه عمر ﷺ، فقال متى قدمت؟ قال: كذا وكذا. قال: أبإذن قدمت؟ قال الحسن (راوي الحديث): فلا أدري كيف رد عليه. قال: يا أمير المؤمنين إن أناسًا لقوني بمصر فقالوا: إنا نرى أشياء من كتاب الله تبارك وتعالى أمر أن يعمل بها ولا يعملون بها، فأحبوا أن يلقوك في ذلك. فقال: اجمعهم لي. قال: فجمعتهم له.. فأخذ أدناهم رجلاً فقال: أنشدك بالله وبحق الإسلام عليك أقرأت القرآن كله؟ قال: نعم. فهل أحصيته - أي عملت به كله - في نفسك؟ قال: اللهم لا. ولو قال نعم لخصمه. قال: فهل أحصيته في بصرك؟ هل أحصيته في لفظك؟ هل أحصيته في أثرك؟ قال: ثم تتبعهم حتى أتى على آخرهم، فقال: ثكلت عمر أمه أتكلفونه أن يقيم الناس على كتاب الله؟ قد علم ربنا أن تكون لنا سيئات. قال: وتلا قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيماً﴾ [النساء: ٣١]. ثم قال: هل علم أهل المدينة؟ أو قال: هل علم أحد بما قدمتم؟ قالوا: لا. قال: لو علموا لوعظت بكم.

وفي هذا درس بليغ يوضح فيه سيدنا عمر ﷺ أن الصورة المثلى التي رسمها القرآن العظيم للمسلم هي صورة أنموذجية ينبغي أن يحاول المسلم تحقيقها، ولكن حين يقصر

عنها، فعليه أن يدرك أن رحمة الله واسعة، وأنه حين تجتنب الكبائر فإن المسلم على خير كثير إن شاء الله، ولكن عليه أن يطمح دومًا إلى الصورة المثلى ولا يعجب بالأدنى فيقف عند حدوده.

٥- ولعل مما يساعد على التقليل من أسباب الاختلاف في الوقت الحاضر، ويبعث على التحلي بآدابه: معرفة أسباب اختلاف الفقهاء من السلف رضوان الله عليهم، وفهم تلك الأسباب، ومدى موضوعيتها، ليكون ذلك من بواعث التمسك بـ «أدب الاختلاف».

فإنهم حين اختلفوا، إنما اختلفوا لأسباب موضوعية، وكانوا جميعًا مجتهدين، وكان كل واحد منهم في طلب الحق كناشد ضالة لا فرق لديه بين أن تظهر تلك الضالة على يديه أو على يدى سواه.

٦- ولعل من الأمور المفيدة في حمل المسلمين على التمسك بآداب الاختلاف معرفة المخاطر الهائلة، والتحديات الخطيرة، والخطط الماكرة التي يعدها أعداء الإسلام للقضاء على الطليعة المؤمنة التي تحمل لواء هذه الدعوة، وليس في حساب الأعداء أبدًا أن تفلت من يدها، إن استطاعت، فئة دون أخرى، فالمهم هو القضاء على العاملين للإسلام على اختلاف مذاهبهم، وتباين وجهات نظرهم، وهذا يجعل إثارة أي اختلاف بين المسلمين، أو تنمية أسبابه، أو تجاوز آدابه خيانة عظمى لأهداف الأمة، وجريمة كبرى في حقها لا يمكن تبريرها أو الاعتذار عنها بحال.

٧- وقبل هذا وبعده لا مناص من التزام تقوى الله في السر والعلن وابتغاء رضاه في حالتي الوفاق و الخلاف، مع الحرص على فقه دين الله والتجرد عن الهوى والبعد عن نزغات الشيطان، ومعرفة سبل إبليس والحذر من شراكه، وحسب الأمة ما لقيت وعانت، وقد آن الأوان لتثوب إلى رشدها، وتستنير بكتاب ربها، وتعض على سنة نبيها ﷺ بالنواجد، ولعل الله يكتب إنقاذ الأمة على أيدي هذا الجيل من أبنائه البررة، إذا صدقت النية مع الله، واتخذت من السبل ما هو كفيل بقيادة الركب نحو شاطئ الأمان، بعد أن طال ليل التيه والضلال.

ويمكن أن نجمل آداب الاختلاف في النقاط التالية:

١- **التسامح**: وهو ما يسمونه الروح الرياضية، وهو من معاني قولهم: (الخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية)، وهو شأن العلماء الجهابذة من المسلمين في أوج الحضارة الإسلامية، فلقد قيل للإمام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري صاحب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنهما: وجدنا فأرة في مرجل الحمام. وذلك بعد أن اغتسل فقال: هو طاهر عند أخينا الشافعي؛ لأنه بلغ أكثر من قلتين فلا يحمل الخبث. وصلى الإمام الشافعي بمسجد الأعظمية في بغداد فلم يقنت لصلاة الفجر، فلما قيل له في ذلك قال: استحييت من صاحب هذا القبر أن أخالف مذهبه. أي أبا حنيفة رضي الله عنهما.

٢- **التحلي بمكارم الأخلاق ومحاسن العادات**: فالمنافق إذا خاصم فجر، والمؤمن يخالف غيره لكن يوقر الكبير ويرحم الصغير، ويعرف للعالم حرمته ويحفظ حقوق الأشياخ.

٣- **الحلم على الخصم ومحبة الخير له**: وهو مدعاة للوصول إلى الحقيقة التي هي هدف الجميع، فالغضب لا يأتي بخير، ولا يحل مشكلاً بل يعقد الأمور، والإنسان يخالف في الرأي غيره وليس من مقتضى ذلك أن يخاصمه ويشاجره، بل عليه أن يأخذ بيده برفق إلى درجة يرى بها نور الحق، فيسير خلفه ويشتد إليه، فالحكيم من أنقذ غيره بالحلم وفي الحديث: «**لا تغضب ولك الجنة**»[1].

٤- **اللين والرفق**: قال تعالى: ﴿**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾ [النحل: ١٢٥]. وقال تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ**﴾ [آل عمران: ١٥٩]. وقال تعالى: ﴿**وَلاَ تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلاَ السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ**﴾ [فصلت: ٣٤]. وهكذا فما كان الرفق في شيء إلا زانه، وشأن، العلماء والحكماء إذا اتفقوا أن يكون اتفاقهم حجة قاطعة، وإذا اختلفوا أن يكون اختلافهم رحمة واسعة.

---

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط (٥٧٦٥).

٥- **الاحترام المتبادل للأشخاص والأفكار**: إن أهم ما يميز الخلاف العلمي الإسلامي، وهو بحق أرقى ما توصلت إليه العقول البشرية، وهو هذا الخلاف النزيه بين الأفكار لا بين الأشخاص، فالأشخاص المختلفون لهم حرمتهم ومكانتهم وهم بلا ريب من أهل العلم والفضل، ولا يجوز تجاهلهم لمجرد خلاف شجر بيننا وبينهم أو النيل من كرامتهم، فلا خلاف مطلقًا بين أشخاصنا وأشخاصهم بل بين أفكارنا وأفكارهم، فنحن في نظر أنفسنا رأينا صواب يحتمل الخطأ، ورأيهم خطأ يحتمل الصواب ما دام الخلاف في الفروع وقد عظم الأئمة الأربعة بعضهم بعضًا في حياتهم وبعد الوفاة، وكانوا القدوة المثلى في هذا الأدب الجم، وإن وجد غير ذلك فليس القاعدة ولا الأصل، بل الاستثناء والشذوذ.

- ولقد قال الإمام مالك عن الإمام أبي حنيفة بعد المناظرة: إنه لفقيه، والله لو أقسم على هذه الأسطوانة أنها من ذهب لبر في قسمه وجاء على ذلك بدليل.

وقال الإمام أبو حنيفة ﷺ وعن سائر الأئمة المجتهدين: علمنا هذا رأي، وهو أحسن ما قدرنا عليه، فمن جاءنا بأحسن منه كان أحق.

٦- **الرجوع إلى الحق ولو مع الخصم**: وهذه سيماء السلف الصالح رضوان الله عليهم في مناظرتهم، وإلا كانت مهاترات وجدلاً فارغًا لا طائل تحته، فبهذا الخلاص للعلم وللحقيقة المجردة عاشوا للحق وللحق وحده، فقد روي أن الإمام أبا حنيفة ﷺ وعن سائر الأئمة الأعلام - وكان في بدء أمره متكلمًا نظارًا - رأى ولده حمادًا ينظار في المسجد فنهاه، فقال له ولده: أما كنت مناظر؟! قال: بلى، ولكن كنا كأن على رءوسنا الطير من أن يخرج الباطل على لسان الخصم، بل كنا نود أن يخرج الحق على لسانه فنتبعه، فإذا كنتم كذلك فنعم.

***

(١١)

البناء الاجتماعي في الإسلام(*)

المجتمع عبارة عن تجمع بشري نشأ تلقائيًا، ويتميز بالاستقرار مع ضرورة وجود سلطة حاكمة.

وعلى هذا، فإن أهم خصائص المجتمع هو جود الأفراد في مكان جغرافي مستقل لفترة زمنية طويلة تسمح بقيام علاقات اجتماعية بينهم تتبلور في شكل تنظيم اجتماعي يحكمه نظام متعارف عليه وسلطة اجتماعية متفق عليها، فإذا تحقق ذلك تم البناء الاجتماعي لهؤلاء الأفراد.

والمجتمع المسلم شأنه في ذلك شأن سائر المجتمعات التي تربطها وحدة المكان، ووحدة الهدف، وقبل كل هذا وحدة الدين.

وبناء المجتمع الإسلامي المثالي يتحقق بتوافر الأسس الثابتة له، ومن خلال عدة عناصر تضمن له الوحدة والقوة والاستمرار، والإسهام في البناء الحضاري السليم للإنسانية كلها.

أسس البناء الاجتماعي في الإسلام:

يعتمد المجتمع المسلم لتحقيق بنائه الاجتماعي على مجموعة من الأسس والثوابت تتمثل في التالي:

١ - **وحدة العقيدة الصحيحة:** التي تؤدي إلى طاعة الله وإلى واقع إنساني أسمى وأعظم، ولن يحافظ المجتمع المسلم على التشريع إلا وهناك عقيدة تؤيده من الداخل وإمكانات عملية تؤيده من الخارج.

٢ - **تحقيق العبادة على أتم وجه:** وذلك بامتثال الأوامر واجتناب النواهي، فعندما يؤدي أفراد المجتمع العبادة التي أمرهم الله بها، فإن لحمة التعاضد

(*) نشرت بصحيفة «الميدان» بتاريخ ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧م.

والتماسك تتحقق في جميع أمور الحياة.

فعندما يصلي المسلم ما فُرض عليه يجد روحًا مشرقة، ونفسًا مطهرة، وقلبًا مطمئنًا، وهو بالتالي يؤثر بالإيجاب على المجتمع كله.

وعندما يؤدي فريضة الزكاة، فإنه يُطهر نفسه من رذيلة الأثرة والأنانية والشح والبخل، ويشعر بالرضا والقناعة، وفي إخراجها أيضًا تحقيق لمعنى التكافل الاجتماعي، والتعاون على الخير، وهذا يؤثر بالإيجاب على المجتمع ككل.. وكذلك الحال بالنسبة للصيام والحج، وغير ذلك من العبادات.

٣ - **الأخلاق الكريمة:** فهي من أهم الأسس لبناء المجتمع الإسلامي المثالي؛ لأنها من عند الله تعالى، ولأنها تؤثر في سلوك الفرد والمجتمع معًا، فهي تؤثر في الفرد لما تزرعه في نفس صاحبها من الرحمة، والعدل، والصدق، والبر، والعفة، والتعاون.. إلخ.

وهي تؤثر في المجتمع كله، فهي تسهم في بناء مجتمع واحد بعيدًا عن التمزق، مجتمع تسوده روح المحبة والألفة، وفي ذلك يقول تعالى: ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا**﴾ [آل عمران: ١٠٣]. ويقول ﷺ: «**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى**»[(١)].

٤ - **التعاطف والتآخي:** فالأخوة في الإسلام وضع خاص ومميز؛ حيث تجمعها وحدة العقيدة، أخوة في السراء والضراء، فمتى اجتمعت أخوة الإسلام بين شخصين يكونان كالشخص الواحد في تعاونهما، وللإخاء بين المسلمين صور كثيرة لا يتسع المجال لذكرها - هنا - ولكن هذا الأساس من أهم الأسس في بناء المجتمع المسلم المثالي.

٥ - **التكافل الاجتماعي:** ويقصد به أن يكون أفراد الشعب في كفالة الجماعة،

(١) أخرجه البخاري (٥٦٦٥)، ومسلم (٢٥٨٦).

والعكس. وفي التكافل نجد المحافظة على بناء المجتمع وإقامته على أسس سليمة، وهو ما يعبر عنه الحديث الشريف: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا»[(١)].

وللتكافل الاجتماعي مظاهر متعددة في الإسلام تؤدي إلى بناء مجتمع مسلم مثالي، ومن أهمها:

- تكافل في البناء العام للمجتمع: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢].

- وتكافل الترابط بين أفراد المجتمع: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

- وتكافل في تسوية الخلافات: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩].

- وتكافل في الدعوة والإصلاح والنهي عن الإفساد: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

- وتكافل بين الفرد والجماعة: فلكل منهما حقوق وعليه واجبات.. ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

٦ - **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:** من أهم أسس البناء الاجتماعي في الإسلام العمل على إيجاد مجتمع فاضل يتجلى فيه الخير والصلاح، تأمر فيه الجماعة بالمعروف وتنهى عن المنكر؛ لحماية المصالح المعتبرة في الشريعة، وأول مظهر لهذا المجتمع هو وجود رأي عام يتعاون على الخير، ويدفع الشر، وهو لا يتكون إلا من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ

(١) أخرجه البخاري (٢٣١٤)، ومسلم (٢٥٨٥).

﴿الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠].

فالإسلام يعتبر المجتمع مسئولاً عن صيانة الأخلاق العامة؛ لأن بها حفظه من الفوضى والفساد والانحلال، وبذلك وجب أن ينكر المجتمع على مرتكبي المنكرات الخلقية وغيرها، ولا يعتبر ذلك تدخلاً في الحريات الشخصية؛ لأن الفساد والمنكر يقضيان على بنيان المجتمع من أساسه، وقد ضرب رسول الله ﷺ مثلاً بديعًا للنظام الأخلاقي والاجتماعي في الأمة فقال: «**مثل القائم على حدود الله والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا الماء مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقًا، ولم نؤذ من فوقنا، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا وهلكوا جميعًا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعًا**»(١).

ولهذا يقول النبي ﷺ: «**من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**»(٢).

عناصر بناء المجتمع المسلم:

من خلال الأسس التي تُكوِّن البناء الاجتماعي في المجتمع المسلم - والتي تحدثنا عنها منذ قليل - نجد أن المجتمع يقوم على عناصر ثابتة لا تتغير، وهي:

١- تكوين شخصية الفرد في المجتمع: ويكون ذلك في رحاب الشريعة وتعاليمها، فيعيش فردًا سويًّا، نافعًا لنفسه ولمجتمعه على السواء.

٢- قيام المجتمع على جملة من المبادئ، والغايات والروابط الأخلاقية المنبثقة ومن تعاليم الإسلام.

٣- تحقيق التوازن بين الفرد والجماعة على أساس من حقائق المنهج الإسلامي الذي لا يقيم وزنًا لعصبيات العنصرية، أو الفروق اللونية، أو الامتيازات الطبقية.

٤- أن تكون تعاليم الإسلام وتشريعاته هي الأساس في كل مجالات المجتمع: الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية.

***

(١) أخرجه البخاري (٢٥٤٠).

(٢) أخرجه مسلم (٤٩).

(١٢)

ضرورية الحرية.. للحياة الإنسانية(*)

خلق الله الإنسان وكرمه وأحسن صورته، وفضله على كثير من خلقه يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠].

وقد منح الله الحرية للإنسان منذ أن خلقه، وهذا ما عبر عنه الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ بقوله: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا. هذه العبارة التي صارت مادة أولى في قوانين حقوق الإنسان، ويقول الإمام علي ﷺ: لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حرًا.

وأبطل الإسلام استعباد الإنسان لأخيه الإنسان، فلا عبودية إلا لله الفرد الصمد: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]. وأعلن أن الناس سواسية لا يتفاضلون إلا بالتقوى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣].

وعمل الإسلام على تحرير الإنسان من الرق، وكفل له حرية التفكير، وحرر العقل الإنساني من الأوهام والخرافات، والوقوع في أسر التقليد الأعمى، وأتاح له التفكير فيما شاء، وكيف شاء، وهو آمن من التعرض للعقاب على هذا التفكير، ولو فكر الإنسان في إتيان أعمال تحرمها الشريعة إذ إن الشريعة لا تعاقب الإنسان على أحاديث نفسه، ولا تؤاخذه على ما يفكر فيه من قول أو فعل محرم، وإنما تؤاخذه على ما اقترفه من قول أو فعل محرم، وذلك معنى قول الرسول ﷺ: «**إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها، ما لم يتكلموا أو يعملوا به**»(١).

(*) نشرة بمجلة «المختار الإسلامي» بتاريخ ١/ ١٠/ ٢٠٠٧م، وموقع «نافذة مصر» بتاريخ ١٢/ ٧/ ٢٠٠٨م.

(١) أخرجه البخاري (٢٣٩١)، ومسلم (١٢٧)

هذه هي حرية الفكر والتفكير في الإسلام، ربطها الله سبحانه وتعالى بوجود الإنسان ذاته، ودعاه القرآن إلى استعمال حقه في التفكير والتأمل، مستخدمًا طاقاته العقلية دون أن يعطلها بالتقليد الأعمى، أو يهدرها فيما لا ينفع ولا يفيد، وكذلك كفل الإسلام حرية الاعتقاد، وكان من قواعد الإسلام الراسخة: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

بل إن الإسلام أمر النبي ﷺ ألا يغلق بابه في وجه مشرك استجار به، بل عليه أن يجيره ويحميه ولا يتخلى عنه إلى أن يبلغ بر الطمأنينة والأمان: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦].

وقد كانت عهود النبي ﷺ وخلفائه لأهل الكتاب دليلاً قاطعًا على كفالة الحرية الشاملة لهم خصوصًا حرية الاعتقاد.

وحينما فتح المسلمون إيلياء (القدس) كتب عمر ﷺ كتابًا سنة (١٥ هـ) نص فيه على أنه: أعطاهم أمانًا لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم، وسائر ملتها، وسقيمها وبريئها، لا تسكن كنائسهم، ولا تهدم ولا ينتقص منها، ولا من حيزها، ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء أحد من اليهود[1].

فاختلاف العقيدة لم يمنع المسلم من رعاية أهل الكتاب، وحمايتهم مما يحمون أنفسهم، حتى عاشوا يتمتعون بالعدل والحرية شأنهم شأن المسلمين، بل كان لبعضهم في بعض العهود مراكز ومناصب ونفوذ وثروات تفوق ما كان عليه كثير من المسلمين.

فالحرية إذن ضرورة لاستمرار الحياة البشرية وتآلفها وتواصلها، دونما تعدٍ من أي نوع على حرية الآخرين.

وبالرغم من تنظيم الإسلام لقيمة الحرية، إلا أننا نشهد في كثير من الأحيان غياب الحرية على مستوى الأسرة، فنلمح تعنت رب الأسرة في التعامل مع أبنائه أحيانًا، وعدم إتاحة الفرصة لهم للتعبير عما يجيش في صدورهم، وغلق باب الحوار دون مبرر.

---

(١) تاريخ الطبري ٢/ ٤٤٩.

وعلى مستوى المجتمع قد يفهم البعض أن الحرية أن يفعل ما يشاء حتى لو أدى ذلك إلى إيذاء الآخرين دون ضوابط.

وعلى مستوى التجمعات البشرية لا تمارس الحرية أحيانًا بالشكل الطبيعي الذي رسمه الإسلام لأتباعه، بل ربما يرفض الرأي الآخر بحجج واهية لا تستند لدليل واضح.

والحرية السياسة جزء لا يتجزأ من الحرية المجتمعية ولا تظهر في المجتمع إلا إذا توافرت فيه بعض الشروط والمعطيات الإيجابية التي في مقدمتها: توافر الأمن والسلام والاستقرار في ربوع المجتمع، ووجود درجة من الوعي الاجتماعي والثقافي، والنضج الحضاري الذي يتمتع به المجتمع، وتوافر حكم القانون الذي يقره الدستور، وأخيرًا تمتع المجتمع بقدر كاف من المقومات الاقتصادية التي تحقق لأبناء المجتمع درجة من الرفاهية الاقتصادية والضمان الاجتماعي، أما إذا لم تتوافر هذه الشروط والمعطيات التي ترتكز عليها الحرية السياسية، فلا يكون لها وجود في المجتمع.

ومن أهم معوقات الحرية السياسية: النظم الشمولية الدكتاتورية والاستبدادية التي تخنق الحريات العامة، وتعرقل مسيرتها؛ لأنها تتناقض مع أجواء الاستبداد والظلم والطغيان.

والأمية والجهل، والفقر والمرض، والتخلف والجريمة كل هذه الأمور تكون بمثابة حجر عثرة أمام الحرية السياسية، وضعف وغياب قيمة الإيمان والقيم الرسالية السماوية تؤدي جميعها إلى غياب الحرية السياسية وتهميشها جملة وتفصيلاً.

وعلى ذلك لا يستطيع الإنسان أن يؤدي دوره في الحياة بشكل طبيعي إلا في إطار من الحريات العامة في جميع المجالات، الحرية المسئولة التي تقوم بدورها في البناء والتطوير لا الهدم والانحدار والتدمير.

***

الفصل الثالث

المشهد السياسي المصري

(١)

الكويز والتطبيع(*)

لا يغيب عن ذوي العقول ما يحدث في عالمنا العربي والإسلامي من الهرولة تجاه الكيان الصهيوني، ولِمَ لا، وهذا هو الطريق الطبيعي للوصول إلى رضا النظام الأمريكي الذي يخلصنا مما نحن فيه؟!

فالنموذج الليبي - على سبيل المثال - ناضل من أجل كسب رضا الرأي العام الأمريكي، وكذلك رضا الرئيس بوش، قبل أن ينقض عليه كما حدث للنظام العراقي السابق.

وفي هذا السياق قال الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي - حسب ما نشر في صحيفة «الحياة» اللندنية[1]. إن تخلي بلاده عن برامج الأسلحة النووية لعب دورًا كبيرًا في حملة الرئاسة الأمريكية، وساعد الرئيس جورج بوش في الفوز بولاية ثانية.

كأن المطلوب من الأنظمة العربية أن تبادر وتسارع بطلب القرب والود من الرئيس (بوش) قبل أن ينقض عليها.

ولا يغيب عنا أيضًا ما حدث في مصر من سرعة الإفراج عن الجاسوس الصهيوني (عزام عزام) قبل أن يقضي المدة المحددة له، بحجة أنه قضى نصف المدة، وهذا لا يحدث في تهم التجسس بشكل عام، ولكن ربما يحدث في القضايا الأخرى لحسن السير والسلوك، وهذا أيضًا لم يحدث مع الشرفاء الذين قضوا أحكامًا عسكرية من الإخوان المسلمين، برغم إنصاف القضاء لهم.

ثم يكتمل المسلسل الكبير بتوقيع اتفاقية (الكويز) بين مصر وأمريكا والكيان الصهيوني يوم الثلاثاء الموافق ٤/ ١٢/ ٢٠٠٤م، وقد طرح من قبل في عام ١٩٩٥م -

(*) نشرت بصحيفة «آفاق عربية» بتاريخ ٦/ ١/ ٢٠٠٥م، والمجتمع الكويتية بتاريخ ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٤م.

(١) نشر بتاريخ ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٤م.

١٩٩٦م، ولكن بين مصر وأمريكا فقط غير أن أمريكا لم تمنح مصر سوى اتفاقية إطار للاستثمار والتجارة الذي عرف وقتئذ اختصارًا بـ (التيفا).

واتفاقية (الكويز) تتيح لمصر - كما ورد في نصها - تصدير منتجاتها إلى السوق الأمريكية معفاة من الرسوم الجمركية بشرط أن تكون نسبة٧ , ١١٪ من مكوناتها مصنوعة في (إسرائيل)، وهذه النسبة هي المكتوبة على الورق، ولكن الواقع ربما يشهد أكثر من ذلك قد تصل إلى ٦٠٪ حسب قول بعض المنتجين المصريين.

ولا شك أن المستفيد الأول من هذا الاتفاق هو الكيان الصهيوني سياسيًا، واقتصاديًا، ويكفي أن هذا الاتفاق يعمل على إحياء التطبيع وتفعيله بعد أن تجمد لمدة ٢٥ عامًا، منذ أن وقعت مصر معاهدة كامب ديفيد سنة ١٩٧٩م، وسوف يكون هذا الاتفاق مقدمة لإلغاء المقاطعة الاقتصادية مع الكيان الصهيوني، ورسالة لدول المنطقة لبدء صفحة جديدة معه من خلال اتباع النهج المصري.

وحسب قول إيهود أولمرت نائب شارون ووزير الصناعة والتجارة الصهيوني - وقتئذ - بعد توقيع الاتفاقية: إن مصر زعيمة العالم العربي وأهم دولة فيه، وعندما توقع اتفاقًا مع إسرائيل، فهذا ضوء أخضر للدول العربية الأخرى كي تحذو حذوها.

وعلى هذا الأساس تكون الاتفاقية بداية حقيقية لدمج الكيان الصهيوني في المنظومة العربية على المسار الاقتصادي بصفة خاصة، والمسارين السياسي والاستراتيجي بوجه عام.

واللافت للنظر أن مصر لم تعط نفس الفرصة والاهتمام إلى الأسواق الأخرى مثل السوق الأوروبية، والكوميسا، والسوق العربية، مما يؤدي إلى زيادة تكريس التبعية والدوران في فلك الإدارة الأمريكية عن طريق الكيان الصهيوني، أخشى أن تكون مصر قد تسرعت في هذا الاتجاه وربما تشهد الأيام الحبالى بما يسفر عنه هذا الاتفاق، لخدمة الكيان الصهيوني الذي اغتصب أرضنا وأهان شعبنا، وقتل جندنا.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

***

(٢)

قراءة في مظاهرات الإخوان والدستور المصري(*)

قامت قوات الأمن المصرية في الآونة الأخيرة بتصعيد وتيرة التعامل مع الإخوان المسلمين، بعد أن قامت الجماعة بتنظيم العديد من المظاهرات في محافظات مصر المختلفة، منها (القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والإسماعيلية، والسويس، وبورسعيد، والشرقية، والقليوبية، والمنوفية، والمنيا، والفيوم، وبني سويف، ودمياط، وكفر الشيخ، والغربية).

وخرج في هذه التظاهرات حوالي ٧٠ ألف متظاهر، ينادون بتسريع وتيرة الإصلاح السياسي في مصر، وعدم الالتفاف حول تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وإلغاء القوانين سيئة السمعة - وعلى رأسها قانون الطوارئ - والسماح للإخوان بتأسيس حزب سياسي مدني ذي مرجعية إسلامية، وكذلك الإفراج عن جميع المسجونين والمعتقلين في القضايا السياسية، وإلغاء قانون الأحزاب المقيد لإنشاء الأحزاب في مصر، وأن يكون من حق أي فصيل أو جماعة، أو فرد تأسيس حزب سياسي؛ بحيث لا يتعارض مع أحكام الدستور المصري، وكذلك إطلاق الحريات العامة.

ومن خلال قراءة الأحداث أود أن أشير إلى عدة حقائق:

١ - أن النظام المصري منذ فترة طويلة يحاول التضييق على جماعة الإخوان المسلمين بشتى الطرق والوسائل؛ بحجة أنها جماعة (محظورة) مخالفة لأحكام الدستور والقانون، بناء على ذلك يتم الاعتقال والتعذيب والقتل، وانتهاك حرمات البيوت، وغلق الشركات، والتضييق على وسائل الرزق، وغير ذلك من الوسائل المختلفة.

والسؤال المطروح.. هل فعلاً جماعة الإخوان محظورة، وليس لها تواجد في الشارع المصري، أم العكس هو الصحيح؟! فالإخوان متواجدون في كل مؤسسات المجتمع المدني، وفي الجامعات أساتذة مربون، وفي النقابات المهنية على اختلافها نقابيون محترفون

(*) نشرت بموقع «إخوان أون لاين» بتاريخ ١٠/ ٥/ ٢٠٠٥م.

يقومون بخدمة زملائهم لرفع شأن نقاباتهم، وكذلك في الاتحادات الطلابية، والنوادي الاجتماعية، وغير ذلك، ومع كل هذا يُصرُّ النظام المصري على أنها جماعة محظورة!!

٢- أن الدستور المصري بنص المادة (٥٤) يبيح للأفراد حق التظاهر والاجتماع: «للمواطنين حق الاجتماع الخاص في هدوء، غير حاملين سلاحًا، ودون حاجة إلى إخطار سابق، ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة، والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون». والتساؤل المطروح هل المظاهرات التي قام بها الإخوان تخرج عن هذا النص الدستوري؟! وهل القبض على حوالي (٢٠٠٠) من أعضاء جماعة الإخوان في المحافظات المختلفة ضمن أحكام القانون؟! وهل قتل الأبرياء من أمثال الأخ مسعد قطب (٤٣ عامًا) - منذ أكثر من عام - في أحد مقار أمن الدولة أثناء تعذيبه، والمهندس أكرم الزهيري (٤١ عامًا) في عربة الترحيلات في القضية (٤٦٢) - التي كان من ضمنها كاتب هذه السطور - والأستاذ طارق مهدي غنام (٣٨ عامًا) في مظاهرة طلخا بمحافظة الدقهلية شمال القاهرة. وقد أقر الطبيب الشرعي بأن الوفاة نتيجة الضرب بالعصي على الرأس؛ مما أدى إلى نزيف في المخ قبل الإغماء جراء القنابل المسيلة للدموع، فهل كل هذا ضمن الأحكام والقوانين المعمول بها في الدستور المصري؟!

٣- أن قوات الأمن المصري ما زالت تتعامل مع المخالفين والمعارضين للنظام بطريقة غير حضارية، والدليل على ذلك طريقة القبض على الإخوان، وما حدث للدكتور عصام العريان وإخوانه الذين كانوا برفقته صباح الجمعة ٦/ ٥/ ٢٠٠٥م، وهم الأستاذ الدكتور عمرو دراج (نائب رئيس نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة)، والدكتور حمدي شاهين (الأستاذ المساعد بكلية دار العلوم جامعة القاهرة)، والأستاذ ياسر عبده (أمين عام نقابة التجاريين بالجيزة ومدير بنك)؛ حيث اقتحم ضباط أمن الدولة منزل الدكتور عصام العريان بقوات كبيرة مدججة بالسلاح، وأخذوا متعلقاته الشخصية من كتب ومقالات، وروَّعوا الزهراء بنت الدكتور حمدي شاهين التي كانت برفقته، واقتحموا الشقق المجاورة، وتلا ذلك اقتحام بيوت بعض الإخوان في عدم وجودهم. أقول: لمصلحة من يحدثُ هذا؟! هل هذا طبقًا لنص الدستور في المادة (٤٤)

التي تنص على أنه للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها»، والمادة (٤٥) التي تنص على أن «لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون»..!! وما يحدث في مقار أمن الدولة يندى له الجبين؛ حيث يتم تجريد الأشخاص من ملابسهم، وتعليقهم وصعقهم بالكهرباء، والضغط عليهم نفسيًا، ومعاملتهم معاملة غير آدمية، من خلال تقييد اليدين وتعصيب العينين لفترات طويلة، ناهيك عن السبِّ والشتم والركل بالأقدام، والتهديد بانتهاك الأعراض، وغير ذلك من الوسائل المختلفة.

٤- أن الدستور المصري لا يمنع حرية الرأي والنقد البناء لأي إنسان، وذلك في المادة (٤٧) حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه في حدود القانون والنقد الذاتي والنقد البناء؛ ضمانًا لسلامة البناء الوطني»، والمتابع لمظاهرات الإخوان يلحظ أنها لم تكن إلا تعبيرًا حرًا عن رؤيتهم في الإصلاح بأسلوب حضاري، ليس فيه اعتداء على الممتلكات والأرواح، حتى الشعارات والهتافات لم تخرج عن حدود الذوق والاحترام، ليس مثل ما يفعل البعض في مظاهرات أخرى، فهل مع هذا يكون نصيب الإخوان الاعتقال، والحبس، والقتل، والتعذيب، والتضييق؟!

٥- أن المظاهرات في كل دول العالم المتحضر تتم بصورة راقية حضارية، وقوات الأمن تحمي المتظاهرين وترعاهم، وتوفر لهم كل السبل للحفاظ على أرواحهم والنظام العام، ولكن في بلادنا تحدث الغرائب والعجائب، فمجرد الشعور والإحساس بعقد مظاهرة يتم الاعتقال لمجرد الاشتباه في أشخاص يُعتقد أنهم سوف ينظمون هذه المظاهرة؛ بحجة تعكير الأمن العام، وإحداث شغب، وتعطيل مسيرة الحياة، وغير ذلك من التهم التي تغاير الواقع والحقيقة.

أقول لو أن رجال الأمن المصري تركوا المظاهرات، وقاموا بحمايتها لكانت الصورة أفضل لهم ولسمعة مصر في العالم مما يحدث الآن، ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، ويأبى هؤلاء إلا أن يعكروا صفو حرية الرأي والتعبير بشتى الوسائل والحجج الواهية، وليقرءوا إن شاءوا نص المادة (٤١) من الدستور: «الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تُمَس، ولا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه، أو حبسه، أو تقييد حريته بأي قيد،

أو منعه بأي قيد، أو منعه من التنقل».

٦- الحقيقة الأخيرة والمهمة أن مصر تحتاج إلى تكاتف الجهود للخروج من هذا المأزق الذي تعيشه، وخصوصًا في هذه المرحلة الحرجة، ولا بد أن يتترس النظام بشعبه ويتقوى به لمواجهة التحديات الضاغطة من الخارج، ولن يجد أخلص من أبناء شعبه من الإخوان، فالتاريخ والأحداث تؤكد ذلك، فالإخوان في كل أدبياتهم يؤكدون أنهم أحرص الناس على مصلحة الوطن، ولن يساعدوا الخارج للضغط على النظام مؤكدين على أنه لا بد أن يكون التغيير من الداخل عبر القنوات الدستورية والشرعية.

***

(٣)

من وراء تفجيرات شرم الشيخ ولندن؟(*)

ما حدث في مدينة شرم الشيخ - ولندن سابقًا - من تفجيرات أودت بحياة العشرات من المدنيين الآمنين في العام (٢٠٠٥م) وخلفت المئات من الجرحى والمصابين، أمرٌ لا يقره شرع ولا دين ولا قانون، وهو لا شكَّ يضر بالمصلحة العامة للوطن والمواطنين، والسؤال المطروح: من وراء هذه التفجيرات؟

الجماعات الإسلامية المسلحة، أم جهات خارجية تُريد أن تضرَّ بالأمن العام، وتدفع بتوجيه الاتهام إلى جهة بعينها؛ لتشويه صورة المسلمين وإلصاق التهم الجاهزة لهم، أم أنهم مجموعة من الشباب يدفعون بحياتهم إلى التهلكة من جراء ما يلمسونه في حياتهم من ضيق في سبل العيش، وعدم الاهتمام بمشاكلهم؟ كل هذه الأسئلة تحتاج إلى معرفة حقيقتها وماهيتها، وكما يقول علماء المنطق «الحكم على الشيء فرع من تصوره».

ومن المهم عدم التسرع في إلصاق التهم بفئة أو مجموعة أو جهة معينة بذاتها؛ لأن هذا العمل بشكله الضخم وترتيبه الدقيق، ووقته المختار، يدل على أن وراءه منظمة إرهابية لها هدف واضح في تشويه صورة العرب والمسلمين؛ لخدمة أغراض سياسية وضيعة مما يدفع البعض - دون تحقيق - للتسرع في الحكم، وتوجيه أصابع الاتهام هنا وهناك.

وعلينا أن ندرس أسباب الظاهرة، ونبحث عن علاجها في المجتمع الإسلامي، فالجماعات الإسلامية المسلحة حاولت في الماضي القيام بعمليات إرهابية متنوعة لترويع الآمنين، وذلك بناءً على فهم خاطئ للإسلام، وغياب الرؤية الصحيحة لحقيقته؛ ظنًا منهم أن ذلك يخدم الإسلام وأهله.

وهذا الفهم العليل لطبيعة الدين الحنيف يضر من عدة نواح منها:

١ - أنه منفر لا تحتمله طبيعة البشر العادية، ولا تصبر عليه، ولو صبر عليه قليل منهم

(*) نشرت بصحيفة «آفاق عربية» بتاريخ ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٥م.

لم يصبر عليه جمهورهم، والشرائع إنَّما تخاطب الناس كافة.

٢- أنه قصير العمر والاستمرار عليه في العادة غير متيسر، فالإنسان بطبعه ملول، وطاقاته محدودة، فإن صبر يومًا على التشدد والعسر، فسرعان ما يسأم ويدع العمل حتى القليل منه، أو يأخذ طريقًا آخر على عكس الطريق الذي كان عليه.

٣- أنه لا يخلو من جور على حقوق أخرى يجب أن تراعى، وواجبات يجب أن تُؤدى، وما أصدق ما قاله أحد الحكماء: «ما رأيت إسرافًا إلا وبجانبه حق مضيع».

أسباب التطرف:

ولعل من أسباب هذا التطرف في الفكر - من وجهة نظري - أمور كثيرة منها:

الأول: غربة الإسلام في دياره: فالمسلم الملتزم بتعاليم دينه في هذا العصر، وخصوصًا الشباب، يرى المنكر يستعلي، والفساد يستشري، والباطل يتبجح، وأجهزة الإعلام تشيع الفاحشة، ويرى المتاجرة بالغرائز على أشدها من أغان خليعة وصور فاجرة، وأفلام داعرة، كلها تصب في نهر الإغراء بالفسوق والعصيان، والتعويق عن الإسلام، ثم يرى الحكام الذين حملهم الله المسئولية عن شعوبهم يسيرون في واد غير وادي الإسلام إلا في الأعياد والمناسبات، ومن ناحية أخرى يرى هذا الشباب الظلم الاجتماعي، والتفاوت الطبقي الفاحش، أفراد يلعبون بالملايين وجماهير لا يجدون الملاليم.

وأساس هذا كله أن الإسلام بشموله وتكامله وتوازنه غائب عن الساحة، غريب في أوطانه، منكر بين أهله، معزولٌ عن الحكم والتشريع، وعن توجيه الحياة العامة، وفُرض على الإسلام أن يتقوقع في العلاقة بين المرء وربه، ولا يتجاوزها إلى العلاقات الاجتماعية، أو الدستورية، أو الدولية.

الثاني: الهجوم العلني والتآمر الخفي على الأمة الإسلامية: فلا يغيب عن الجميع ما يحدث من هجمات شرسة على ديار المسلمين ومقدساتهم في فلسطين، وأفغانستان، والعراق، وغيرها من بلاد المسلمين، وأهم من ذلك ما نراه من عدم تجاوب الحكومات

العربية والإسلامية مع هذه القضايا العادلة بالقدر المطلوب، بل نجد الإعراض عنها، أو التعتيم عليها، أو الوقوف مع خصومها، وتغليب المصلحة الإقليمية الضيقة على مصلحة الأمة.

وفوق كل هذا يقرأ الشباب المسلم ويسمع أن هذه المواقف السلبية من قضايا الإسلام داخل بلاده، إنما تضعها القوى المعادية للإسلام خارج بلاده، وأن حكامه ليسوا إلا أدوات في أيدي هؤلاء يحركونهم من وراء ستار فيتحركون، ويخوفونهم من الصحوة الإسلامية الفتية فيخافون ثم تدفعهم لضربها فيندفعون.

الثالث: مصادرة حرية الدعوة إلى الإسلام الشامل: فبعض الحكومات العربية والإسلامية ترتكب إثمًا كبيرًا بمصادرة حرية الدعوة إلى الإسلام الصحيح، باعتباره عقيدة ونظام حياة، والوقوف في وجه الداعين إليه، والعاملين لتحكيم شريعته وإقامة دولته، وتوحيد أمته، وتحرير أوطانه، ونصرة قضاياه، وتجميع الناس عليه، فليس معقولاً أن يُطلق العنان في أرض الإسلام لدعاة العلمانية والاشتراكية والليبرالية، وغيرها من المذاهب والفلسفات والأنظمة، وأن تنشأ لها أحزاب ومنظمات، وتنطلق باسمها صحف ومجلات. ويفرض الحظر على الإسلام المعتدل وحده، وهو صاحب الدار، وتوضع الكمائم على أفواه دعاته وحدهم، وهم المعبرون عن سواد الشعب وعن عقائد الأمة وقيمها.

الرابع: اللجوء إلى العنف والتعذيب لا يقاوم التطرف بل يخلقه: فحين تلجأ السلطات إلى استخدام العنف والتعذيب البدني والنفسي داخل السجون والمعتقلات التي يُساق الناس إليها ويعاملون فيها أدنى مما تُعامل الحيوانات في الحظائر، ففي داخل هذا الأتون لتعذيب البشر والتضييق عليهم ولد التطرف ونبتت فكرة التكفير، ووجدت في هذا الجو اللاهب عاملاً مساعدًا على الاستجابة له.

إنها سُنة الحياة المشاهدة: أن العنف لا يُولد إلا عنفًا، وشدة الضغط لا يكون من ورائها إلا الانفجار.

طريق العلاج:

الخطوة الأولى: على الحكام العرب والمسلمين أن يرجعوا إلى شرع الله، ويحكموا أوطانهم بالإسلام، وأن تأتي دساتيرهم وقوانينهم معبرة عن معتقداتهم وقيمهم وتقاليدهم، وأن تُصاغ مناهج التربية والتعليم وفقًا لها، وأن تسير أجهزة الإعلام والثقافة في اتجاه حمايتها وتثبيتها ونشرها، وأن توضع السياسة الاقتصادية والاجتماعية، والداخلية، والخارجية في إطارها وفي خدمة أهدافها.

والخطوة الثانية في طريق العلاج: فتح النوافذ لنسيم الحرية، حتى يُشيع في المجتمع الحريات العامة، وتظهر الأفكار إلى النور، فيمكن لأهل العلم وقتها مناقشتها وتسليط الأضواء عليها، فتثبت وتبقى إذا كان فيها الخير، أو تختفي وتذهب إذا كان فيها الشر، أو تعدَّل وتهذب إن كان من ورائها صلاح، بدلًا من أن تظل في الظلام، تلقن بلا مناقشة، وتطرح بلا معارضة، وتتفاقم وتستفحل يومًا بعد يوم، حتى يُفاجأ الناس بها، وقد شبَّت عن الطوق، ولم يشهدوا قبل ذلك ولادتها.

ومن أكبر الخطأ اللجوء إلى القوة والبطش؛ لتصفية أي فكر ومطاردة أهله، فإنه قد يختفي بالاضطهاد ولا يموت، ويكمن كمون النار في الكبريت ولا يزول.

***

(٤)

انفض السامر.. وماذا بعد؟ (*)

عشنا الأيام الماضية في زخم إعلامي كبير وتحليلات هنا وهناك، حول الانتخابات الرئاسية المصرية لعام (٢٠٠٥م)، وكان لدى المواطن اختيار مرشح من ضمن مرشحين، وبرع كل مرشح في عرض برنامجه وأفكاره بالطريقة التي يراها مناسبة، وبصرف النظر عن هذه البرامج ومدى مصداقيتها أتساءل: أين المواطن البسيط من هذا الحدث؟ أكاد أقطع أنه لم يهتم بهذه الزفة التي من الممكن أن نطلق عليها (فرح العمدة) لما صاحبها من طبل وزمر ولافتات براقة هنا وهناك ومؤتمرات ولقاءات في أرجاء مصر تنشر الوعود، وتعد بمستقبل باهر لكل مصري!

وقد التقيت بالكثيرين يوم الانتخاب، ودائمًا كان يقع نظري على الأصابع، حيث المادة الفسفورية - دلالة على الذهاب للاقتراع - وسألتهم لماذا لم تذهبوا إلى صناديق الانتخاب لاختيار الرئيس الذي يحكمنا في المرحلة المقبلة؟! فكانت الإجابات: (هيزوروها هيزوروها)، (ده كلام فارغ)، (أنا لم أذهب إلى الانتخابات ولا مرة)، (النتيجة معروفة)، (ما فيش فايدة)، (يا عمنا ده ديكور).

وحينما تأملت هذه الكلمات البسيطة وجدتها تعبر عن الروح العامة التي تصيب المواطن المصري من الانهزامية على مر العصور بسبب الضيق والعنت الذي يقابله في كل شيء، واللامبالاة بسبب عدم المصداقية في القول أو الفعل من قبل المسئولين.

وقد أعجبني كثيرًا فضيلة المرشد العام السابق للإخوان المسلمين الأستاذ محمد مهدي عاكف حينما سئل أكثر من مرة في القنوات الفضائية والصحف عن رأيه في هذه الانتخابات والمرشحين قال: أنا لا يهمني هذا الأمر، والذي يشغل بالي هو الرجل البسيط، وهذا الشعب العظيم، وأنا أريد منه أن يتحرك ويكون إيجابيًا.

(*) نشرت بصحيفة «آفاق عربية» بتاريخ ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٥م، وصحيفة «الغد» بتاريخ ٢١/ ٩/ ٢٠٠٥م.

نعم.. الشعب المصري شعب عظيم، ومصابر، ومبدع، ولكنه يحتاج لكي ينهض من كبوته إلى قيادة راشدة عاقلة، تأخذ بيده إلى مستقبل مشرق، وتدفعه إلى الأمام لتحقيق ما يصبو إليه.

ولذا أتوجه إلى الرئيس المنتخب أن يعطي أولوية للمواطن وأن يهتم به كإنسان، من خلال توفير مصادر العيش له بصورة تحفظ كرامته، وتوفير المناخ الحر الذي يعبر فيه عن رأيه دون قيد أو تهديد أو ترويع، وأن يضع يده في يد الشرفاء من أبناء هذا الوطن العظيم، وهم كثير لإنقاذ الوطن من عثرته، ورفع شأنه بين الأمم التي ما لبثت تهتم بالعنصر الفرد (الإنسان). تعرف ما له وما عليه.

سيادة الرئيس المنتخب: نحن عشنا فترة من الزمن ليست بالقليلة رأينا فيها انتشار الفساد والمحسوبية، وغياب الضمائر الحية في كل مؤسسة من مؤسسات الدولة حتى قيل: إن الفساد أصبح مؤسسة عصية على الإزالة.

وعليه أدعو سيادتكم إلى حسن اختيار من تولونه المسئولية معكم، وليكن بينكم وبين القوى الوطنية والشعبية تواصل مفتوح من أجل الوصول إلى غد أفضل مشرق يأمن فيه المواطن على نفسه وعرضه وماله، ودائمًا نذكر أن الله عز وجل جعل للحاكم العادل منزلة عظيمة يوم القيامة، ويظله بظله يوم لا ظل إلا ظله.

وما أعظم هذا الحاكم العادل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ الذي قيل عنه: حكمت فعدلت فأمنت فنمت يا عمر.

يا سيادة الرئيس: نحن نريد حاكمًا يتقي الله فينا، ويرفع عنا الظلم، ويحكم فينا شرع الله من خلال إعلام هادف وتعليم سليم، وثقافة تربي في المواطن قوة العقيدة وقوة الإرادة وحسن الأخلاق في المعاملات وغيرها، ولن يتحقق أمن ولا رخاء ولا حرية ولا استقرار إذا ترك التشريع للبشر. إن الخير كله لن يتحقق إلا بتطبيق كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وإن اللجوء إلى غير حكم الله يضعف الثقة بين الحاكم والمحكوم.

سيادة الرئيس: إن دوام التنظيم والتخطيط لن يكون إلا بقدر ما يعمل هذا التنظيم

والتخطيط على توفير مطالب الناس؛ فللناس مطالب ورغبات ولا يمكن أن يعيشوا في فوضى بلا نظم تحكمهم وبلا قوانين توجه تصرفاتهم وتوفر لهم حاجاتهم، وتنظم شئونهم وتوفر لهم الأمن والهدوء.. وكما قال الشاعر:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جُهَّالهم سادوا

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ القُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦].

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

* * *

(٥)

الإعلام المصري وحالة اللاحوار(*)

اتصل بي أحد الأصدقاء في الليلة التي تسبق الانتخابات التشريعية في مصر لعام (٢٠٠٥م)، وقال لي: هل ترى الفضائية المصرية الآن؟ قلت له: أنا في الخارج. فقال لي: هناك حالة حوار.. وحينما وصلت إلى المنزل ورأيت ما يحدث في البرنامج قلت لنفسي: هذا ليس بحوار؛ فالأسماء المطروحة وجدت أنها بين أمرين: إما متحامل على الإخوان بعلم وبدون علم، وإما ليس له رؤية واضحة ويسير في اتجاه الحديث فقط، وأهم القضايا التي طرحت في حالة اللاحوار ثلاث قضايا تشغل هؤلاء السادة وغيرهم، وهي:

١- شعار الإخوان المسلمين (الإسلام هو الحل).

٢- المشروعية للإخوان في الشارع السياسي.

٣- التمويل للجماعة من الداخل والخارج.

وحول هذه القضايا الثلاث أود أن أوضح الآتي:

القضية الأولى شعار (الإسلام هو الحل) رفعه الإخوان في انتخابات (٨٧) لأول مرة معتمدين على المرجعية الدستورية، حيث نص الدستور في مادته الثانية على أن، الدين الرسمي للدولة هو الإسلام، ولم يكن هذا الشعار فضفاضًا، كما يظن البعض، بل طبقه الإخوان في المحليات، والنقابات المهنية، ومجلس الشعب، وحظيت تطبيقاتهم بشهادة من عايشوه من خلال خدمات وبرامج قدمها الإخوان، لذلك كان التصويت لصالح البرنامج، في حين يحاول البعض ظلمًا الادعاء بأن الإخوان لا يحملون برنامجًا متكاملاً، وهناك نقطة أخرى أن كثيرًا من هؤلاء الإخوة لهم مرجعيات وأيديولوجيات مختلفة (ليبرالية - اشتراكية - علمانية)، ويأخذون على الإخوان تصريحهم بمرجعيتهم

(*) نشرت بصحيفة «المصري اليوم» بتاريخ ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٥م، وصحيفة «آفاق عربية» بتاريخ ١/ ١٢/ ٢٠٠٥م.

الإسلامية التي تمثل عموم الشعب المصري!

وأنا أعذر هؤلاء مع احترامي وتقديري لهم؛ لأن معظمهم تربى على موائد الغرب وأخذ عنهم، وللأسف لا يعطي فرصة للطرف الآخر لعرض فكرته بصورة صحيحة، ويأخذون من غير الإخوان ما يخطئ الإخوان.

والإخوان حينما رفعوا هذا الشعار لا يحتكرون الحقيقة، ولم يعادوا الآخرين ويخرجوهم من الإسلام - كما يظن البعض - ولكن الإخوان جماعة من المسلمين تدعو الجميع للتعاون من أجل الإصلاح والتغيير لمصلحة مصرنا الحبيبة، وهم أحرص الناس على تقديم غيرهم للدفاع عن القضايا العامة والإسلامية دون الاستئثار بها.

القضية الثانية: أنها جماعة محظورة ولا يجب أن يسمح لها بالتواجد في الشارع السياسي، أقول لكم: بالله عليكم.. هل الجماعة التي وجدت قبل النظام الجمهوري المصري منذ أكثر من ٧٧ عامًا تكون محظورة؟! وهل الجماعة التي ضحت برجالها في حرب فلسطين، والمقاومة في قناة السويس من قبل النظام الحاكم محظورة؟! هل الجماعة التي أفرزت هذا العدد الهائل من المتخصصين في جميع المجالات والمتواجدين في كل مؤسسات الدولة جماعة محظورة؟ هل الجماعة التي لا يوجد نص صريح قانوني بأنها محظورة جماعة محظورة؟ هل الجماعة التي يعرفها الشارع المصري بالطهر والنزاهة، والعمل الثقافي جماعة محظورة؟! كما قلت للدكتور عمرو عبد السميع في أثناء محادثتي معه تليفونيًا.

يا سادة.. هونوا على أنفسكم فالأمر أبسط من ذلك بكثير، وهو أن الشرعية تكون من الشعب المصري ولا تمنح من النظام الحاكم.

القضية الثالثة: التمويل لجماعة الإخوان المسلمين، هذا موضوع قديم حديث، فقد طرح من قبل في زمن الأستاذ البنا وأجاب حينها، فقال: إن تمويل الجماعة من جيوب الإخوان المسلمين، وأن الإخوان لا يمدون أيديهم إلى أي إنسان أو محتل أو مستعمر، فهل حرام على الإخوان أن يدعموا أنشطتهم من جيوبهم الخاصة، أم أنهم لا بد

أن يقدموا كشف حساب للجهاز المركزي للمحاسبات عن تمويلهم وصرفهم، وهم الجماعة المحظورة كما يدعي هؤلاء؟!

ولا يسعني في النهاية إلا أن أذكر كلمة مصطفى صادق الرافعي في «وحي القلم»: إذا كنت تشنق من يخالفك في الرأي، ففي رأسك عقل اسمه الحبل، وإذا كنت تقتل من يخالفك في الرأي ففي رأسك عقل اسمه السكين، أما إن كنت تأخذ وتعطي وتقنع وتقتنع ففي رأسك العقل الذي اسمه العقل.

* * *

(٦)

نظرة على المشهد السياسي المصري(*)

تمر مصر بمرحلة تاريخية مهمة وحرجة في الجانب السياسي لا تُنكر، فبعد أن كان الحاكم الأول والأوحد في العملية السياسية هو الاستبداد المطلق، أصبح هناك بصيص من الأمل في التغيير، وبصرف النظر عن السبب في ذلك هل هي الضغوط الخارجية أو الداخلية؟ المهم أن السفينة بدأت تتحرك ولو ببطء، وأصبح الرجال الذين كانوا من قبل يحملون راية الفساد والاستبداد، يروجون للحريات العامة والديمقراطية الواعدة، ويظهر ذلك على صفحات الصحف وشاشات الفضائيات، ولا يخفى علينا أيضًا أمران: **الأول**: تفاعل الشارع ولو بنسبة مع الحركات السياسية، ولعل ذلك يرجع إلى قلة نسبة الخوف والقهر التي أصابت الناس، وظهور بوادر التحدي لكل مظاهر الظلم والفساد، **والأمر الثاني**: مشاركة الإخوان المسلمين في العملية السياسية بشكل قوي ومنظم؛ مما أوجد زَخَمًا في الشارع السياسي وتنافسًا متنوعًا على الساحة.

كانت هذه بعض مظاهر الإيجابية في التحول الديمقراطي في مصر، الذي نأمل أن يستمر ويدوم في المراحل القادمة للانتخابات البرلمانية، ومع ذلك ظهرت سلبيات لا بد أن نقف عندها لنتعرف عليها، ومنها:

١ - انحياز الإعلام الحكومي لفئة بعينها ودفاعه عنها دون النظر إلى بقية القوى السياسية الموجودة على الساحة، ولها تأثير مهم وفاعل في حركة الشارع السياسي، وهذا الانحياز تمثل في الإشادة المطلقة ببرامج الحزب الحاكم، والهجوم المطلق على قوى المعارضة الفاعلة - وخصوصًا الإخوان المسلمين - وعدم إتاحة الفرصة لهم لتوضيح برنامجهم ورؤيتهم للإصلاح بحجة أنها جماعة محظورة!! وهذه النظرة القاصرة لا تُفيد مسيرة العمل الديمقراطي بأي حال من الأحوال.

(*) نشرت بصحيفة «آفاق عربية» بتاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥م، وبمجلة «المختار الإسلامي» بتاريخ ١/ ١/ ٢٠٠٦م.

٢- عدم تنقية جداول الانتخابات بشكل مكتمل، وعدم ربطه بالرقم القومي للمواطنين؛ مما أتاح للقائمين على العملية الانتخابية بالتلاعب في الكشوف، وساعد ذلك على ظاهرة القيد الجماعي التي تمت في أماكن كثيرة، منها الدقي، ومدينة نصر، والجيزة، لصالح مرشحي الحزب الحاكم، دون وضع أي اعتبار للقوى السياسية الأخرى.

٣- ظهور أعمال البلطجة بشكل لافت للنظر في معظم الدوائر الانتخابية بدافع من بعض المرشحين، سواء من الحزب الحاكم أو المستقلين؛ مما أدى إلى وقوع حالات خطيرة في معظم المحافظات، وقابل ذلك حياد جهاز الأمن السلبي الذي لم يساعد على حفظ الأمن وسير العملية الانتخابية بشكل هادئ في بعض الأماكن.

٤- انتشار ظاهرة شراء الأصوات وخصوصًا في الأماكن الفقيرة؛ حيث بادر كثيرٌ من المرشحين بدفع أموال تتراوح من (٢٠ - ٥٠٠) جنيه، ناهيك عن الأشياء العينية في بعض الأماكن من ثلاجات وأجهزة المحمول، والبطاطين، وغيرها، مما يساعد على غلبة رأس المال في العمل السياسي.

٥- سلبية بعض القضاة في بعض الدوائر، مما أتاح الفرصة للتدخل الأمني والحكومي لصالح مرشحي الحزب الحاكم في أماكن مختلفة، وظهر ذلك جليًا في دوائر عديدة، منها: الدقي، ومدينة نصر، وحدائق القبة، وكذلك التعنتُّ الذي ظهر في دائرة كرداسة وبعض دوائر محافظة الجيزة، وكذلك ما حدث في دائرة بندر دمنهور من قلب الحقائق وتغيير النتائج، وهذا لا يمنعنا أن نشيد بدور الشرفاء من القضاة، الذين وقفوا بكل حسم لأعمال التزوير وتغيير إرادة الناخبين.

كانت هذه لمحة على أهم الإيجابيات والسلبيات في المشهد السياسي المصري، ونأمل في المراحل القادمة أن نتخفف من السلبيات ونُعظم من الإيجابيات، وندفع في اتجاه العمل الديمقراطي النزيه والشفاف لمصلحة الوطن، ودفاعًا عن حقوق المواطنين، وهذا لن يتحقق إلا بتطبيق قواعد العملية الديمقراطية ومشاركة كل القوى الوطنية الفاعلة في الساحة السياسية.

***

(٧)

لك الله يا مصر!! (*)

المتابع لما يحدث في مصر في الآونة الأخيرة يشعر بضيق كبير في التنفس يكاد يخنقه، واضطراب في دقات القلب ربما يصيبه بالتوقف، وفوران في الدم يدفع إلى ارتفاع ضغطه، كل ذلك لما نراه من حرص حفنة تحكم مصر و تهيم نعليها لا هم لها إلا مصالحها الشخصية، والسيطرة الكاملة على مقدرات الأمة، وإذلال هذا الشعب العظيم، والاغتناء على حسابه.

وثالثة الأثافي ما حدث في مدينة الإسكندرية من أحداث شغب واقتحام البعض لأربعة كنائس أدت إلى مقتل قبطي ومسلم، وإصابة العشرات والادعاء بأن الذي قام بهذا العمل الإجرامي مختل عقليا، وذكر لي البعض ممن شاهد الموقف، بأن الشرطي الذي كان يقف لحماية إحدى الكنائس حينما أراد الشخص المتهم اقتحام الكنيسة لم يمنعه من ذلك، بل قام بمنع بعض المارة من الوقوف ضده.

تبادر إلى ذهني سؤال: لمصلحة من تحدث هذه الأعمال في هذا التوقيت بالذات؟! وخصوصًا أننا عشنا قرونًا مسلمين وأقباطًا حياة طبيعية لا فرق بيننا في المواطنة؛ لأننا نسيج واحد وشعب واحد، وكانت الإجابة الحاضرة في خلدي أن النظام يحاول من حين لآخر أن يوجد مبررات لتمديد العمل بقانون الطوارئ، بحجة إيقاف الفتنة الطائفية وأعمال الإرهاب.

هذا القانون المشبوه الذي حكمنا لأكثر من ٢٥ عامًا، وأدى إلى تخلفنا في كل المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية، لم يحقق الغرض الذي وضع من أجله، فعلى المستوى السياسي لا توجد أحزاب بالمعنى المتعارف عليه؛ لما يقوم به الحزب الحاكم من تضييق على تلك الأحزاب حينًا، وتفجيرها من الداخل أحيانًا،

(*) نشرت بموقع «مينا أون لاين» بتاريخ ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٦م.

وتهميش دور مؤسسات المجتمع المدني، و تقييد ا لعمل الطلابي في الجامعات، والنقابات المهنية، ناهيك عن تدخل الأمن في كل مظاهر الحياة في مصر، مما أصاب الحياة السياسية بالجمود والتخلف.

هذه الثقافة الاستبدادية لم يسلم منها أيضًا القضاة الشرفاء الذين كشفوا التزوير في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وتم إحالتهم لعدم الصلاحية، كما يتم اعتقال الأبرياء وإلصاق التهم المزورة بهم دون وجه حق، والتضييق على أرزاقهم بإغلاق الشركات الخاصة بهم وتشميعها، مما يؤدي إلى تسريح الكثير من العاملين! لتزيد نسبة البطالة في مصر. وأتساءل ويتساءل معي الكثيرون: لمصلحة من يحدث كل ذلك؟ هل هذا هو الفكر الجديد؟ لك الله يا مصر.

وإذا نظرنا إلى الحالة الاقتصادية نجد أنها متدهورة، حيث بلغ الدين العام ٧٠٠ مليار جنيه مصري، وتصل فوائده سنويًا إلى ٤٢ مليار جنيه، والمستفيد الوحيد من هذه المعاناة هم الأسياد الذين ملئوا بنوك أوروبا، وسويسرا بالمليارات، أما نحن العبيد فعلينا أن نذهب إلى الجحيم، أو نشرب من البحر، وما حدث في التعامل مع قضية العبارة، وعدم الحسم فيها وتهريب المسئول عنها إلى الخارج، خير دليل على مراعاة مصالح الأسياد على حساب العبيد.

وتأتي كارثة أنفلونزا الطيور لتؤكد على سياسة اللامبالاة التي تتبعها الحكومة في التعامل مع القضية، والإضرار الكبير بالثروة الداجنة والعاملين فيها، مع العلم أن بعض الدول الصغيرة مثل الأردن سيطرت على انتشار المرض.

كل هذه الأحداث وهي قليل من كثير يندى لها جبين الشرفاء الذين ينادون بالإصلاح في مصر، ولكن في المقابل طلعت علينا حفنة مأجورة من الصحفيين والكُتاب الذين لا هم لهم إلا تشويه صورة الشرفاء من أبناء هذا الوطن الذين ضحوا من أجل مصر ولرفعة مصر، من أمثال فضيلة المرشد العام السابق للإخوان المسلمين الأستاذ محمد مهدي عاكف، من خلال صحيفة مشبوهة يعلم الجميع هويتها وأغراضها، وبرنامج حالة إفلاس وحقد على الفضائية المصرية؛ ليشغلوا الشعب المصري بأشياء فرعية لصرفهم عن

القضايا الأساسية التي تهمهم.

يا سادة، اتقوا في مصر، وأهل وشعب مصر، وتجردوا من عباءة النفاق اللعين، وراجعوا أنفسكم، وأعدوا عدتكم حينما يسألكم رب العزة جل وعلا لماذا فعلتم ذلك، ولم تحافظوا على شرف وأمانة الكلمة؟!

ولكن حسبي أن هذه طبيعة الصراع بين الحق والباطل إلى يوم الدين، بين حزب الرحمن وحزب الشيطان، بين الذين يضحون بحريتهم من أجل حرية الآخرين، وبين من يضحون بكل شيء من أجل مصالحهم الشخصية.

يا سادة، عودوا إلى رشدكم، واتقوا الله فيما تقولون، ولتصبوا جام غضبكم على الفاسدين المفسدين الذين لا هم لهم إلا السيطرة على مقدرات الشعب وتوجيهها لمصالحهم الخاصة، واهتموا بقضايا الإصلاح في المجالات المختلفة، عسى أن يشفع لكم ذلك يوم العرض الأكبر.

وإن أنس فلا أنسى بعض الشرفاء الذين دافعوا عن فضيلة المرشد في الحملة المشبوهة والمفتعلة، منهم الأستاذ محمد حماد الكاتب في صحيفة «العربي» الناصري، والأستاذ ممدوح إسماعيل المحامي في مقالته في صحيفة «الأحرار» والأستاذ منتصر الزيات المحامي في برنامج حوار (إفلاس) على الفضائية المصرية.

***

(٨)

أبشر يا طويل العمر (*)

هذه عبارة تقال في بعض دول الخليج، حينما يأتي شخص عن حل مسألة ما أو قضية معينة، فيقال له: أبشر يا طويل العمر، إذا أراد المجيب التسويف لمدة طويلة أو ترك الموضوع من أصله.

تذكرت هذه المقولة حينما قرأت الحوار الذي أجراه الزميل سعيد الشحات مع الدكتور عبد المنعم سعيد في صحيفة «المصري اليوم»(١)، وقد انتابتني دهشة كبيرة من الدكتور عبد المنعم بصفته مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ويفترض أنه أكاديمي يهتم بالتحليل والتدقيق بشكل موضوعي، وخصوصًا أنه من دعاة الليبرالية التي ترفع شعار العدل والمساواة والحرية، ولي بعض الملاحظات على الحوار أتمنى أن يتسع لها صدر الدكتور عبد المنعم.

وهي:

١- أنك قررت أننا في مصر لا نعيش في أزمة، مبررًا ذلك بأن الأزمة تحدث حين تقع تناقضات كبيرة تقضي إلى حاجة ماسة للتغيير الفوري في النظام السياسي، ووفق التعريف الذي أوردته يتضح لنا أننا نعيش أزمة حقيقية، فلم يعد هناك قرار واضح إلا ما يقرره السيد الرئيس ويستحسنه، وأقرب مثال على ذلك ما حدث للطالبة آلاء فرج، فالإدارة التعليمية ووزارة التعليم والوزير لم يستطيعوا فعل شيء إلا بعد أن تدخل الرئيس، وأزمة الصحفيين وحبسهم في قضايا النشر دليل آخر على تهميش دور المؤسسة التشريعية، فالجميع من أعضاء الحزب الهمام أكدوا وألحوا على ضرورة حبس الصحفيين في قضايا النشر، ثم تدخل السيد الرئيس في

(*) نشرت بموقع «إخوان أون لاين» بتاريخ ١٩/ ٧/ ٢٠٠٦م، وموقع «المصريون» بتاريخ ٢١/ ٧/ ٢٠٠٦م، وصحيفة «النهوض» بتاريخ ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦.

(١) نشر بتاريخ ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦م.

اللحظة الأخيرة في نقطة واحدة لا تسمن ولا تغني من جوع.

ناهيك عن تعامل الحكومة مع الأزمات المتتالية مثل كارثة العبارة، وأنفلونزا الطيور، وازدياد معدلات البطالة، وأزمة القضاة، وانتشار الفساد الإداري في كل مؤسسات الدولة، ويسبق هذا وذاك سيطرة الحزب الوطني الحاكم، واحتكاره للسلطة منذ أكثر من ٢٥ عامًا، كأنه لا توجد في مصر أحزاب أخرى، أو أصحاب فكر ورؤية إلا في الحزب الحاكم، فهل هذا معقول في بلد مثل مصر ينعم بالكثير من أصحاب الكفاءات والخبرات؟!! ولعل تعبير الأستاذ فهمي هويدي في صحيفة «الشرق الأوسط»[1]. يؤكد هذا المعنى: بمضي الوقت وبصورة نسبية فإن السلطة نجحت في بسط هيمنتها على مختلف مؤسسات المجتمع، إذ ظل الجهاز التنفيذي بيدها، كما أنها هيمنت على وسائل الإ وعلى النشاط الاقتصادي ومن خلال الحزب الواحد تارة أو الأحزاب المصطنعة أخرى، تمت الهيمنة على الحياة السياسية.

فإذا كانت كل هذه المآسي لا تعني وجود أزمة، فما هي الأزمة إذن؟!

٢- حديث عن الخصخصة غيرَ مفهوم، فأنت ترى أن مصر لم تحدث فيها حتى الآن، خصخصة، فهي أكبر كذبة نصدقها، ولعلنا نحقق الخصخصة التي تريدها يادكتور في مصرنا بعد أن يباع كل شيء، فمع إيماني بفكرة الاقتصاد الحر، وإطلاق حرية الأفراد في الاستثمار الشريف دون المساس بمقدرات الدولة وحقها في امتلاك المشاريع العملاقة، إلا أنني لا أقر ما تفعله الدولة الآن من خصخصة الشركات وتسريح العمال بشكل غير معقول، وعدم معرفتنا أين ذهبت أموال الخصخصة التي بلغت (٧, ٣٤) مليار جنيه في الفترة من ١٩٩٦م حتى ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٦م حسب قول وزير المالية؟!!

يقول الدكتور حمدي عبد العظيم رئيس أكاديمية السادات - سابقًا - في صحيفة «الوفد»[2]: المفاجأة الأخطر أن الجهاز المركزي للمحاسبات الذي يعد حاليًا تقريرًا عن

(١) نشر بتاريخ ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٦م.
(٢) نشر بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦م.

الخصخصة تمت بعيدًا عن كشف كل أسرارها لسبب مثير وهو أن ٦٧٪ من عمليات الخصخصة تمت بعيدًا عن رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.

وقولك: إن منع الخصخصة هو الذي يزيد الفقراء فقرًا، ولو استمر الوضع في المستقبل على هذا النحو فسنرى فقراء أكثر، هذا هو المنطق المعاكس، فمن يمنع الخصخصة؟ أبشرك يا دكتور عبد المنعم، فمعظم مشاريع وشركات ومصانع الدولة تباع منذ سنوات بطريقة «خذ الفلوس واجري» مع الاعتذار للمسرحية لصالح المقربين من رجال الأعمال، وعلى المتضررين من العمال والموظفين اللجوء إلى القضاء.

٣- قولك: إن جماعة الإخوان حالة بين أسامة بن لادن والأحزاب المسيحية الديمقراطية في الغرب القائمة على أساس أخلاقي، يفتقر إلى الدقة والموضوعية خاصة من رجل له كفاءته العلمية والبحثية. وأقول إن الإخوان المسلمين هيئة إسلامية جامعة تقوم على ثوابت أساسية مستقاة من الإسلام العظيم بمصدريه القرآن والسنة، ولا تعرف الأساليب الملتوية، واقرأ إن شئت رسائل الأستاذ البنا وكل أدبيات الإخوان؛ لتتعرف على منهج الإخوان المسلمين وعلى حقيقة موقفهم من كل القضايا، أما قضية ربط الإخوان بما يقوم به أسامة بن لادن من أعمال عنف وغيرها، فالإخوان ومنذ ظهور فكرتهم في عام (١٩٢٨م)، لا يقرون بأي حال من الأحوال أعمال العنف وليس هذا منهجهم، ووسيلتهم الأساسية لنشر فكرتهم الدعوة بالتي هي أحسن، مع إقرارهم بالمقاومة المشروعة للدفاع عن الأرض والعرض ضد المحتل، وأتمنى عليك يا دكتور أن تأتي بنص للإخوان أو حديث يختلف مع مبادئهم ومنهجهم.

وإن كنت تقصد انتشار دعوة الإخوان بين الفقراء، فهذا قول يجانبه الصواب فتاريخ الإخوان وطبيعة دعوتهم وتواجدهم في كافة شرائح المجتمع وعبر أكثر من ٧٠ دولة - بفضل الله - يؤكد أن هذه الدعوة هي دعوة كل الناس على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية، والثقافية، والعمرية.

٤- أما عن قضية التوريث فقد أشرت في البداية إلى أنك ضد التوريث، وهذا أمر

محمود منك، ثم أعقبت حديثك بقولك لا أعتقد أن هناك توريثًا من الأصل، وأصدق الرئيس مبارك والسيد جمال في نفيهما ذلك، ولكن الواقع يشهد بغير ذلك، والترتيبات التي تحدث داخل النظام ومؤسسات الدولة تدل على أن التوريث يسير بخطى سريعة، ولعل الأستاذ هيكل، والأستاذ فهمي هويدي، والأستاذ سلامة أحمد سلامة، والأستاذ صلاح حافظ - يرحمه الله - والكثيرين من كُتابنا المرموقين، أكدوا ذلك، فهل ترى معي أن تعديل نص المادة ٧٦ من الدستور بشروطها التعجيزية على النحو الذي يجعل مرشح الحزب الوطني هو اللاعب الوحيد في انتخابات الرئاسة، ليس له علاقة بالتوريث؟! وهل اعتقال كل من يعترض على هذه الفكرة من الإخوان وغيرهم من القوى السياسية الأخرى وتلفيق القضايا لهم ليس من علامات التوريث؟! وهل تأجيل انتخابات المحليات، وتمديد العمل بقانون الطوارئ الذي لم ينفصل عن هذا النظام منذ ظهوره لا يؤدي إلى التوريث؟! وهل تعامل النظام مع ملف القضاة والصحفيين واختصامه لكل فئات المجتمع لا يؤدي إلى التوريث؟!

وها هو الأستاذ صلاح الدين حافظ يصف هذه الحالة بخيانة الديمقراطية في صحيفة «الأهرام»[1]، فيقول: أشم رائحة الخيانة.. خيانة الديمقراطية، بل ألمسها وأراها رأي العين تبدو واضحة، وهو أمر مزعج بكل المقاييس.. وها نحن لا نراوح مكاننا، نتقدم خطوة ونتراجع خطوة، نسمع حديثًا سياسيًا، وإعلاميًا صاخبًا، حول الإصلاح الديمقراطي، فنصدقه ونسانده، لكننا حين نراجع الحسابات لا نكاد نجد تقدمًا عمليًا، أو نلحظ إنجازًا واضحًا، ينقلنا بالفعل وليس بالقول إلى مكانة أفضل.

أتمنى أن يصدق اعتقادك يا دكتور عبد المنعم بعدم التوريث وحينها سأحييك تحية خالصة وأقدم لك جزيل الشكر والعرفان، وخصوصًا أنك من المبرزين في لجنة السياسات!!

(١) نشر بتاريخ ٣١/ ٥/ ٢٠٠٦م.

وفي نهاية هذه السطور أرى أن المخرج الوحيد لما نعاني منه الآن، هو تكاتف كل القوى الحية من أحزاب سياسية وقوى وطنية متنوعة ومنظمات المجتمع المدني لوضع رؤية موحدة لإنقاذ مصرنا الحبيبة من الضياع؛ لأن التحديات كبيرة في الداخل والخارج، وعلى كل منا ألا يظن أنه يحتكر الحقيقة، وما أجمل ما قاله الإمام الشافعي في هذا السياق: رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب.

والاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية.

***

(٩)

إلى الله المشتكى!! (*)

مسكين الشعب المصري، فما يكاد يخرج من مشكلة إلا ويقع في كارثة، فمن كارثة قطار الصعيد، إلى كارثة العبارة، إلى أنفلونزا الطيور، إلى حادثة قطاري قليوب الذي راح ضحيتها ما يقرب من ٦٠ شهيدًا، و٢٠٠ مصاب، إلى ازدياد نسبة البطالة، وزيادة الأسعار وخصوصًا الوقود، إلى تدهور الحالة الاقتصادية، وزيادة حالة الاحتقان السياسي في الشارع المصري، وانتشار الفساد الإداري في كل مؤسسات الدولة، نتيجة للسياسات التي يتبعها النظام الحاكم، ولفت نظري تعبير أحد المشاهدين لبرنامج العاشرة مساءً على قناة دريم في مداخلته بقوله: إننا وصلنا إلى حالة الكحرتة، وهذا التعبير شائع في الصعيد بالكحراتة بمعنى النزول من الأعلى إلى الأسفل - حسب توضيح الزميل العزيز الدكتور ضياء رضوان بصفته رجل قناوي أصيل - والسؤال المطروح: هل السياسة التي ينتهجها النظام الحاكم وحكومته تسير في الاتجاه الصحيح؟! أم أن المشكلة في قوى المعارضة وحركات التغيير؟ أم أين الخلل؟

أتصور أن هناك عوامل كثيرة أدت إلى الحالة التي وصلنا إليها أذكر منها:

١ - طريقة تعامل النظام المصري مع الشعب تنم عن عدم الاهتمام من قريب، أو من بعيد بمشاكله، والدليل على ذلك التعديل الوزاري الأخير، فكل المحللين أجمعوا على غياب الرؤية الصحيحة لهذا التعديل، والذي شغل القيادة السياسية هو تكريم من كان له دور بارز في الانتخابات الرئاسية وهو المستشار ممدوح مرعي الذي كان يختصمه معظم القضاة، وكما قال الأستاذ سليمان جودة في صحيفة «الوفد»[1]: إن النظام يريد أن يقول للشعب موتوا بغظيكم، وبعض الكُتاب - وهم قليل - ذكر أن هذا التعديل جاء في وقته

(*) نشرت بموقع «إخوان أون لاين» بتاريخ ٤/ ٩/ ٢٠٠٦م، وصحيفة «الغد» بتاريخ ٦/ ٩/ ٢٠٠٦م، وصحيفة «الأسبوع» بتاريخ ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

(١) نشر بتاريخ ٣٠/ ٨/ ٢٠٠٦م.

ومكانه، مثل الأستاذ خالد إمام في صحيفة «روز اليوسف» حيث قال: بكل المقاييس فإن التغيير المحدود الذي تم الأحد الماضي جاء في وقته ومكانه!! كأنه لا يعيش في مصر.

٢- الشغل الشاغل للقيادة السياسية تمرير موضوع التوريث إلى السيد جمال مبارك، كأنه لا يوجد في مصر أي شخص يناسب هذا المنصب المهم سواه، والدليل على ذلك تعديل المادة ٧٦ من الدستور بشكل أساء إلى سمعة مصر، وتمديد العمل بقانون الطوارئ، وتأجيل الانتخابات المحلية برغم الفساد المستشري فيها حتى وصل إلى الرُكب، وتدخل السيد جمال مبارك بشكل واضح في كل مؤسسات الدولة من خلال لجنة السياسات بالحزب الوطني، وتزوير الانتخابات البرلمانية لدرجة أن المستشار هشام البسطويسي صرح بأن الانتخابات البرلمانية تزور منذ عام ١٩٥٢م وحتى الآن.

٣- تعامل النظام المصري مع المعارضة بطريقة استبدادية، فالأحزاب أصبحت عددًا في الليمون كما يقال في المثل العامي، فلا يستطيع أي حزب عقد مؤتمر جماهيري لشرح برنامجه وعرضه على الشعب، والحزب الذي يعارض سياسة الدولة يتم التعامل معه بطريقة بوليسية كما حدث مع حزب الغد، وحزب الوفد، وحزب الأحرار، وسابقًا حزب العمل، وعدم السماح بتكوين أحزاب جادة، والذي يُسمح له أحزاب تابعة للنظام بصورة أو بأخرى من خلال لجنة الأحزاب المخالفة للدستور.

٤- التضييق على جماعة الإخوان المسلمين برغم وجود ٨٨ نائبًا لهم في مجلس الشعب، بحجة أنها جماعة (محظورة!) قانونًا، وكان آخرها اعتقال مجموعة من القيادات الإخوانية، على رأسهم الدكتور محمود عزت الأمين العام للجماعة، والأستاذ لاشين أبو شنب عضو مكتب الإرشاد، والمصاب بشلل نصفي، واقتحام بيوتهم وأخذ متعلقاتهم الشخصية، والغريب أنه لأول مرة يتم محاصرة نقابة أطباء الغربية وتشميعها بحجة وجود مستندات خاصة بالدكتور مصطفى الغنيمي المقبوض عليه في نفس القضية، والهدف من ذلك تحجيم الجماعة لعدم التحرك في الشارع، وتوجيه رسالة للنواب بعدم محاربة الفساد الذي ينخر في مؤسسات الدولة.

٥- التبعية شبه الكاملة للإدارة الأمريكية، مما أفقد مصر مكانتها على المستوى الإقليمي والدولي، ولعل أقرب شاهد على ذلك موقف النظام المصري من حرب لبنان وحزب الله، وعدم التفاعل مع الشقيقة لبنان بالنصرة أو التأييد، أو إبداء الموقف المناسب، وكذلك في فلسطين، والعراق، فقد غاب التنسيق بين القوى الداخلية في فلسطين بطريقة واضحة، ويُرجع بعض المحللين هذا الغياب لتمرير موضوع التوريث، بشرط التعامل مع الملفات الإقليمية بطريقة تُرضي أمريكا، على أن تتغاضى الإدارة الأمريكية عن الإصلاحات السياسية في مصر.

***

(١٠)

منظومة الفساد.. من الاستثناء إلى الأصل(*)

للشعب المصري تاريخه في مواجهة الصعاب، ولكنه يعاني معاناة شديدة منذ أكثر من نصف قرن وخصوصًا في السنوات الأخيرة بسبب الاستبداد والغطرسة المستشرية في مؤسسات الدولة كافة، والحاكم الفرد يتحكم في مصير كل القرارات السياسية، بمعنى آخر لا توجد مؤسسية لإدارة الدولة فما يقره الرئيس هو عين الصواب ومن يخالفه يتهم بأنه لا يفهم ولا يعلم شيئًا في السياسة، ومصيره الإهمال إن لم يكن الاعتقال والتضييق المتعمد في كل شيء.

ومن الأمثلة التي تدعم استشراء الاستبداد والفساد في الآونة الأخيرة التشويه المتعمد للمادة ٧٦ من الدستور، و تمديد العمل بقانون الطوارئ، وتأجيل الانتخابات المحلية لعامين آخرين، من أجل الانفراد بالسلطة والتمهيد للعملية الشهيرة المعروفة باسم التوريث، واعتقال الشرفاء المخلصين من أبناء هذا الوطن وتعطيل الدستور بإصدار قوانين مشوهة مثل قانون السلطة القضائية، وقانون حبس الصحفيين في قضايا النشر لحماية الفساد والمفسدين، وتزوير إرادة الأمة في الانتخابات البرلمانية والطلابية والغرف التجارية وغيرها.

ولعل التقرير الأخير الذي أشرف عليه الدكتور عبد الوهاب المسيري - يرحمه الله - حول الفساد في مصر وصدر عن حركة كفاية خير دليل على ذلك، إذ أشار إلى ضياع العديد من فرص التنمية، وتبديد الطاقات وخراب المؤسسات، وهجرة العقول والكفاءات، وخراب قائم لا يمكن لوطن أن ينهض دون وضع حد له، ومن أهم ملامحه:

- أن الإحصاءات الصادرة عن هيئة النيابة الإدارية تؤكد أن إجمالي عدد قضايا الفساد داخل أجهزة الحكومة التي وردت إليها عام ٢٠٠٥م، فقط بلغت ٧٢ ألفًا و٥٩٣ قضية، منها ١٠ آلاف و٨٥٣ قضية تشكل جرائم جنائية أبرزها اختلاس المال العام، أو الاستيلاء عليه والرشوة والتزوير.

(*) نشرت بموقع «المصريون» بتاريخ ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦ م، وصحيفة الأسرة العربية، بتاريخ ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٦م.

- احتلت مصر الترتيب رقم ٧٣ من ١٣٣ دولة أجرى على مؤسساتها المالية ١٦ مسحًا عن معدلات الفساد والتأكد من شفافية المعاملات المالية للقطاع الحكومي والخاص.

- هناك وقائع وشبهات حول رموز النظام السياسي وحصول بعضهم على رشاوي، وحصص مجانية تصل إلى ٥٠٪ في رأس مال كبرى الشركات التجارية والصناعية بمصر، هذه الممارسات أدت إلى أن هذه الشركات أصبح يتهددها خطر الإفلاس والانهيار، إضافة إلى طرد نسبة كبيرة من العاملين بها، مما أسهم في زيادة نسبة البطالة وارتفاع معدلات الكساد في الأسواق.

- هناك من الوزراء من يستغل نفوذه للاستيلاء على أراضي وممتلكات الدولة، ومنهم من نصب على الشعب.. وتلقى عمولات ورشاوي بمئات الملايين، وهناك من يهرب ويتاجر في الآثار.

- وجود نماذج من الفساد الإداري في أكثر من موضع منها:

تزوير الانتخابات، وتمديد العمل قانون الطوارئ، وانتهاكات حقوق الإنسان المصري على مختلف الأصعدة، والمحاباة لبعض المقربين من النظام سواء عن طريق تسهيلات خاصة تمنح لهم، أو احتكارهم لعدد من المشاريع الأساسية أو تسهيل القروض بلا ضمان.

- وفي قطاع الزراعة: تميز بتوالي عمليات إفساده على مختلف المستويات بدءًا من المبيدات الفاسدة، أو المواد المسرطنة إلى تدمير عدد من السلع المهمة للاقتصاد المصري.

- وفي وزارة الداخلية: بدءًا من طرق الالتحاق بكليات الشرطة، والموافقة الأمنية عند التعيين للمواطنين البسطاء أو التعذيب، وربما القتل داخل أقسام الشرطة إلى توريط عدد من القيادات الأمنية في التعاون والتسهيل للكثير من الأعمال الممنوعة.

فساد النظام الصحي أخلاقيًا بثبوت استيراد أدوية فاسدة، وفساد الخدمات وشبه خراب أغلب المستشفيات الحكومية في أغلب الأقاليم.

ولو حاولنا التعرف على أسباب هذا التحول في منظومة الفساد من مجرد أحد مظاهر الأداء إلى آلية رئيسية من آليات العمل السياسي والاقتصادي، وبخاصة خلال ربع القرن الأخير نجد التالي:

١ - ضعف كل مؤسسات الدولة بسبب سيطرة القيادة السياسية، وأعوانها عليها سياسيًا وإداريًا، فالجميع يسُبّح بحمدها، وما يصدر منها هو الحق وغيره الباطل، وعلى كل مؤسسات الدولة أن تسير في هذا الفلك.

٢- غياب الديمقراطية بمعناها الحقيقي المتضمن للتغيير وتداول السلطة، وقصر الديكور الديمقراطي على التصريحات الرنانة والمعسولة من بعض المسئولين التي لا تمت إلى الواقع بصلة، والسماح بحرية الصراخ، مع حصار الأحزاب داخل مقراتها وفقدانها للتواجد في الشارع، وفقدان الأمل في التغيير الديمقراطي عبر صناديق الانتخاب في ظل التزوير الفاضح والتدخل السافر في الانتخابات، وعدم إتاحة الفرصة للقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالإسهام في التغيير للأصلح.

٣- التوسع في الحصول على القروض والمعونات الأجنبية، وما سببته من إفساد لموظفي الدولة على جميع المستويات، ولعل بعض منظمات حقوق الإنسان وتمويلها الأجنبي كانت مظهرًا لتسرب الفساد إلى النخب المثقفة والطلائع الشعبية.

٤- سياسة الخصخصة وتحويل شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص وما يشوب هذه السياسة من فساد في تقييم الشركات بشكل فاضح لصالح بعض المستثمرين سواء من الداخل أو الخارج، ولعل ما أثير حول بيع بعض الشركات مثل عمر أفندي وغيرها لدليل على إهدار جزء من ثروة مصر لصالح بعض المصالح الضيقة.

٥- استمرار عجز الميزان التجاري والتوسع في الاستيراد بلا ضوابط حتى وصل حجم الواردات في مصر إلى ٢٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥م.

٦- التوسع في الإقراض المصرفي بلا ضوابط حتى تضخمت مديونيات القطاع الخاص، وهرب كثير من رجال الأعمال للخارج وعجز آخرون عن سداد ديونهم.

٧- زيادة الارتباط بين الجنيه المصري والدولار الأمريكي، وتزايد المضاربات على الجنيه من شبكات دولية لغسيل الأموال واستغلال شركات الصرافة في هذه العمليات في ظل غياب تشريع لمراقبة غسيل الأموال، والانهيار الحاد في البورصة المصرية لمصلحة

بعض رجال الأعمال المتزاوجين مع السلطة.

٨- الحمى الاستهلاكية التي تصاعدت خلال السنوات الأخيرة وزيادة الدعاية والإعلان لمختلف المنتجات العالمية، ويكفي أن نتأمل ظاهرة انتشار الهواتف المحمولة، لنعرف كيف أثرت العادات الاستهلاكية والضغوط الأسرية على الكثيرين للعمل ضمن آلية الفساد.

٩- تخلي الدولة عن تقديم العديد من الخدمات العامة خاصة في مجالي التعليم والصحة، وانتشار التعليم الخاص، والمستشفيات الخاصة، وما تمثله من ضغوط على ميزانية الأسرة المصرية.

١٠- انتشار الوساطة والمحسوبية وسيادة الشعور بأن القانون لا يطبق إلا على الفقراء بينما الاستثناءات هي من نصيب العائلات الحاكمة التي يزداد نفوذها؛ لتشكل دوائر الثروة والحكم في مصر، ولتعمل بشكل خارج القانون وفوق القانون.

١١ - سيادة الشعور بالاغتراب لدى المواطن العادي، وظهور قضايا فساد بين بعض القضاة مما يؤدي للشعور بغياب العدالة وضعفها وسقوط قطاعات واسعة من الشباب فريسة البطالة والمخدرات.

لكل هذه الأسباب وغيرها تحول الفساد من ظاهرة عارضة في مصر إلى جزء أصيل من آليات النظام السياسي والاقتصادي الحاكم ورغم تعدد الأجهزة الرقابية وتقديم عدة قضايا للقضاء وصدور أحكام مشددة فيها فسوف يظل الفساد سمة من سمات النظام المصري ما لم يقدم على إحداث تغييرات جذرية في سياسات الحكم تبدأ بوجود ديمقراطية حقيقية يشعر من خلالها المواطن بالقدرة على التغيير، ويشعر الجميع أنهم متساوون أمام القانون، وأنه لا يوجد شخص فوق القانون، وبدون ذلك سنظل نتابع قضايا الفساد التي تنتشر في مصر كما نتابع بعض مسلسلات التلفاز المصري التي أصابتنا بالملل.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

***

(١١)

ظاظا والسياسة والرئاسة (*)

لا مراء في أن موضوع الفن موضوع في غاية الخطورة والأهمية؛ لأنه يتصل بوجدان الشعوب ومشاعرها، ويعمل على تكوين ميولها وأذواقها، واتجاهاتها النفسية، بأدواته المتنوعة والمؤثرة، مما يُسمع أو يُقرأ، أو يُرى أو يُحس أو يُتأمل.

وقد استوقفني الإعلان الخاص بفيلم ظاظا الذي يصور فيه الممثل الكوميدي هاني رمزي دور الرئيس الذي يسعى لمصلحة شعبه وأمته من خلال حل مشاكلهم اليومية، فقررت مشاهدته للتعرف على طبيعة الفيلم، برغم المشاغل وضيق الوقت، ولفت نظري عدة أمور منها:

* أن سعيد ظاظا وهو نموذج للمواطن المصري المطحون، نشأ في بيئة فقيرة وعادية كمعظم أبناء الشعب المصري، وفُصل من عمله، ولم يجد عملاً يساعده على الزواج من خطيبته، وكلما ذهب للبحث عن عمل لم يجد سبيلاً إلى ذلك، وانتهى به المطاف أن يعمل بودي جارد (حماية) لإحدى المذيعات برغم حصوله على بكالوريس تجارة، وهذا هو حال معظم - إن لم يكن كل - الخريجين في عصر الحرية والديمقراطية!

وفي أثناء هذه الفترات كانت المذيعة تقدم برنامجًا عن الانتخابات الرئاسية مع وزير الداخلية - طبعًا في الفيلم - للتعرف على المرشحين وبرامجهم الانتخابية، ولكنها لاحظت أنه لم يترشح أي شخص مع السيد الرئيس (كمال الشناوي) للخوف الشديد لما سوف يحدث له بعد الترشح، برغم المبلغ الكبير المرصود لكل مرشح، فطرحت على السيد الوزير فكرة ترشيح سعيد ظاظا، فوافق في التو، وعرضت الموضوع على ظاظا فواق المسكين لشدة حاجته، متخيلاً أن الأمر سيمر مرور الكرام.

بدأت فصول المسرحية الهزلية في الانتخابات الرئاسية، وتم عقد مناظرة بين السيد

(*) نشر بموقع «إخوان أون لاين» بتاريخ ١١/ ٩/ ٢٠٠٦م، وصحيفة «النهوض» بتاريخ ١٢/ ٩/ ٢٠٠٦م، وموقع «المصريون» بتاريخ ١٦/ ٩/ ٢٠٠٦م.

الرئيس وسعيد ظاظا، بدا فيها الرئيس واثقًا من نفسه، نتيجة دفع بطانة السوء له بأنه سوف يكتسح هذه الانتخابات بنسبة كبيرة، وأن برنامجه معروف لكل طوائف الشعب، ومن ثم فهو الأحق بالفوز، في حين ظهر ظاظا مضطربًا في البداية، ولكنه في ذات الوقت يريد أن يفعل شيئًا لمصلحة الشعب.

* كان تعبير ظاظا صادقًا، حيث حمل همَّ الشعب، وعبّر عن نيته في إصلاح الأوضاع الداخلية، والعمل من أجل نهضة شعبه وحل مشاكله اليومية، تأثر الجمهور بحديث ظاظا، وأخذوا يهتفون له برغم وجود السيد الرئيس الذي قضى في الحكم سنوات طويلة، دمر فيها كل مؤسسات الدولة مما جعل الناس يبحثون عن أي مُخلّص لهم ولو كان سعيد ظاظا الرجل الذي ليس لديه دراية بالسياسة.

جرت الانتخابات بطريقة ديمقراطية ونزيهة من خلال صناديق زجاجية طبعًا نتيجة للضغوط الخارجية على الرئاسة - حسب ما ورد في الفيلم - ومع ذلك أصرت بطانة السوء المحيطة بالسيد الرئيس أنه لا محالة فائز بالانتخابات، وبعد الفرز ظهرت المفاجأة بفوز سعيد ظاظا برئاسة الجمهورية على السيد الرئيس.

كان سلوك ظاظا طبيعيًا يسير بين الناس ويختلط بهم ويحل مشاكلهم بنفسه، ولا يترك فرصة للمحسوبية أو الوساطة، وأراد أن يكون لبلده دور إقليمي بارز، فاجتهد في الحصول على الطاقة النووية للرد والدفاع عن وطنه، وحينما علم السفير الأمريكي بذلك أمر بقتله، وكانت النهاية بموت الرئيس ظاظا بين شعبه.

في نهاية الفيلم قلت: عاش الرئيس ظاظا، فقد كان محبًا لوطنه حريصًا على شعبه، وتمنيت أن يكون الرئيس ظاظا يحكمنا؛ ليخرجنا مما نحن فيه من مشاكل وكوارث، كما تمنيت أيضًا أن تكون الدراما التي تُعرض على شاشات السينما المصرية هادفة يخرج منها المشاهد في النهاية بقيمة أو معنى جميل، وهذا ما يدعو إليه الإسلام الذي يحيي الشعور بالجمال، ويؤيد الفن الجميل، بحيث يصلح ولا يفسد، ويبني ولا يهدم.

***

(١٢)

المنع من السفر في دولة اللاقانون(*)

تمر مصر بأزمة حقيقية يعاني منها المجتمع المصري بكل فئاته وأطيافه ومؤسساته، ويأتي ذلك لغياب دولة القانون، وسيطرة الثقافة والممارسة الاستبدادية والدكتاتورية على كل مقدرات الدولة لمصلحة فئة معينة لا يهمها إلا مصالحها الشخصية، ولا تضع اعتبارًا للمواطن ا لمصري مهما كان شأنه، هذه الثقافة أوصلتنا إلى حالة الاحتقان الشديد التي لم يسبق لها مثيل في تاريخنا المعاصر، فقد تخلفنا في كل المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية، والثقافية، والاجتماعية، وانتشرت ظاهرة الفساد في كل مؤسسات الدولة، وزادت حالة الكبت والتضييق على الحريات العامة والخاصة.

ولعل الأستاذ فهمي هويدي قد عبر عن ذلك في صحيفة «المصري اليوم»[1] بقوله: إن الرئيس مبارك ضد أي نوع من التغيير. قرأت ذلك وقلت في نفسي: هذا النظام لا يحترم أحدًا، ولا يعرف إلا لغة واحدة، وخصوصًا مع المعارضين لسياسته التي أدت إلى ما نحن فيه، وهي لغة التنكيل والاعتقال لرموز هذه الأمة المخلصين لها، من أمثال الدكتور محمود عزت الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين، والدكتور محمد مرسي عضو مكتب الإرشاد، والدكتور عصام العريان القيادي البارز في الجماعة، وغيرهم من خيرة المجتمع، وأخيرًا وسيلة المنع من السفر لقيادات الجماعة الذي يخالف المادة (٤١) من الدستور التي تنص على أن: الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه، أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل.

وتأكدت هذه المعاني بعد المماطلة التي جرت مع فضيلة المرشد العام السابق للإخوان المسلمين الأستاذ محمد مهدي عاكف والوفد المرافق له من الإذن بالسفر للعمرة، ثم المنع، وقلت: لمصلحة من يعمل هذا النظام؟ هل يعمل لخدمة الأجندة الأمريكية في

(*) نشرت بموقع «المصريون» بتاريخ ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٦م، وصحيفة «الأسبوع» بتاريخ ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.
(١) نشر بتاريخ ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

المنطقة التي لا تريد أن يعلو الصوت الإسلامي في أي مكان؟! أم لمصلحته الشخصية التي يسعى إليها من خلال تمرير قضية التوريث، ومعاداة كل شرائح المجتمع؟!

وقلت: لعل النظام المصري يريد أن يرسل رسالة إلى الإخوان مفادها أنه يجب عليهم التوقف عن المطالبة بالإصلاح والتغيير.

لكن تجاوب الإخوان مع تلك الرسالة أمر مستبعد، بل أعتقد أن هذه الرسالة خطأ جسيم لعدة أسباب:

* أنها لن تمنع الإخوان من المضي قدمًا للمطالبة بالإصلاح والتغيير الشامل في مصر عبر الوسائل السلمية والدستورية، والقانونية، مهما كلفهم ذلك من تضحيات، بالتعاون مع كل القوى الحية والشريفة في مصر.

* هذا التصرف لن يزيد الإخوان إلا تمسكًا بفكرتهم الإصلاحية، ولن يفت في عضدهم، بل سيدفعهم إلى مواصلة نشاطهم في كل المجالات لخدمة الشعب المصري بكل فئاته.

* هذا التصرف - غير المسئول - يسئ إلى سمعة مصر في الداخل والخارج، وهؤلاء يغيب عنهم أن وسائل الاتصال من فضائيات وإنترنت وصحف، ومراكز بحوث، وغيرها في كل أنحاء العالم قربت المسافات بين الشعوب، وهي تتواصل بالفعل مع المرشد العام، ومع قيادات الإخوان المسلمين.

* منع شخصية كبيرة لها مكانتها ومنزلتها على المستوى العالمي كالمرشد العام للإخوان المسلمين يدل على أن هذا النظام لا يقيم وزنًا لأحد من الشعب، والذي يشغله بالدرجة الأولى أمنه ومستقبله من خلال تمرير ملف التوريث، وضمان مصلحة مجموعة على حساب الشعب المصري كله.

* أنه إذا كان النظام المصري يظن أن الإخوان بهذا التضييق من الاعتقالات والملاحقة، والمحاربة في الأرزاق، والمنع من السفر يدفعهم إلى التخلي عن دورهم في الإصلاح فهذا وهم كبير.

وحسبنا قول الله عز وجل: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللهُ وَاللهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠].

* * *

(١٣)

حكاية معتقل سياسي(*)

بدأت الحكاية يوم الثلاثاء ١٣ مارس ٢٠٠٧م، وانتهت ١٦ سبتمبر ٢٠٠٧م، من مزرعة طرة إلى وادي النطرون (٢)، وهي تقريبًا حكاية كل سياسي في مصر، وكل مشغول بالرأي العام، يريد لبلده ووطنه العز والتقدم والازدهار.

وبدأت الحكاية باتصال الإعلامي طارق الشامي بكاتب هذه السطور مساء الإثنين ١٢ مارس، وأخبرني بالقبض على الأستاذ الدكتور محمود غزلان - الأستاذ الجامعي وعضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين، فنزل الخبر عليَّ كالصاعقة، وتأكدت من ابنه الأستاذ محمد غزلان، وقال لي أن الجيران خرجوا للتنديد بالقبض على والده؛ مما أزعج ضباط أمن الدولة والقوة المرافقة لهم.

وفي منتصف ليلة الثلاثاء ١٣ مارس استيقظت زوجتي وأبنائي على طرْق زوَّار الليل؛ حيث لم أكن موجودًا بالبيت في حينها، وقاموا بتفتيش البيت، ولم يتركوا مكانًا إلا بحثوا فيه، حتى دورة المياه لم تسلم من البحث عني، وأخذوا كالمعتاد بعض الأوراق الخاصة، منها بحث تقدمت به في المؤتمر السنوي للجمعية الفلسفية المصرية في ديسمبر ٢٠٠٦م، بعنوان (الوطن والمواطنة في فكر الإمام البنا).

وحينما علمت في الصباح بمداهمة منزلي، أخبرتُ زوجتي بإعداد حقيبة فيها لزوم السفر المفاجئ، ثم ذهبت وسلمت نفسي إلى مقر أمن الدولة بالجيزة، ظُهر نفس اليوم، وبعد حديث مع ضابط أمن الدولة أنزلوني في زنزانة، وإذا بي أرى الأستاذ الدكتور محمود غزلان، الأستاذ الجامعي يفترش الأرض، وبعد قليل أخرجوا الدكتور محمد سعد عليوة - استشاري المسالك البولية - من زنزانة مقابلة، وذهبوا بنا إلى الصندوق الحديدي المسمى سيارة الترحيلات للذهاب إلى نيابة أمن الدولة العليا بالتجمع الخامس، وهناك

(*) نشرت بموقع «إخوان أون لاين» بتاريخ ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٧م، ومجلة «المجتمع» الكويتية بتاريخ ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٧م، وصحيفة الدستور بتاريخ ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٧م.

التقيت بالدكتور مصطفى الغنيمي الأمين العام لنقابة أطباء الغربية، وبصحبته الأستاذ محمد السروجي مدير مدرسة الجيل المسلم بطنطا، وكذلك الدكتور محيى حامد استشاري الأنف، والأذن، والحنجرة بالزقازيق، والإعلامي محمد القصاص من القاهرة.

وحينما دخلتُ على رئيس النيابة (المحقِّق) قال لي: أنت متَّهمٌ بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين (المحظورة)، فقلت له تسمح لي بقراءة محضر التحريات، فاستجاب، ونظرت إلى الاتهامات التي سطرها النقيب «أسامة الجبالي»، وكان منها:

- الانتماء لجماعة الإخوان المسلمين (المحظورة قانونًا)، أقصد شرف الانتماء، والاتصال برموز المجتمع، والكتَّاب لتهييج الرأي العام، وكتابة المقالات التي تحض على كراهية النظام، وتكدير الأمن العام، ومحاولة قلب نظام الحكم، وغيره من الافتراءات التي سطرها ضابط أمن الدولة أو بمعنى آخر كُتبت له، ولفت انتباهي عدة أمور منها:

* أن الضابط الذي قام بالتحريات وصف معلوماته بأنها حساسة ودقيقة وسرية، فقلت لرئيس النيابة: كيف كانت حساسة ودقيقة وسرية؟! فقال طالما أنه قال ذلك فقد صدق، فتعجبت من تسليمه لكلام ضابط أمن الدولة!

* هل الإنسان يحاسب على فكره ونيته، والتزامه بإسلامه، وتُقيَّد حريته بدعوى تكدير الأمن العام، فقلت في نفسي: إذن علينا ألا نفكر، وهل هؤلاء الأخيار والشرفاء يسببون تعطيل الدستور (طبعًا قبل التعديل) لك الله يا مصر!

* أن الأصل في كل من يخالف الحزب الحاكم في سياسته وفكره وأسلوبه، فهو يدعو إلى إثارة الرأي العام، وكراهية النظام، وتكدير الأمن العام، ومخالفة الدستور، وعليه أن يستعد لملاقاة عقابه!

* أن النظام الحاكم لا يراعي في مواطنيه إلّا ولا ذمة، ويُسخِّر كل مؤسسات الدولة لخدمة أغراضه، وليس لخدمة الشعب، مستخدمًا الأسلوب الأمني والقمعي لكل من تسول له نفسه عدم الرضا والتسليم لما يقوم به هذا النظام.

* أن كل من يدعو إلى الإصلاح والتغيير بشكل دستوري وسلمي جزاؤه الحبس

والاعتقال، طالما أن النظام الحاكم ليست لديه الإرادة الحقيقية للإصلاح، ويتعامل مع كل المعارضين السياسيين بالاعتقال والتنكيل والإبعاد تارة، والتشويه الإعلامي تارة أخرى.

رسائل قصيرة

- إلى كل الشرفاء والمبعدين في سجون مصر، والمغيبين عن أولادهم وزوجاتهم.. كل عام وأنتم إلى الله أقرب وعلى طاعته أدوم، وأخصُّ بالذكر المهندس خيرت الشاطر وإخوانه، والدكتور محمود غزلان وأحبابه، وكل الإخوان الكرام في مزرعة طرة، والدكتور عصام العريان وإخوانه، وكل من التقيت به من الإخوان في مزرعة طرة، ووادي النطرون (٢)، وغيرهم من المعتقلين.
- إلى كل المسئولين عن الظلم الواقع على المعتقلين والمحبوسين والمحالين إلى المحاكم العسكرية من الإخوان وغيرهم.. تذكروا يوم العرض الأكبر أمام أحكم الحاكمين، يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم، وأن الدنيا إلى زوال.
- إلى بعض الكُتاب والصحفيين النشاز، الذين خرجوا عن كل آداب المهنة، واستخدموا المؤسسات القومية في خدمة أغراض أي نظام فاسد، وتشويه صورة الشرفاء من أبناء مصر، أقول لهم: اتقوا الله، واعلموا أن الكلمة قد تهوي بصاحبها في نار جهنم.. والعاقبة للمتقين.

***

(١٤)

لماذا كل هذا التعسف ضد طلاب الجامعات(*)

تشهد الجامعات المصرية في الآونة الأخيرة حملة شرسة ومنظمة ضد الطلاب من قِبَل إداراتها، بتوجيه مباشر من أمن الدولة، الذي أصبح يسيطر ويهيمن على كل مقدرات الأمور في بلدنا، ويتبارى رؤساء الجامعات وعمداء الكليات المختلفة في مواجهة الطلاب بالتحقيق والفصل، وخصوصًا أصحاب التيارات السياسية، وعلى رأسهم الطلاب المنتمون للإخوان المسلمين؛ إرضاءً للجهات الأمنية التي لها اليد الطولى في تعيين رؤساء الجامعات وعمداء الكليات، وإتاحة الفرصة لطلاب الحزب الوطني دون غيرهم.

وأصبح الأمر مثيرًا للدهشة والاستغراب، أن نقرأ في صحيفة «الدستور»[1]، ما يلي: «واصلت كليات جامعة القاهرة سياستها التصعيدية ضد طلاب الإخوان والتيارات السياسية في الساعات الأخيرة السابقة لإجازة العيد، بعدما أحالت ٤٨ طالبًا في كلية التجارة و٢٠ آخرين في الآداب، ١٣ في العلوم إلى التحقيق؛ ليصبح العدد الإجمالي للطلاب المحالين إلى التحقيق منذ بدء الدراسة ٣٠٨ طلاب وطالبات».

تأمل معي أيها القارئ هذا العدد فقط في جامعة القاهرة، فما بالك في جامعات: الأزهر، وعين شمس، وحلوان، وطنطا، وأسيوط، والزقازيق، وجنوب الوادي، وغيرها من الجامعات المصرية؟!

وللأسف الأسيف تحولت الجامعات المصرية إلى ساحة لتصفية الحسابات مع طلاب التيار الإسلامي لمصلحة طلاب الحزب الوطني، وأتساءل ويتساءل معي كل شريف حريص على وطنه ومستقبله: لمصلحة من يحدث هذا؟! لمصلحة من كلُّ هذا العداء للشباب اليافع الحريص على ممارسة نشاطه بالطرق السلمية؟! لمصلحة من يتم استبعاد

(*) نشرت بصحيفة «الأسبوع»، بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٧م، وموقع «إخوان أون لاين» بتاريخ ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

(١) بتاريخ ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

تيار بعينه من المدن الجامعية، وإيقاع أقصى أنواع العقوبة عليه؟! لمصلحة من يتم إعاقة ترشيح الطلاب للانتخابات الطلابية؟!

لا شك أننا نعيش جميعًا حالة من التعسف والتضييق العام المتعمَّد، على كل نشاط، أو فعل، أو قول يخالف مسار الحزب الوطني وسياساته التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه، فلم يكتف الحزب الجاثم على صدورنا لأكثر من ربع قرن بمعاداة كل شرائح المجتمع، من قضاة، وصحفيين، وأطباء، ومدرسين، ومهندسين، وأساتذة جامعات، وأحزاب سياسية، ومنظمات مجتمع مدني، وعمال، وغير ذلك، بل يريد أن يجفف المنابع من المصدر!

إنها سياسة الإقصاء المتعمد لشريحة مهمة ناهضة في المجتمع، لمصلحة فئة بعينها تريد أن تسيطر على كل مقدرات الدولة!

فالشباب هم طليعة هذه الأمة، وسرُّ نهضتها، وحاملوا رايتها، المدافعون عنها في كل الميادين، هذا الشباب يمثل الصفوةَ، ويجسم القدوة، ويضرب المثل، ويتقدم الصفوف ساعة الفداء ويعايش الجماهير في مواقعها، يحمل همومها، ويعاونها في حل مشكلاتها، ويشاركها مسرَّاتها وأحزانها، ويعبِّر عن آلامها وآمالها.

الشباب يا سادة - والطلاب خصوصًا - يرجون من أساتذتهم الاستماع إليهم، والاستئناس بنصحهم، وتوجيههم بطريقة لائقة، ليس فيها تعنُّت أو تعسفٌ، تبني على أسس من الحوار البناء الذي يوجه طاقتهم وحماسهم لتحصيل علومهم وخدمة وطنهم.

إن هذه الطريقة الصدامية لا تنفع بل تضرُّ، وتُخرج لنا أجيالاً من الشباب فاقدين للانتماء والتحصيل، خاملين لا يحملون همَّ أمتهم، ووطنهم، بل يحملون الضغينة على أساتذتهم؛ لأنهم أصرُّوا على كبتهم وخنقهم بكل الوسائل الإدارية.

وأذكر ونحن طلابٌ في جامعة القاهرة في منتصف الثمانينيات كان أساتذتنا يستمعون إلينا، وينصحوننا برفق ولين، ويوجهوننا بحب ومودة، ولا أنسى حينما أعتقل زميل لنا د. حسن مرسي (رئيس اتحاد المدينة الجامعية) و اعتصم الطلاب داخل المدينة الجامعية، حتى يتم الإفراج عن زميلهم، وذهبتُ مع بعض الزملاء إلى الرجل الخلوق

الأستاذ الدكتور علي السلمي (نائب رئيس جامعة القاهرة وقتئذ)، وقلت له: الطلاب ثائرون، ولن ينصرفوا إلا بعد نزول سيادتك لهم في المدينة الجامعية، فاستجاب الرجل، ونزل للطلاب، وتحدث معهم، ولم يحاربهم أو يهملهم، بل حاورهم، واهتم بهم.

فأين المسئولون في الجامعات المصرية الآن من هذا التصرف النبيل لأب مع أبنائه، وموجه لطلابه؟!

أناشد كل المهتمين بشأن التعليم في مصر أن ينتبهوا إلى خطورة هذا التصعيد ضد الطلاب؛ لأنه ربما يولِّد العنف الذي لا تُحمد عقباه، عليهم أن يعودوا إلى رشدهم، ويحفظوا للشباب كرامتهم، ويُحسنوا توجيههم في أجواء هادئة، حتى يكونوا عدة لغد مشرق، ويدًا تبني لا تهدم؛ لخدمة مصرنا الحبيبة.

***

(١٥)

الفرخة في حل الأزمة(*)

حينما انتهت صلاحية رخصة القيادة الخاصة بي ذهبت لتجديدها، وكان ذلك يوم الخميس الموافق ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٧م، ووصلت هناك في تمام الساعة الحادية عشر صباحًا، وأردتُ عمل الأوراق، ففوجئت بالمعاملة السيئة من العاملين وإهمال شديد؛ لدرجة أن أحد الموظفين قال لي: ماذا تريد يا حبيبي؟! فقلت له مستنكرًا تكلم بأسلوب مهذب فأنت موظف حكومي يجب أن تتعامل مع الجمهور بشكل لائق، فكان هذا مدعاة لتأخير حصولي على الرخصة، وكلما أردت استخراج ورقة دخلت المكتب المختص لاستخراجها إذا بالمكتب يرسلني إلى آخر، ووجدت نفسي في بيت جحا لا أعرف كيف المخرج، ففوجئت بشخص يُدعى محمد فرخة يقول لي: أي خدمة يا باشا أخلص لك ورقك بس تراعيني.

وتعجبت من كلامه وقلت له: موافق حتى أرى ماذا يحدث، وكما يقول المثل المصري: (هين قرشك وما تهنش نفسك).

المهم أخذ مني بطاقتي القومية وقال لي: لا بد من شهادة صحية. فذهبنا معًا إلى عيادة المجلس المحلي بجوار المرور، وطلب مني الطبيب صورتين وختم الورق وأعطاني إياها دون كشف (ما علينا) وأخذ المعلوم، وجلست في انتظار الأخ فرخة، فإذا به في خلال ربع ساعة يُقدِّم لي الأوراق جاهزة، ولا يبقى سوى دفع الرسوم للخزينة وصورة الكمبيوتر، وطلب مني عشرين جنيهًا مقابل ذلك فأعطيته إياها.

وذهبت لتسليم الأوراق في الشباك المخصص لذلك، فإذا بالموظف المختص يقول لي: اليوم نصف يوم عمل حتى الساعة الثانية عشر ظهرًا، والآن الساعة الثانية عشر، وبذلك انتهى العمل اليوم، أو كما يقولون (فوت علينا بكرة يا سيد).

(*) نشرت بموقع «نافذة مصر» بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٧م، وصحيفة «الميدان» بتاريخ ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

وعدت أبحث عن منقذي (الباشا محمد فرخة)، فلم أجده وسألت عنه أحد الأشخاص الجالسين بجوار إدارة المرور، ففوجئت بأنه يقول لي كما قال (محمد فرخة) (أي خدمة يا باشا أقوم بها وتراعيني يعني يا باشا). وعلمت أنهم فيما يبدو شبكة، فقلت له أريد دفع الرسوم، فأخذ مني قيمة الرسوم، والأوراق الخاصة باستخراج الرخصة ووضعها في ظرف، وقال لي: ادخل هذا المكتب واسأل عن الأستاذ (...) وقل له أنا من طرف (...) فأعطيته الظرف وفي الحال تم دفع الرسوم وفُتحت الخزينة، وأصبح اليوم يوم عمل، بدلاً من نصف يوم.

وذهبت إلى حجرة التصوير بالكمبيوتر وأخيرًا حصلت على رخصة القيادة الجديدة والحمد لله.

هذه هي القصة المتكررة في كل المصالح الحكومية في بلدنا التي تُعبِّر عن انتشار الفساد بشكل غير معقول، ولك أن تضع مقدمة ومؤخرة، وأي خدمة يا باشا على رأي محمد فرخة، ولك الله يا مصر.

***

(١٦)

مؤتمر الحزب الوطني الواقع والشعارات(*)

تعيش مصر مرحلة صعبة من تاريخها، فبعد أن كانت لها الريادة في كل الميادين، أصبحت في مؤخرة الركب في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي، والاجتماعي، والصحي، والعلمي، والتقني والبحث العلمي، والسياسة الخارجية، والأمن القومي، حتى الإعلام أصابه ما أصاب الميادين الأخرى.

وفي هذا السياق يمكن أن نذكر بعض الأمثلة لرصد الواقع المصري:

ففي المجال السياسي: هناك حالة من الانسداد والاحتقان السياسي والتضييق على الحريات العامة، فنجد أن الحزب الوطني منذ أكثر من ربع قرن مهيمن ومسيطر على الحياة السياسية، ولا يتيح الفرصة لأي حزب أو تيار شعبي للوجود، ويحاربه بكل الوسائل القانونية وغير القانونية، فالأحزاب لا تستطيع أن تُعبر عن رؤيتها إلا من خلال الغرف المغلقة في مقاراتها، ولا يُتاح لها عقد المؤتمرات الشعبية، وإذا فعلت تواجه بكم غير معقول من قوات الأمن لمنعها وحجبها عن الوجود في الشارع المصري.

ولا تسمح اللجنة المشرفة على الأحزاب، والمهيمن عليها الحزب الوطني المسماة (لجنة شئون الأحزاب) لأي حزب جاد بالوجود أو التصريح، ناهيك عن محاولة إقصاء جماعة الإخوان المسلمين عن الساحة السياسية بشن حملات اعتقال لقيادتها، وإحالة رموزها وشرفاء هذا الوطن للمحاكم الاستثنائية، ومحاولة التضييق المتعمد على حركتها في الشارع، ودسترة القوانين المقيدة للحريات العامة لخنق أي عمل فعال؛ ليستفيد منه المواطن البسيط، وسيطرة جهاز أمن الدولة على مؤسسات الدولة بكاملها، والإهانة التي يلاقيها المواطن في تعاملاته اليومية، وانتشار ظاهرة التعذيب داخل أقسام الشرطة، ومقار أمن الدولة... إلخ.

(*) نشرت بموقع «إخوان أون لاين» بتاريخ ٥/ ١١/ ٢٠٠٧م، وصحيفة «الميدان» بتاريخ ١٤/ ١١/ ٢٠٠٧م.

وهذا التزاوج الذي حدث بين السلطة ورأس المال، مما أدى إلى زيادة الفساد والاستبداد في كافة المؤسسات وسيطرة رأس المال على كل مجريات الأمور.

وفي المجال الاقتصادي: نرى زيادة معدلات البطالة المخيفة بنوعيها المقنعة والكاملة، فهناك نسبة كبيرة من خريجي الجامعات والمعاهد العلمية لا يجدون عملاً مناسبًا، وبعضهم لا يجد عملاً في الأساس، ناهيك عن البطالة المقنعة المنتشرة في معظم مؤسسات الدولة.

ونشهد أيضًا احتكار فئة معينة للمواد الأساسية مثل الحديد والأسمنت، والأسمدة العضوية، وغيرها من المواد الأساسية، وزيادة غير معقولة في الأسعار لا تتناسب مع الدخل لشريحة كبيرة من المواطنين، وخصوصًا للمواد التي لا يستغني عنها المواطن، كما أن فرص الاستثمار لا تُتاح إلا للفئة القريبة من الحزب الوطني ورجاله، وظهر أخيرًا ما يُسمى ببيع أراضي الدولة في المدن الجديدة للمستثمرين الأجانب، والاهتمام ببناء المساكن الفاخرة دون المساكن المناسبة للشباب التي تتناسب مع دخله البسيط.

وتشهد البورصة المصرية عدم استقرار، بسبب تلاعب شريحة معينة في حركة السوق المصرفية، ناهيك عن استيلاء عدد كبير من رجال الأعمال على أموال البنوك، وتهريب الكثير منها للخارج.

وفي المجال الاجتماعي: زادت نسبة تعاطي المخدرات بكل أنواعها، وخصوصًا بين شباب الجامعات، بل بين طلاب ما قبل الجامعي بشكل مخيف، وانتشار ظاهرة الزواج العرفي بين طلاب الجامعات والخريجين لعدم قدرتهم على إيجاد الدخل المناسب الذي يساعدهم على تأثيث المسكن الطبيعي الملائم، وزادت أيضًا نسبة العنوسة بين الفتيات.

وانتشار ظاهرة التفكك الأسري نتيجة سعي معظم أفراد الأسرة الواحدة للحصول على لقمة العيش، مما لا يتيح الفرصة لرب البيت أن يجلس مع زوجته وأبنائه لمتابعة ومناقشة وحل مشاكلهم، مما أدى إلى ظهور ما يُسمَّى بأطفال الشوارع.

كما تشهد الرعاية الصحية تأخرًا كبيرًا، وخصوصًا في خدمات المستشفيات العامة،

مع زيادة نسبة الأمراض المختلفة بين أفراد الشعب، والتقصير الواضح في مواجهتها مثل انتشار فيروس، وأنفلونزا الطيور، والكبد الوبائي، والفشل الكلوي، وأمراض الصدر والرئة، والسرطان، وفقر الدم، والغريب في الأمر انتشار هذه الأمراض في جميع الأعمار السنية المختلفة.

وفي مجال التعليم والبحث العلمي: نجد أن هناك تخلفًا واضحًا في هذا المجال بالمقارنة بدول أخرى بدأت معنا وسبقتنا بمراحل كبيرة، فالأستاذ الجامعي، أو الباحث العادي لا يجد في معمله الحد الأدنى الذي يساعد على إنجاز بحثه أو مشروعه، ناهيك عن انتشار ظاهرة التسرُّب من التعليم، ومشكلة المشاكل الثانوية العامة التي تستنفد ميزانية الأسرة المصرية بشكل غير معقول، والبون الشاسع بين ما يدرسه الطالب في الجامعات والمعاهد المتخصصة والواقع والممارسة العملية.

وفي مجال السياسة الخارجية: نجد تراجع الدور المصري في هذا الشأن، ويظهر ذلك جليًا في التعامل مع القضية المصيرية للأمة االعربية والإسلامية، وهي القضية الفلسطينية بمساعدة فصيل دون الآخر، وزيادة الشُقة بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد، بما يصب في مصلحة الكيان الصهيوني الغاصب والمحتل، ناهيك عن الموقف غير الواضح في السودان، والعراق، ولبنان، والغموض غير المبرر من التهديدات الأمريكية لسوريا وإيران، وقضايا عديدة أخرى تهم الأمة العربية والإسلامية.

والحقيقة أن هذا الحزب وضع نفسه في كفة، وكل فئات الشعب في كفة أخرى، فخاصم القضاة والصحفيين، والأطباء، وأساتذة الجامعات، والمعلمين، والعمال، والطلاب، وكل مؤسسات المجتمع المدني، كما أنه يُسخِّر كل مؤسسات الدولة لمصلحته المحدودة، دون إتاحة ذلك للأحزاب الأخرى، ونسمع شعار ات وتصريحات وخطبًا رنانة، وإذا ما قُورنت بالواقع الملموس نجد أنه لا وجود لها على أرض الواقع.

هذا رصد للواقع الذي نعيشه، ويراه ويلمسه كل مواطن بسيط، وليس فيه تجن على أحد، وليرجع من شاء للتقارير المختلفة في مراكز البحوث القومية المتخصصة، وتقارير مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، ومراكز حقوق الإنسان، وأرقام البنك الدولي.

والسؤال المهم في هذا السياق: أين شعارات المؤتمر العام التاسع للحزب الوطني (بلدنا بتتقدم بينا، والعدالة الاجتماعية، والقضاء على الفقر، وتطوير التعليم، وتحسين الخدمات العامة، والخدمات الصحية)؟!

وأستطيع أن أؤكد أن ما يدور في مؤتمر الحزب الوطني وجلساته هو شأن داخلي يخص الحزب ولا شأن لنا به، ولن يلمس المواطن العادي أي تغيير يُذكر، وهو مجرد تهيئة الأجواء للسيد جمال مبارك للوصول للحكم.

وكما يقول الأستاذ فهمي هويدي: اعتدنا على عدم استقبال مثل هذه الرسائل في مختلف المناسبات السياسية، التي تتحول فيها هموم الناس وقضايا المجتمع إلى موضوع للإنشاء وتمارين على البلاغة في التعبير، تمامًا كما تظل الإنجازات مجرد أخبار وتقارير تنشرها الصحف، ويقرأ عنها الناس في الصحف ولا يرون لها أثرًا على أرض الواقع[1].

وهذا لا ينفي بالطبع وجود بعض الشرفاء في الحزب الوطني كأفراد، ولا يعني ذلك أيضًا عدم وجود إنجازات، ولكنها بسيطة جدًّا، ولا تكاد تُذكر بالنظر إلى وضع وإمكانات ومكانة مصر الحبيبة.

***

(١) الدستور ٣/ ١١/ ٢٠٠٧م.

(١٧)

رحمة بالمواطنين.. نظرة إلى الطرق والكباري(*)

مما لا شك فيه أن مصر الآن تعيش العديد من المشاكل، ولعل من أهم هذه المشاكل مشكلة الطرق والكباري التي تُعرقل حركة المرور، وتمثل سببًا رئيسيًا في العديد من حوادث الطرق، ولا يمر يومٌ إلا وتقع فيه حوادث، فضلاً عن إتلاف المئات من السيارات، ناهيك عن تضييع الوقت بدون فائدة في اختناقات المرور المستمرة، مما يؤدي إلى تعطيل مصالح المواطنين.

وتُصاب الحياة بشلل تام إذا سار مسئول كبير، وانتقل من هنا إلى هناك، تشعر بأن القيامة قد قامت نتيجة لما يُعانيه الناس من اختناق لحركة المرور، وتعطيل لمصالح العباد، ولك أن تتخيل ما يحدث لو ذهب السيد الرئيس في مكان، تجد على حد قول صحيفة «المصري اليوم»[(١)]: إجراءات أمنية مشددة في وسط القاهرة بمناسبة خطاب الرئيس في البرلمان..وإجازة إجبارية في بعض الوزارات، فكيف لهذا البلد أن يلحق بركب التقدم؟!

وبالنظر إلى آخر إحصاءات حوادث المرور على الطرق المصرية، التي أعدتها وزارة الداخلية نجد أنها سجلت ارتفاعًا كبيرًا في الخسائر البشرية نتيجة للحوادث: إذ بلغ عدد القتلى ٨ آلاف قتيل و٢٩ ألف مصاب سنويًا.

وبتحليل أسباب هذه الحوادث تبين أن ٨٠٪ منها بسبب اختلال عجلة القيادة، والسرعة الجنونية، وسوء تقدير السائق للفجوة المرورية، وعبور المشاة من الأماكن غير المخصصة للعبور، وتغير حركة السير فجأة، ومحاولة التخطي الخاطئ من اليمين، وسوء الطرق، وغيرها من الأسباب المؤدية إلى وقوع الحوادث.

كما كشف «المرصد الصحفي» بمؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان عن ارتفاع معدل حوادث الطرق في مصر، التي باتت تهدد الحق في الحياة؛ وذلك من خلال

(*) نشرت بموقع «إخوان أون لاين» بتاريخ ١٨/ ١١/ ٢٠٠٧م، وصحيفة «الميدان» بتاريخ ٢١/ ١١/ ٢٠٠٧م.

(١) نشر بتاريخ ١٤/ ١١/ ٢٠٠٧م.

منهج تحليل المضمون لصحف يومية في مصر وهي: « الأخبار»، «الأهرام»، «الوفد»، «الجمهورية»، «المصري اليوم».

وعلى ضوء ما رصده الملتقى في هذا الصدد نلاحظ الآتي:

أولاً: بلغ عدد حوادث الطرق في مصر خلال شهر يناير ٢٠٠٦م (٩٧) حادثة.

ثانيًا: نتج عن هذه الحوادث مقتل (١٢٧) مواطنًا منهم (٨٠) رجلاً، و(١٩) امرأة و(٣) أطفال، و(٩) مجهولي الهوية نتيجة التفحم، و(١٦) مواطنًا لم يذكر محررو الخبر نوعهم.

ثالثًا: بلغ عدد المصابين (٥٦٧)، بينهم (١٢٣) رجلاً، و(٢٥) امرأة، و(٧) أطفال، و(٤١٢) لم تذكر الصحف نوعهم.

رابعًا: كان معظم الضحايا من المصريين، فيما بلغ عدد القتلى من الجنسية الأسترالية (٦) أشخاص، وبلغ عدد المصابين من الجنسيات الأخرى (٤٣) بينهم (٢٥) مصابًا من أستراليا، و(١٧) من بولندا ومواطنة واحدة ألمانية.

خامسًا: تبعًا لمكان وقوع هذه الحوادث، فقد شهد طريق القاهرة الإسكندرية الزراعي وقوع ٦٥ حادثة بنسبة ٦٧٪، من إجمالي الحوادث، وشهد طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي ٧ حوادث بنسبة ٢١ , ٧٪ وطريق الزقازيق - أبو حماد ٣ حوادث بنسبة ٠٩ , ٣٪، وطريق مطار الغردقة الدولي ٣ حوادث بنسبة ٠٩ , ٣٪، وطريق التوفيقية بإيتاي البارود ٣ حوادث بنسبة ٠٩ , ٣٪ أيضًا، وطريق أجا المنصورة شهد وقوع حادثتين بنسبة ٠٦ , ٢٪.

سادسًا: من بين أسباب حوادث الطرق كانت السرعة الجنونية في الترتيب الأول بعدد ٦٥ حادثة بنسبة ٠١ , ٦٧٪، فيما كانت الشبورة وهطول الأمطار وسوء الأحوال الجوية سببًا في وقوع ١٩ حادثة بنسبة ٥٨ , ١٩٪، ونوم السائق أثناء القيادة كان سببًا في حادثتين بنسبة ٠٦ , ٢٪، وكان كلٌ من السير في الاتجاه المعاكس والتوقف المفاجئ والجهل بتعاليم المرور سببًا في وقوع ١٢ , ٤٪ حادثة.

وبالرغم من المبالغ الطائلة التي تُرصد لهذه المشاريع إلا أن التباطؤ واضح في إعداد هذه الإصلاحات، وخصوصًا محور ٢٦ يوليو الذي يربط بين القاهرة ومدينة ٦ أكتوبر، والشيخ زايد وطريق مصر - إسكندرية الصحراوي، فما السبب في ذلك؟ هل السبب في عدم توافر الأيدي العاملة؟! بالطبع الجميع يعلم أن الأيدي العاملة متوافرة في بلادنا، وباتت تحلم بالعمل الشريف بحثًا عن لقمة العيش الحلال.

ولك أن تتخيل أن أحد المسئولين اشتكى أيضًا من هذه الظاهرة، كما ورد في صحيفة «الدستور»[1] مفيد شهاب يُحمِّل وزير الداخلية مسئولية تأخره ساعتين عن ندوة روتاري التحرير، ويطالب ضباط المرور بتطبيق القانون بوعي.

فهل يتحرك السادة المسئولون لإصلاح الطرق والكباري رحمة بالمواطنين؟! ياسادة.. اتقوا الله في شعب مصر، وساهموا في خروجه من مشاكله التي لا تنتهي!!

* * *

(١) نشر بتاريخ ١٥/ ١١/ ٢٠٠٧م.

(١٨)

عدالة السماء تنادي.. الحرية للشرفاء(*)

في ٧ فبراير عام ٢٠٠٧م، صدر قرار من رئاسة الجمهورية بإحالة ٤٠ من قيادات وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين إلى القضاء العسكري وكان هؤلاء - ومن بينهم المهندس خيرت الشاطر النائب الثاني للمرشد العام للجماعة - قد ألقي القبض عليهم عقب العرض الرياضي الذي قام به طلاب جامعة الأزهر المنتمون للإخوان المسلمين في ديسمبر ٢٠٠٦م، واتهمتهم نيابة أمن الدولة - زورًا - بالقيام بنشاط مضر بأمن الدولة والتخطيط لقلب نظام الحكم بالقوة، والعمل على زعزعة استقرار البلاد وغسيل الأموال، وأمر بحبسهم على ذمة التحقيق، وفي ٢٩ يناير ٢٠٠٧م، أمرت محكمة جنايات القاهرة محكمة أمن الدولة العليا بالإفراج عنهم جميعًا، فصدر قرار الحاكم العسكري باعتقال المفرج عنهم.

والمراقبون الدوليون ومنظمات حقوق الإنسان يقرون أن المحاكمات العسكرية للإخوان غير قانونية للأسباب الآتية:

١- أحكامها لا تخضع لإشراف محكمة عليا تراقب سلامة تطبيقها للقانون، بل تخضع أحكامها الحضورية والغيابية لسلطة التصديق وهي لرئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، وله أن ينيب أحد الضباط في ذلك.

٢- يخضع القضاء العسكري لكل الأنظمة المنصوص عليها من قوانين الخدمة العسكرية، التي من أهم خصائصها الانضباط والطاعة اللتان تتنافيان مع مقتضيات العمل القضائي، كما يتم تعيين القضاة العسكريين تعيينًا مؤقتًا لمدة عامين قابلة للتجديد ويجوز لوزير الدفاع نقلهم أو عزلهم.

٣- السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم داخل في

(*) نشرت بموقع «إخوان أون لاين» بتاريخ ٥/ ٢/ ٢٠٠٨م، وصحيفة «الدستور» بتاريخ ٧/ ٢/ ٢٠٠٨م.

اختصاصها أو لا، دون أن تملك أي جهة قضائية أخرى منازعتها في ذلك.

٤- القانون العسكري لم يحدد أقصى مدة للحبس الاحتياطي على خلاف قانون الإجراءات الجنائية في المادة ١٤٣ التي تنص على أن أقصى مدة للحبس الاحتياطي هي خمسة أشهر.

٥- خرج قانون الأحكام العسكرية على المبادئ العامة بالنسبة للمحاكمات الغيابية (مادة ٧٧ إجراءات جنائية) التي تقضي ببطلان ما تم من إجراءات المحاكمة، وكذا الحكم إذ قدم المتهم نفسه أو قبض عليه قبل إتمام محاكمته غيابيًا، أو قبل سقوط العقوبة.

٦- تهدر هذه المحاكم العديد من الضمانات اللازمة للمحاكمة العادلة، مثل إهدار حق المتهمين في إعداد دفاعهم وحرمانهم من الاستعانة بمحاميهم الموكلين، وإهدار حق الدفاع في الإطلاع على ملفات القضايا، ومقابلة موكله على انفراد، وعدم الاعتداد بتعرض المتهمين للتعذيب.

وقالت منظمة «العفو الدولية»، و«هيومن رايتس ووتش»: إن محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية المصرية يخالف المعايير الدولية للمحاكمات العادلة، كما في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي صادقت مصر عليه في ١٩٨٢م، فإن لكل شخص الحق في أن تكون قضيته محل نظر من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون.

أما عدم وجود مبررات محاكمة قيادات الإخوان المسلمين في هذه القضية تتمثل في عدة نقاط:

١- عدم وجود واقعة أو دليل محدد يخص أيًّا من المتهمين:

فقد ارتكزت أدلة الاتهام في هذه القضية على ما يسمى بمحضر التحريات الذي قام بها ضابط واحد من أمن الدولة، وصدر بموجبه كل قرارات الضبط والحبس رغم أن هذا المحضر قد خلا من أي دليل مادي أو واقعة محددة، فلم يتم رصد أي اجتماعات بين المتهمين على الإطلاق فضلاً عن أنهم جميعًا من محافظات مختلفة، ولا توجد بينهم علاقات

أو أعمال مشتركة كما أن جميع محاضر الضبط والتفتيش قد خلت من أية دلائل تشير إلى ارتكابهم جريمة ما.

٢- أحكام القانون والدستور المهدرة والمنتهكة:

أصدرت محكمة الجنايات قرارًا بإخلاء سبيل المتهمين في جلسة ٢٩/ ١/ ٢٠٠٧م، باعتبار أن الاتهامات تخلو من أية أدلة، وبدلاً من أن تلتزم الداخلية بالإفراج عنهم استجابة لحكم المحكمة، بادرت بإصدار الحكم باعتقالهم في نفس اليوم، ثم أصدر النائب العام قرارًا بالتحفظ على أموال المتهمين في القضية بالإضافة إلى زوجاتهم وأولادهم القصر، وتم إحالة القرار إلى دائرة معينة في محكمة الجنايات معروفة بموالاتها للنظام، كما أبطلت المحكمة قرارات الاعتقال مرتين وأصبح الإفراج عن المتهمين وجوبيًا.

٣- اصطناع الدليل لموافقة الاتهام:

فمن أعجب النقاط في هذه القضية أن نيابة أمن الدولة والنيابة العسكرية قامتا بتوجيه تهمة غسيل الأموال للمتهمين في الوقت الذي كُلفت لجنة مالية لاصطناع الدليل على هذه التهمة، وقد ظلت هذه اللجنة تعمل على إعداد تقريرها المالي عدة شهور، ورغم تهمة غسيل الأموال في قرار الاتهام في أولى جلسات المحكمة العسكرية في ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٧م، إلا أن المدعي العام العسكري اعترف في هذه الجلسة أن التقرير المالي الذي تستند إليه تهمة غسيل الأموال لم يتم إعداده بعد.

ثم كان صدور حكم القضاء الإداري في يوم ٨/ ٥/ ٢٠٠٧م، ببطلان قرار الإحالة للقضاء العسكري، لطمة كبرى للذين اتخذوه، وأصبح الإفراج عن المدعى عليهم أمرًا حتمًا، إلا أن الداخلية ضربت بهذا الحكم عرض الحائط أيضًا، وبدأت في اتخاذ أساليب ملتوية للتهرب من تنفيذ الحكم، وكان من أهم مظاهر هذه الأساليب الاستشكال أمام دائرة غير مختصة أصلاً، وقد تم رفض هذا الاستشكال بالطبع، فيما بعد كما أنها طعنت بعد ذلك على حكم القضاء الإداري في الإدارية العليا، حيث تم اختيار الدائرة الأولى المنتدب أعضاؤها في جهات وزارية مختلفة في الوقت نفسه.

ولك أن تتخيل أن يكون مثل هؤلاء من العلماء والمهنيين ورجال الأعمال خلف القضبان، (٩) منهم أساتذة جامعات، و(٨) رجال أعمال، و(٦) أطباء، و(٨) مهندسون، وعدد من المديرين والمحاسبين وصحفي، وقد نتج عن اعتقالهم (٢٢٢٥) شخصًا مضارًا اجتماعيًا، و(٧٦٠٠) شخص مضار ماديًا، و(٧٣٥٠) طالبًا مضارًا علميًا، فضلاً عن توقف (٢٨) رسالة دكتواره، و(١٧) رسالة ماجستير، وعشرات الأبحاث العلمية، و(٧٦) شركة مغلقة، رغم حصولهم على (٤) أحكام بالإفراج فلا يزالون خلف القضبان ولا يزال نزيف الوطن مستمرًا.

ورغم حقهم الدستوري في التحاكم أمام القاضي الطبيعي، ورغم محاكمة المتهمين بالتجسس لحساب إسرائيل أمام محاكم مدنية وهي قضية أمن قومي، ورغم محاكمة المتهمين بتفجيرات سيناء أمام محاكم مدنية وهي قضايا عنف وإرهاب!! تم تحويل هؤلاء الشرفاء إلى محكمة عسكرية نظرًا لعدم وجود أي أدلة حقيقية لإدانتهم حيث قامت المحاكم المدنية بإخلاء سبيلهم أكثر من مرة، لعدم وجود أي أدلة على التهم الملفقة، فلم يجد النظام من بدٍ من إعادة اعتقالهم وتقديمهم للمحكمة العسكرية!!

إذن فهذه ليست قضية اعتقال عدد من جماعة الإخوان المسلمين، وإنما هي قضية حريات ضائعة، وحقوق منتهكة، وأحكام قضائية مهدرة، وهي قضية شعب يراد إسكاته، ووطن يراد له أن يظل تابعًا ومكبلاً بالأغلال، هي قضية أمة يراد لها الاستمرار في التخلف، بل هي قضية كل مصري.

إن النظام السياسي الذي يلجأ لمحاكمة المدنيين أمام قضاء عسكري هو نظام يعلن بنفسه عن حقيقة طغيانه، وعدم احترامه للمبادئ التي يتشدق بها في مجال الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الإنسان، والذي يزيد الطين بلة، هو منع ممثلي جمعيات حقوق الإنسان الدولية والمصرية من حضور جلسات المحاكمة، وهو أمر يجسد خرقين كبيرين لما هو مستقر في المجتمعات الديمقراطية، وأعني حضور ممثلي جمعيات حقوق الإنسان للمحاكمة، ثم الجرم الأكبر وهو محاكمة مدنيين أمام قضاء عسكري.

فبأي منطق يستمر النظام المصري في هذا النهج الصارخ في دلالته على الطغيان من

جهة، وعلى عدم الكفاءة من جهة ثانية، وعلى اللامبالاة من جهة ثالثة، وما أشد بؤس مجتمع يحاكم فيه الناس على الأفكار، والأقوال، وليس على التصرفات والأفعال.

وفي هذا السياق يقول المهندس خيرت الشاطر: «إن النظام لو استمر في حجز الأموال، بل وتطور الأمر إلى الأرواح، فإن الإخوان لن يتراجعوا عما يؤمنون به وسيظلون جنودًا لهذا الوطن يسعون لنهضته، وإنهم من المستحيل أن يسافروا أو يتركوا سفينة الوطن ليغرقها الفاسدون».

إنني أطالب كل الشرفاء في العالم، ومنظمات المجتمع المدني، وجمعيات حقوق الإنسان أن يقفوا موقفًا صارمًا، وموحدًا، وقويًا، لرفض محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري والاستثنائي.

﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الأَبْصَارُ ۞ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لاَ يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ﴾ [إبراهيم: ٤٢ - ٤٣].

***

(١٩)

الحرية بين المفهوم والواقع(*)

الحرية فضيلة من الفضائل الاجتماعية والإنسانية التي تعني انعتاق الفرد من القيود التي تحدد حركته، وتعيق تفكيره وتمنعه من الوصول إلى الأهداف والغايات التي يصبو إليها، وفضيلة الحرية لا توجد في حقل إنساني واحد، بل توجد في العديد من الحقوق، والاختصاصات الإنسانية، والاجتماعية، كالاقتصاد وعلم الاجتماع، والدين، والفلسفة، وعلم النفس، والمنطق.

فالحرية تمكن الفرد والجماعة من العمل والفاعلية، وتحقيق الطموحات والأهداف، وعندما تُخنق الحرية، وتُكبت في المجتمع لسبب أو لآخر، فإن المجتمع يكون في حالة جمود، إذ لا يقوى على العمل والتفكير والتعبير عما يجول في خاطره وإدراكه وشعوره وإحساسه، لذا تقل عنده دوافع العمل المبدع والخلاق وتضمر أنشطته، ويكون في أوضاع صعبة وقاهرة تمنعه من الوصول إلى غاياته وأهدافه القريبة والبعيدة.

والإسلام بوصفه دينًا سماويًا رائدًا يدعو إلى الحرية؛ لأن بوصفها قيمة اجتماعية عليا هي أساس التسامح، والتآخي، والتضامن، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، ومما يؤكد دعوة الإسلام إلى الحرية قوله سبحانه وتعالى في محكم كتابه الكريم ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقوله في سورة الغاشية ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝ لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢].

أما الحرية السياسية فهي جزء لا يتجزأ من الحرية الاجتماعية، ذلك أنها منظومة الممارسات والتفاعلات غير المحظورة، ولا المقيدة أو الممنوعة في المؤسسات السياسية، بينما الحرية الاجتماعية هي جملة الممارسات والتفاعلات الاجتماعية غير المقيدة والمفتوحة في

(*) نشرت بموقع «إخوان أون لاين» بتاريخ ١/ ٤/ ٢٠٠٨م، وموقع «المصريون» بتاريخ ٤/ ٤/ ٢٠٠٨م، وقد تم الاستفادة في كتابة هذه المقالة من البحث الجيد للدكتور إحسان محمد الحسن بعنوان: «الحرية السياسية في الإسلام»

المؤسسات الدينية، والعسكرية، والاقتصادية، والأسرية، والتربوية، والسياسية، لذا فالحرية هي جزء من الحرية الاجتماعية كما ترى النظرية البنيوية الوظيفية في علم الاجتماع، وعلم السياسة.

والجدير بالذكر أن الحرية السياسية لا تظهر في المجتمع إلا إذا توافرت فيه بعض الشروط والمعطيات الإيجابية التي في مقدمتها توافر الأمن والسلام، والاستقرار في ربوع المجتمع، ووجود درجة من الوعي الاجتماعي، والثقافي، والنضج الحضاري التاريخي الذي يتمتع به المجتمع، وتوافر حكم القانون الذي يقره الدستور، وأخيرًا تمتع المجتمع بقدر كاف من المقومات الاقتصادية التي تحقق لأبناء المجتمع درجة من الرفاهية الاقتصادية، والضمان الاجتماعي، أما إذا لم تتوافر هذه الشروط والمعطيات التي ترتكز عليها الحرية السياسية، فلا يكون لها وجود في المجتمع.

ولكن الحرية السياسية التي يتمتع بها الأفراد في مجتمعنا تواجه العديد من المعوقات والمشكلات والتحديات التي يمكن إدراجها في النقاط الآتية:

١- الحرية السياسية عندما تتوافر في المجتمع قد تخدم مصالح بعض الناس، ولكنها في الوقت ذاته تقف ضد مصالح وطموحات الآخرين.

٢- النظم الشمولية والدكتاتورية والاستبدادية تخنق الحريات السياسية، وتعرقل مسيرتها؛ لأنها تتناقض مع أجواء الاستبداد والظلم والطغيان.

٣- الأمية والجهل، والفقر والمرض، والتخلف والجريمة كل هذه الأمور تكون بمثابة حجر عثرة تقف أمام الحرية السياسية.

٤- القوانين والتشريعات الرجعية القديمة قد تكون معول هدم لعناصر الحرية السياسية.

٥- الجمود والتحجر والانغلاق الطبقي، وغياب المرونة الطبقية، غالبًا ما تقف ضد الحرية السياسية.

٦- ضعف وغياب قيمة الإيمان والقيم الرسالية السماوية تؤدي جميعها إلى غياب

الحرية السياسية وتهميشها جملة وتفصيلاً.

٧- غياب قيم الديمقراطية وممارساتها في المجتمع.

ولذلك فإن هناك عدة أمور تدعم الحرية السياسية، يمكن تحديدها في النقاط الآتية:

١- ضرورة الوقوف ضد النظم الشمولية والدكتاتورية الاستبداية.

٢- الحرية السياسية ينبغي أن تخدم مصالح الجميع، ولا تخدم مصالح زمرة، أو جماعة من الناس.

٣- محاربة الأمية، والجهل، والفقر، والمرض، والتخلف، والجريمة.

٤- ضرورة تحويل القوانين والتشريعات من قوانين رجعية ومتخلفة إلى قوانين عادلة وديمقراطية.

٥- العمل من أجل تحويل الأنظمة الطبقية من أنظمة مغلقة ومتحجرة إلى أنظمة مرنة وديمقراطية.

٦- تشجيع ودعم الممارسات الديمقراطية في جميع أجهزة ومنظمات الدولة.

هذا بصفة عامة، أما بصفة خاصة في مجتمعنا المصري، نجد خير مثال وأحدث المواقف على أن الحريات شبه منعدمة في ظل الاستبداد الحكومي القائم، هو الانتخابات المحلية، حيث عاشت مصر ولا زالت تعيش أيامًا من أجواء الصراع السياسي المحتدم بين الحزب الوطني الحاكم وبين أكبر قوى المعارضة السياسية لهذا النظام، وهي جماعة الإخوان المسلمين، فمنذ أن أعلن السيد الرئيس عنها في يوم ١٨ من شهر (فبراير) الماضي، وبدأت سلطات الأمن المصرية أوسع حملة اعتقالات شهدتها مصر حتى الآن.

ففي فجر اليوم نفسه الذي أعلن الرئيس فيه قرار الدعوة إلى انتخابات المحليات، بدأت حملة باعتقال أربعين من نشطاء الجماعة في المحافظات والأقاليم، وتوالت الاعتقالات يوميًا حتى بلغ مجموع أعضاء الجماعة الذين تم اعتقالهم حوالي (٩٠٠)، وكلهم من العناصر النشطة في مجال الخدمات الاجتماعية، والإنسانية في قرى مصر

وأريافها، من الذين يحتمل أن يترشحوا، ويفوزوا بمقاعد في تشكيلات مجالس الحكم المحلي.

وفي هذا السياق تم اعتقالي أربع مرات على مدار الخمس سنوات الماضية، وكان آخرها يوم ١١/ ٣/ ٢٠٠٨م، وقد وجهوا لي بعض التهم المعتادة، وهي الانتماء إلى جماعة محظورة ومخالفة للدستور، وقبل ذلك أود أن أصف لكم ليلة اعتقالي وكما تعودنا طرق الباب في الثانية والنصف صباحًا، ولكن فوجئت بأنه ليس طرقًا عاديًا فقاموا بكسر الباب الحديدي للشقة وهجموا كالتتار على كل مكان في بيتي، وقد كنت وقتها متعبًا، فدخلت دورة المياه، وفوجئت بالضابط يدخل عليّ ويسألني هل هذا الشباك يطل على الشرفة؟ فقلت: لا إنه يطل على المطبخ، فذهبوا إلى المطبخ وفتشوا كل ما فيه، ثم دخلوا حجرة النوم وفتشوا كل شبر فيها وفتشوا أغراض زوجتي الشخصية بلا حياء ثم توالى تفتيش كل غرف البيت، وأخذوا العديد من الكتب وأرشيفي الصحفي، وبعض أبحاثي، وصور شهاداتي وأوراقي الخاصة، وقد رجوتهم ترك جهاز الكمبيوتر؛ لأن زوجتي تُعد عليه بعض الدراسات الخاصة بها فرفضوا بالطبع، ثم أخذوني وغادرت بيتي في الخامسة صباحًا ولا أدري متى أعود، ولا أدري ماذا يعني المستقبل بالنسبة لي، وتذكرت وقتها أني قد سافرت العديد من البلدان، وقد وجدت بها الأمن والأمان والسعادة والاطمئنان، وعلى النقيض فقد وجدت في وطني القلق وعدم الاستقرار وعدم الأمان، ولا أجد أية نظرة تفاؤلية للمستقبل الذي أتمناه لأولادي؛ فقد اقتلع النظام الحاكم كل بذرة نظيفة للحق والعدل والحرية، وقد أطفأ أي شعاع صغير للتقدم، ورفع شعار من يريد أن يحيا في هذا الوطن لا بد أن يكون أبكم، لا بد أن يكون مغمض العينين، ولا بد أن يكون مكبل اليدين حيث لا يسمع، ولا يرى، لا يتكلم، لا يتحرك.

وكلما شاهدت المشاهد السخيفة من المسرحية الهزلية المتمثلة في جلسات المحاكمات العسكرية المتتالية أستشعر معنى ربما يكون غريبًا على مسامع البعض، وهو أننا نعيش في سجن كبير فلا فرق بين المعتقل الذي دخلته عدة مرات بلا تهمة ولا ذنب، وخارج هذا المعتقل؛ لأن خارجه سجن كبير، وعرفت وقتها أنني أنتقل من سجن صغير إلى سجن كبير.

(٢٠)

مقاطعة الانتخابات المحلية في مصر والإضراب العام(*)

قرار جماعة الإخوان المسلمين بمقاطعة الانتخابات المحلية جاء في وقته؛ حتى لا يشارك الإخوان في إخراج مسرحية هزلية، يريد النظام المصري من خلالها أن يُوهِم الداخل والخارج بأن هناك انتخابات نزيهة وشفافة.

والغريب في الأمر أن البعض يزايد على الإخوان، سواء أكانوا من بعض قوى المعارضة أم بعض الكتَّاب الجوقة في الصحف القومية؛ فالبعض أراد من الإخوان عدم المشاركة من الأساس؛ بدعوى عدم إعطاء الحزب الحاكم شرعية بالتزوير لا يستحقها، وخصوصًا بعد التعديلات الدستورية التي شوهت سمعة مصر، واستنكرها الداني والقاصي.

وعلى الجانب الآخر يروج بعض الكتَّاب المحسوبين على النظام في الصحف القومية، أن نتيجة الانتخابات سوف تكون محسومة للحزب الوطني؛ لأنه يشارك في حل مشكلات الجماهير ويمثل الأغلبية في مجلسي الشعب و الشورى، وأن هذه الانتخابات أظهرت ضعف وحقيقة جماعة الإخوان المسلمين!

وفي هذا السياق لا بد من التأكيد على عدة أمور منها:

١- أن النظام المصري لا يسمع إلا صوته، ولا يرى إلا نفسه، وطريقة تعامله مع قوى المعارضة الشريفة، وفي القلب منها الإخوان المسلمون، الإبعاد والإقصاء والاعتقال والتشويه والمحاكمات العسكرية، وتفجير الأحزاب من الداخل، وليس لديه إرادة حقيقية لإتاحة الفرصة للقوى السياسية والأحزاب في ممارسة عملها الطبيعي، والتواصل مع الجماهير.

٢- البعض يروج بأن هناك صفقة بين الإخوان والنظام الحاكم، وهذا الكلام من

(*) نشرت بصحيفة «الدستور» بتاريخ ١٠/ ٤/ ٢٠٠٨م.

المضحكات التي تنم عن عدم وعي قائليها بطبيعة الأمور في مصر؛ فكيف تكون هناك صفقة ويُحرم الإخوان من كافة حقوقهم الدستورية، ويحالون إلى المحاكم العسكرية، برغم إنصاف القضاء الطبيعي لهم، ويعتقل المئات منهم ولا يُسمح لهم بالتواجد في الشارع، ولا الظهور في القنوات المصرية والفضائية والصحف القومية، برغم حضورهم الواضح في كل مؤسسات الدولة، فأين إذن هذه الصفقة؟!

٣- ما حدث في إجراءات الترشيح للانتخابات المحلية يدلُّ دلالة واضحة على إصرار النظام على فساده، وأنه ليست لديه إرادة حقيقية للإصلاح، من منع المرشحين من تقديم أوراقهم، وعدم إدراج الأسماء التي حصلت على قرارات من القضاء الإداري، واعتقال المئات منهم، والاستيلاء على ٤٤ ألف مقعد من أصل ٥٢ ألفًا بالتزكية!

٤- مقاطعة الانتخابات لم تأت من فراغ، ولكنها جاءت بعد محاولات عديدة للسعي في مواجهة الاستبداد والفساد بطريقة سلمية عبر القنوات الدستورية والقانونية، وبما يحقق نهضة شعبنا الحبيب، وليس معنى ذلك أن يدب اليأس فينا، ولكن يجب علينا أن نواصل الكفاح والنضال ضد كل أشكال الاستبداد والفساد بكل الوسائل السلمية.

٥- ما يتعلق بموضوع الإضراب، الإخوان يفرِّقون بين أمرين: الأول: أن من حق كل فئة الأضراب للحصول على حقوقها طبقًا لأحكام الدستور المصري دون الإخلال بمؤسسات الدولة، أو إحداث أية تلفيات أو تخريب، الأمر الثاني: أن الإضراب العام يحتاج إلى توفاق القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني قبل الإعلان عنه، مع الترتيب الجيد له وتحديد أهدافه ووسائله.

٦- أتصور أن الرسالة وصلت للنظام الحاكم ويجب أن تصل؛ لأن الشعب المصري وصل إلى مرحلة صعبة من الضيق، والعنَت تتطلب مسارعته بإجراء الإصلاحات اللازمة في معالجة القضايا الأساسية التي على رأسها الإصلاح السياسي والاقتصادي، وإلا وجب عليه الرحيل.

***

(٢١)

غُرس لبنان ونكبة الطوارئ في مصر(*)

أعجبني ولفت نظري المشهد البديع الذي خرجت به إجراءات الانتخابات الرئاسية في لبنان، وإن تأخرت لستة أشهر واكبها دعوات تحريضية طائفية، وغيرها للنيل من لبنان، ومع ذلك شاهدنا نموذجًا ديمقراطيًا فريدًا في المنطقة العربية، فيه شفافية ونزاهة فقدناها في منطقتنا وخصوصًا في مصرنا الحبيبة، فانظر معي كيف عارض بعض النواب في البداية الآلية التي تمت بها، وفي نفس الوقت لم يعارضوا انتخاب العماد ميشال سليمان لرئاسة لبنان، منهم وزيرة في حكومة السنيورة، فلم يصفقوا على طول الخط، ولكن هناك وعيًا لمصلحة لبنان ومستقبلها والمخاطر التي تحدق بها، ثم أجريت بعد ذلك الانتخابات بشكل علني في صندوق زجاجي ونداء بالاسم، وبحضور أمير دولة قطر، ورئيس وزرائه الداعم للوفاق ونبذ الخلاف بين الموالاة والمعارضة، كما حضر كثير من الشخصيات الدولية والعربية ممثلين لدولهم ومنظماتهم، فعلاً مشهد جميل ومؤثر.

على النقيض من هذا المشهد، تم تمديد حالة الطوارئ في مصر لمدة عامين آخرين، وأصبح الأصل أن يعيش الشعب المصري في حالة الطوارئ طيلة حكم الرئيس مبارك (٢٧ عامًا)، والغريب في الأمر بل المضحك أن يخرج علينا النائب الصعيدي الشهم عبد الرحيم الغول بقوله: إنني حزين لعدم تمديد حالة الطوارئ حتى عام (٢٠١١م) نهاية فترة الرئاسة للرئيس مبارك!! ناهيك عن التصفيق الحاد الذي ناله الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء المصري، وهو يعلن طلب مد العمل بقانون الطوارئ!!

نحن فعلاً في حزن شديد أن يمثل الشعب المصري الأصيل أمثال هؤلاء الذين أضاعوا كرامته، وسرقوا ممتلكاته واحتكروا قوته لخدمة فئة لا تتعدى أصابع اليد الواحدة ومن حولها، وفي المقابل نجد الصحافة الحكومية تطبل وتصفق وتُبرر مد حالة الطوارئ،

(*) نشرت بموقع «إخوان أون لاين» بتاريخ ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٨م.

وأن المعارضة هي السبب لرفضها قانون الإرهاب.

وللأسف لم تستمع الحكومة وحزبها إلى المعارضة في هذا الشأن، ولمنظمات المجتمع المدني بما فيها المجلس القومي لحقوق الإنسان (المحسوب على الحكومة) الرافضين لتمديد القانون، فالنظام يرفع شعاره: قولوا ما تشاءون ونحن نفعل ما نريد.

وقد أصدر نواب المعارضة الذين يمثلون الإخوان المسلمين وأحزاب المعارضة إضافة إلى كتلة النواب المستقلين بيانًا اعتبروا فيه أن قرار التمديد يمثل خطورة على ركائز الدولة المدنية، واعتبروه سببًا لشل الحياة السياسية، وهو ما أدى بدوره إلى حالة من الاحتقان السياسي.

وكان البرلمان قد صوت على قرار التمديد بناءً على طلب مرور الرئيس حسني مبارك عبر الحكومة فأجيز أن أيده (٣٠٥) من النواب الـ ٤٠٨ الحاضرين وعارضه (١٠٣) مع العلم بأن عدد الأعضاء الإجمالي هو (٤٥٤) نائبًا.

ويتيح قانون الطوارئ للحكومة أن تعتقل الأشخاص لفترة طويلة دون محاكمة، وأن تحيل المدنيين المتهمين إلى محاكم عسكرية؛ حيث يحصلون على حقوق أقل من تلك التي تمنحها لهم المحاكم المدنية.

وقد جرى الاقتراع على تمديد العمل بقانون الطوارئ لمدة عامين أو لحين إصدار قانون خاص بمكافحة الإرهاب، إلا أن المعارضة تشكك في نية الحكومة، وتقول إنها ستواصل إجراءتها حتى بعد فرض قانون مكافحة الإرهاب، وعجبي.

***

(٢٢)

كل عام ومصر والجزائر بخير
دعوة لرأب الصدع (*)

ما أحوجنا في هذه الأيام المباركة من شهر ذي الحجة وعيد الأضحي المبارك أن نسعى إلى رأب الصدع بين الشقيقتين مصر والجزائر بكل السبل والإمكانيات المتاحة بين البلدين. فما يحدث في وسائل الإعلام ومواقع الإنترنت والفيس بوك من تجاوزات هنا وهناك أمر لا يرضاه الله – عز وجل – لأنه يؤجج روح العداوة بين الشعوب المسلمة. فالأمر جدّ خطير يجب أن تتحرك له كل فئات المجتمع في البلدين لإيقاف هذه الفتنة وإنقاذ الشعبين من شر مستطر.

وعلى الرغم من تجاوز كلا النظامين في البلدين ضد شعبيهما إلا أنه يجب أن نحتكم إلى صوت العقل والحكمة لمعالجة ما حدث، لأن المستفيد الوحيد من هذه الأحداث هم أعداء هذه الأمة وعلى رأسهم الكيان الصهيوني.

فبالله عليكم هل مباراة لكرة القدم تستوجب كل ما حدث من اعتداء على رمز كل بلد وحرق أعلامها وسبّ وقذف وتجريح هنا وهناك، وتداول ذلك في وسائل الإعلام المختلفة، هل ننجر وراء نعرات الكرامة والعنجهية، ونقطع العلاقات بين بلدين مسلمين عضوين في منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ولهما تاريخ معروف، ونثير الضغائن بين شعبين كبيرين في المنطقة العربية، وللأسف الأمر لم يتوقف عند هذا الحد بل انتقل إلى باقي أنحاء العالم، حيث توجد جاليات من مصر والجزائر.

فلم نُهن عند غيرها إلا بعد أن هُنَّا على أنفسنا، فأصبحنا ملطشة لكل من هبَّ ودبَّ.

ومنذ متى وحكامنا حريصون على كرامة شعوبنا!! فالشعوب مقهورة تُحكم بالاستبداد وينخر في عظامها الفساد في كلا البلدين.

(*) نشرت بموقع (إخوان أون لاين) بتاريخ ٢٦ / ١١ / ٢٠٠٩م.

ومن المثير نتيجة لهذه الأحداث إلغاء المؤتمر السنوي للجمعية الفلسفية المصرية، وبصفتي عضوًا في الجمعية، ومشارك في المؤتمر سألت الأستاذ الدكتور حسن حنفي – الأمين العام للجمعية – عن سبب الإلغاء فأخبرني أن هناك العديد من الأساتذة والزملاء من الجزائر، فلذلك تم الإلغاء بناءًا على تعليمات من الجامعة، والأدهى أن إدارة نادي أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة (المُعين) أصدر قرارًا بقطع العلاقات العلمية والبحثية مع الجزائر.

فهل هذا شيئ يُعقل هل مصر بالنسبة للجزائر العدو الأول، وهل الجزائر بالنسبة لمصر العدو الأوحد، يا فرحة الصهاينة وأعداء الأمة فينا.

اقرأوا التاريخ جيدًا فالبلدين لهما نضال كبير في محاربة المحتل ودحضه، ولا يخفى أن الجزائر قدمت مليون ونصف المليون شهيد، ودعمت مصر الجزائر في ثورتها ضد المحتل، ووقفت الجزائر مع مصر في حرب أكتوبر، وهناك علاقات سياسية واقتصادية وثقافية قديمة.

فهل لعبة كرة القدم تفعل بنا كل هذه الأفاعيل؟! أقول للمسئولين في كلا البلدين والمثقفين والإعلاميين اتقوا الله، ولا تشعلوا الفتنة، فلعن الله من أيقظها وعلينا أن نسعي جميعًا إلى رأب الصدع بكل الوسائل الممكنة، وهذا لن يتوفر إلا بالإرادة الصادقة، والتحقيق الجاد فيما حدث، حتى لا يتعرض البلدين إلى ما لا يُحمد عقباه.

أرجو من القيادتين في مصر والجزائر أن يحسما الأمر، ويطالبا وسائل الإعلام في كلا البلدين بالتوقف عن إشعالِ نار الفتنة، وإجراء تحقيق من متخصصين في هذا الشأن، وإعلان نتيجته على الرأي العام، ومعاقبة المُخطئ واعتذار المسيئ، وكفانا فرقة واختلافًا.

وليكن هذا الموقف فرصة لإعادة ترتيب أوراقنا، والحرص على صيانة كرامة الإنسان المُهدرة في البلدين، وليرتفع صوت العقلاء في مصر والجزائر، فالداعي إلى الخير كفاعله، والذي يدعو إلى الفتنة يقع فيها.ولنكن جميعًا حائط الصد الأول لمواجهة أعداء الأمة المتربصين بنا ليل نهار.

علها تكون إفاقة بعد غفلة، وصحوة بعد نوم.

وكما قال الدكتور عبد الرحمن العشماوي:

حسبي من الهّم أنّ القلب ينتحبُ وإن بدا فرحي للناس والطربُ
لو أجمعَ الناسُ أمرًا في مساءتنا ولم يُقدّر لما فازوا بما طلبوا
حقيقةٌ لو وعاها الجاهلون لما تنافسوا في معانيها ولا احتربوا
ما قيمة الناس إلا في مبادئهم لا المال يبقى ولا الألقاب والرتب

وكل عام ومصر والجزائر بخير

***

(٢٣)

رسالة إلى أخي محمد الجزائري (*)

كتبت في مقال سابق لي قبل عيد الأضحى بعنوان "كل عام ومصر والجزائر بخير" وكان يدور هذا المقال حول ضرورة توافر الروح الرياضية ورح التسامح والود والحب لأننا في النهاية أشقاء عرب ومسلمين، ولا بد أن نتمسك ببعضنا البعض وكل منا يشد من أزر أخيه وأن نكون يد واحدة أمام أعدائنا حتى لا يشمت بنا الأعداء.

أما ما دعاني لكتابة هذا المقال هو ما حدث لي على وجه الخصوص حيث كنت ذات يوم ببيتي بعد مرور أيام عيد الأضحى المبارك أعاده الله علينا ونحن أمة واحدة يسودها الحب والتعاون والتآخي والتماسك؛ فإذا بهاتف البيت الأرضي يرنّ رنة واحدة فقط وبعد فترة ليست بكبيرة يرن مرة أخرى فلا أتمكن من الرد، وظل الهاتف على تلك الحالة حتى في الساعات المتأخرة من الليل وكلما نظرت لرقم الطالب الذي ظهر عندي على شاشة الهاتف وجدته رقما غريبًا ليس من مصر وظل الأمر لمدة يومين ثم بعد ذلك ظل هذ الرقم يرن باستمرار فتمكنت من الرد عليه، وإذا بي أجد شخصًا يقول لي وهو يضحك متهكمًا "أنت يهودي والمصريون يهود" ودهشت من تلك العبارة وقلت له من معي قال أنا محمد من الجزائر وجزائري الأصل، وقد كرهت المصريين لأنهم ضربوا أخوتي الجزائريين في مصر والسودان، وسمعته إلى آخر كلامه ولم أقاطعه حتى يخرج كل ما بداخله، وقلت له ومن أين أتيت برقم هاتفي قال أنا لا أقصدك أنت فقط، ولكن أقصد كل المصريين فنحن نضرب أرقامًا عشوائية بمصر، وقلت له يا أخي الحبيب ألسنا كلنا عرب وأخوة أشقاء؟! ألم نقف في يوم من الأيام الصعبة بجوار بعضنا البعض ألم يحك التاريخ ويتكلم عن صمودنا سويًا ومحاربتنا للمحتل الغاشم؟! أم هذا التاريخ قد مات وأصبح ماض في طي النسيان؟! وكل ذلك بسبب مباراة كرة قدم أصبحنا أعداء! هل هذا سبب وجيه لكي نفترق ونضرب بتاريخنا وقيمنا ومبادئنا وأخوتنا عرض الحائط ونصبح بعدها أعداء؟!

(*) نشرت بموقع (إخوان أون لاين) بتاريخ ٥ / ١٢ / ٢٠٠٩م.

لا ياأخ محمد يجب علينا أن نتمسك بأخوتنا ولا نتفرق بسبب مبارة لكرة القدم، ونضع الموضوع في حجمه الطبيعي، فنحن شعبين كبيرين لهما تاريخ عظيم، وما حدث كان نتيجة لخروج قلة لا تتسم بالروح الرياضة وأحدثت توترات هنا وهناك سواء على المستوى الإعلامي أو الشعبي، وعلينا أن نتفرغ لما هو أهم لصالح بلادنا في السعي الدؤوب لنهضتنا ورقينا في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والسياسية والإعلامية، وغيرها، ومحاربة الفساد والاستبداد كل في مجاله وتخصصه، وننصر قضايا أمتنا التي ننتمي إليها، ولنكن يدًا واحدًا لإنقاذ مقدساتنا في فلسطين من أيدي أبناء القردة والخنازير.

هذا هو المطلوب منّا ياأخ محمد على مستوى الشعوب، ولا يجب أن ننجرّ وراء العصبية البغيضة والنعرات المقيتة. علّها تكون فرصة سانحة لكي نرتب أولوياتنا في حياتنا.

وتحياتي لك ولجميع الأشقاء في الجزائر مع رجاء التواصل.

***

(٢٤)

ضياء رشوان وروح التغيير (*)

ما حققه الزميل العزيز الأستاذ ضياء رشوان في المنافسة على موقع نقيب الصحفيين مع الأستاذ مكرم محمد أحمد النقيب السابق وحصوله على (١٤٥٨) بفارق (٣٩) صوتًا عن منافسه الأحد الماضي (٦/ ١٢/ ٢٠٠٩) يُعبّر بشكل مباشر عن روح التغيير التي يسعى إليها ويرغب فيها جموع الصحفيين، ويدل دلالة واضحة أن الجماعة الصحفية لا تريد أن تقف عند حدود الماضي، أو تسير مع الروح التقليدية التي تربط مصالح الصحفيين بتوجهات الحكومة التي - غالبًا - لا تصب في صالحهم، ويدّعي المرشح المحسوب على الحكومة في كل انتخابات أنه سيأتي بكل مفيد وعزيز ونافع للصحفيين، ولكنه في غالب الأحيان لا يحقق ما وعد به، ويُدخل النقابة في صراعات جانبية لا طائل منها.

أقول هذا، وللأسف نجد أن بعض الزملاء في بعض الصحف والمجلات الحكومية يزايدون ويحمِّلون الأمر أكثر من حجمه، ويعتبرون أن كل من يترشح لمنصب ما بعيدًا عن الحكومة فهو عدوها، وأن كل من يكتب عن الإخوان أو يحاورهم أو يتحدث معهم فهو منهم كأن الإخوان سُبة ومن عالم آخر وكوكب ثان، ليسوا حريصين على مصلحة الوطن والذود عنه والتضحية من أجله، ومحاربة الفاسدين المفسدين في كل موقع!!.

وأذكر على سبيل المثال لا الحصر ما ذكره الزميل حمدي رزق رئيس تحرير مجلة المصور - وأنا طبعًا مُقدّر أن كل رئيس تحرير لمجلة أو صحيفة حكومية عليه واجب يجب أن يقوم به مع كل من يخالف رؤية الحكومة أو يعارضها في منهج أو أسلوب - يقول في إطار دعمه لرئيسه القديم مكرم محمد أحمد «إن الإخوان إذا دخلوا النقابة أفسدوها».. مستخدمًا الأساليب الدعائية القديمة للتخويف والترهيب ظنًا منه أن جموع الصحفيين لا يفهمون مثل هذا الكلام، وكأنهم مُغيّبون عن الواقع الحقيقي المُعاش، ويدّعي أن ضياء رشوان محسوب على الإخوان! أقول لهؤلاء المتقولين كونوا موضوعيين محايدين فضياء

(*) نشرت بموقع (بر مصر) ١١ / ١٢ / ٢٠٠٩م.

رجل قومي شريف يسعى بقدر طاقته، وبكل الوسائل المشروعة لخدمة زملائه الصحفيين من خلال برنامجه تحت شعار: «التغيير من أجل كرامة كاملة ومهنة حقيقية ونقابة قوية لكل الأجيال لجميع المؤسسات وكافة التيارات برؤى جديدة نتشارك.. نتفاعل.. نتحاسب.. لنحصل على الأجر العادل والخدمات المناسبة بما يحفظ لنا كرامتنا الكاملة ندافع عن مهنتنا الرائعة ونُعيد لها اعتبارها وثقة المجتمع فيها نبنى نقابتنا القوية المستقلة القادرة على الدفاع عن حقوقنا ومصالحنا نحمى حاضرنا ونصنع مستقبلنا معًا».

ما يهمنا في المقام الأول مصلحة الصحفيين والدفاع عن قضاياهم من خلال برنامج واضح قابل للتطبيق لا يُحلِّق في سماء الوعود البرّاقة بعيدًا عن الواقع الملموس. ولعل نقابة الصحفيين مثلها مثل باقي النقابات المهنية محكومة بإطار عام في مصر لا يسمح بسير الأمور بشكل طبيعي، فلا يجب أن نزايد على أحد أو نتطاول عليه، فكلنا لخدمة وطننا ومهنتنا لا للسعي من أجل مناصب هنا أوهناك.

وكما يقول الزميل محمد الدسوقي رشدي في مقاله (الحجم الحقيقي لرؤساء تحرير صحف حكومية) في موقع اليوم السابع بتاريخ(٧/ ١٢) "ستظل نقابة الصحفيين كما هى، قد تتحرك مشاكلها الحقيقية إلى الأمام قليلا نحو مناطق الحل إذا ربح ضياء رشوان، لأن من حوله أنشط وأكثر إخلاصًا للمهنة، ولكن الوضع العام سيظل على حاله لأن المشكلة الحقيقية ليست في نوع النقيب واسمه بقدر ماهى في الطريقة التي يفكر بها الصحفيون تجاه نقابتهم.. هل يريدونها ساحة حرية، أو مجرد كافتيريا فى الدور الثامن، أم مجموعة من الخدمات تبدأ بالبدل وتنتهى بالشقة، أم نقابة حقيقية تدافع عن المهنة وتحميها وتملك حق مساءلة ومحاسبة كل أعضائها من أصغر محرر حتى أكبر رئيس تحرير".

علينا أن نتحرر من قيود الماضي ونسعى إلى المستقبل بعقل مفتوح وذهن متّقد، نساعد أصحاب الرؤى الواضحة لمستقبل مُشرق دون مزايدات أو افتراءات، ولعل يكون في هذه الانتخابات بداية حقيقية للتغيير للأفضل في كل المواقع والمناصب في مصرنا.

مع خالص دعواتي لمرشح الاستقلال ضياء رشوان بكامل التوفيق والسداد لنقابة حرة واعية تساهم في خدمة المهنة وتصدّ عن مصرنا الحبيبة كل سوء.

(٢٥)

حول مقال حمدي رزق (المهني) (*)

في اتصال هاتفي مع الأستاذ حمدي رزق (المهني) رئيس تحرير مجلة المصور صباح يوم الأربعاء ٩/ ١٢/ ٢٠٠٩ لمناقشته فيما كتبه في مجلته ومقاله عن شخصي الضعيف وإبرازه على الغلاف!! وزعمه أنني ذهبت إلى نقابة الصحفيين لمساندة الأستاذ ضياء رشوان مع الزملاء الصحفيين من المستقلين عن عباءة الحكومة، ولا أخفي على حضراتكم كمّ الانفعال الذي ساد على حديث السيد رزق مما ينم عن تأثره الشديد من حصول ضياء رشوان على ١٤٥٨ صوتًا في الجولة الأولى من الانتخابات على منصب النقيب، وجعله – أيضًا – يكيل بالمكيال الوافي على رؤساء التحرير الحكوميين، ووصفهم بأنهم يقدّمون واجب العزاء للأستاذ مكرم محمد أحمد النقيب السابق.

في هذا السياق أحبّ أن أشير إلى عدة معان:

- إبراز حضوري بهذا الشكل ينم عن عدم مهنية السيد رئيس التحرير (المهني) لأنني عضو في نقابة الصحفيين ومن حقي أن أذهب إلى نقابتي في أي وقت شئت، وعدم معرفته بهذا فتلك مصيبة، وإن كان يدري فالمصيبة أعظم.
- اتهامي بأنني أقف مع الأستاذ ضياء فهذا لا يعني أنني ضد الأستاذ مكرم، ولكن من حريتي الشخصية والمهنية أن أختار ويختار غيري من الزملاء الصحفيين نقيبهم، الذي يرى كل منّا ويظن أنه صالح لتولي مهام نقيب الصحفيين في هذه المرحلة.
- وضح وبان وتأكد كمّ الاحترام الذي يوليه السيد رزق (المهني) للسيد النقيب السابق بأنه هو الشخص الأحقّ بالمنصب، وكيله بالمكيال الأوفى لمن يخالف رؤيته، وطبعًا لن أذكر عباراته التي ذكرها ولا ألومه على كلامه أو اختياره، ولكن ألومه على تدخله في اختيار غيره وعدم احترامه لحرية الاختيار عند غيره.
- الشمّاعة والفزّاعة التي طالما يُعلِّق عليها المتخاذلون من انتماء أي إنسان أو فصيل

(*) نشرت بموقع (إخوان أون لاين) بتاريخ ١١ / ١٢ / ٢٠٠٩م.

أو.. أو.. إلى جماعة الإخوان المسلمين، كأنه ينتمي إلى عالم الجن لا الإنس، ينتمي إلى جماعة من آكلي البشر!! وهو أمر لا يُقره عقل أو منطق، وخصوصًا مع مهنة الصحافة.

- هذا الميزان الذي يتحدث به السيد رزق (المهني) للأسف أصبح ديدن كل من يريد أن يتقرب للحكومة، وينال الحظوة عندهم، فكلما زاد عداء المشتاق للإخوان زاد قربه من المناصب الجليلة والمعالي والفضيلة، وهذا ما كوفئ به السيد المهني نفسه.
- الاستهانة بشخصية وطنية وكبيرة في قامة ومكانة فضيلة المرشد العام السابق للإخوان المسلمين الأستاذ محمد مهدي عاكف والحرص على ذلك في كل كتابات السيد المهني ينُم على عدم موضوعيته، وعدم احترامه لمن بذلوا وضحوا من أجل مصر واستقلالها وما زالوا قبل أن يُولد السيد المهني.
- كم كنت أتمنى أن تكون لغتنا وحواراتنا فيها شيء من الموضوعية والحيادية، ولكن للأسف هذا هو حال بعضنا أن يتعصب لرؤيته، وكأنه هو الأحق والأصوب وغيره على طول الخط مخطيء وعدو للديمقراطية التي يتشدق بها.
- متى نستيقظ ونقرأ ونري إعلامًا يتسم بالأمانة والموضوعية والمهنية – بخاصة مميتشدقون بها في كل وقت وحين - وتغليب المصلحة العامة على الخاصة دون مزايدات وافتراءات.

وما أصدق ما قاله الرافعي في وحي القلم:إن الخطأ الأكبر أن تنظم الحياة من حولك وتترك الفوضى في قلبك

أرجو من السيد رزق (المهني) أن يراجع نفسه، وهو حسب قوله لي في المكالمة الهاتفية (الكاتب ورئيس التحرير المتميز والمهني البارز)، لعل ذلك يكون قريبًا.

مع خالص تحياتي

***

الفصل الرابع

المشهد العربي والإسلامي

(١)

درس أوكرانيا في الحرية(*)

لفت نظري ما حدث في أوكرانيا في عام ٢٠٠٤ من حرص الشعب الأوكراني على مواصلة الكفاح السلمي من أجل استرداد حريته، وصموده في مواجهة التحديات لنشر ثقافة الحرية والديمقراطية. وهذا الدرس يرجعنا إلى ما حدث في جورجيا ورومانيا – من قبل – حيث خرج المجتمع المدني بكل طوائفه لمواجهة صلف وجمود الحزب الحاكم في بلادهم، وضحوا بالوقت والمال والجهد من أجل استرداد حقوقهم المسلوبة.

وذلك لأن الحرية لابد لها من تضحيات لتحقيقها في أرض الواقع، خصوصًا إذا جرد منها الشعب وسلبت منه، فلم ولن تمنح الحرية للمتقاعسين عن نصرة الحق، الداعين للتخاذل والسلبية في ربوع المجتمع.

ولعل الذي حدث في تلك الدول – التي دانت لوقت طويل بالشيوعية – يكون لنا درسًا واعيًا ينير لنا الطريق من أجل مواصلة المجتمع المدني للمطالبة بحقه الطبيعي في ممارسة حريته الفكرية والعقدية، ولعلها أيضًا دعوة إلى كل المؤسسات والمنظمات والهيئات الحكومية والأهلية والمدنية المهتمة بحقوق الإنسان في عالمنا العربي والإسلامي لمواصلة كفاحها لاسترداد حقوق الشعوب التي سلبها أعداء الحرية والديمقراطية.

ولا نقصد – بالطبع – الحرية والديمقراطية التي تبشر بها أمريكا في عالمنا العربي والإسلامي، فليس منا ببعيد ما يحدث في العراق وأفغانستان من قتل وتشريد واعتقال، ونهب وسلب للممتلكات الخاصة والعامة بحجة إقامة الحرية والديمقراطية لشعوب فرض عليها حكامها الضيق والعنت. متى يسعد عالمنا العربي والإسلامي باستنشاق عبير الحرية التي منحنا إياها المولى عز وجل؟! لعل هذا يكون قريبًا إن شاء الله. ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ قَرِيباً﴾ [الإسراء: ١٥١].

(*) نشرت في صحيفة آفاق عربية بتاريخ ١٦ / ١٢ / ٢٠٠٤م.

(٢)

لماذا كل هذا العداء للإسلام؟! *

عداء الغرب للإسلام ليس مجرد امتداد للعداء التقليدي والصدام الحضاري الذي وصل إلى صراع عسكري بين الإسلام والغرب، منذ الحملات الصليبية حتى حروب الاستقلال، وإنما يرجع هذا العداء بصفة خاصة إلى تجربة الغرب التاريخية مع الدين وإلى عجزه عن فهم طبيعة الإسلام المتميزة، ويمكن أن نرجع ذلك العجز إلى أمرين، الأول: طبيعة العقل الأوربي أحادي النظرة الذي ينظر إلى الآخرين نظرة استعلائية، والثاني: قصور اللغات الأوربية عن استيعاب المصطلحات الإسلامية.

ومن ثم وضع الاستعمار الغربي خططه لاحتلال المجتمعات العربية والإسلامية، ففصل بعضها عن بعض وأوهن الروابط بينهما، حيث إن الأحداث التي تحدث في أي مجتمع منها لا تحرك - غالبًا - بقية المجتمعات الأخرى، بل ولا تثيرها ولو كانت تلك الأحداث تصور وحشية المحتل في الكبت والقمع والإذلال والاستغلال في أي من هذه المجتمعات، **وأبرز معالم العداء الغربي والأمريكي للمجتمعات العربية والإسلامية يتمثل في الآتي:**

١ - التحيز التام للكيان الصهيوني منذ عام ١٩٤٨م وحتى الآن، فالغرب لم يتخذ خطوات حاسمة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي لإتاحة الفرصة لإسرائيل للاستيلاء على كامل الأراضي الفلسطينية، وبذلك لا يكون هناك حديث عن شيء اسمه القضية الفلسطينية.. ولعل الدليل على ذلك ما عبر عنه الفيلسوف الألماني كارل ياسبرز عقب حرب عام ١٩٦٧ بقوله:

«إننا لو تخلينا عن إسرائيل فإن هذا يعني أننا نتخلى عن الحضارة الغربية».

٢ - الاحتلال الأمريكي والبريطاني للعراق.. متجاوزين الشرعية والمواثيق الدولية والأعراف المرعية، هذا الاحتلال الذي بني على عدة مجموعة من المزاعم التي

ثبت عدم صحتها، وتبين أن هدف هذه الحرب الهيمنة والسيطرة على مقدرات العراق من ناحية، وحماية الكيان الصهيوني من ناحية أخرى.

٣ – الترويج في الإعلام الأمريكي والغربي للربط بين الإسلام والإرهاب، وحقيقة الأمر أن الإرهاب موجود في كل الحضارات، وأصبح ظاهرة عالمية ولم يكن في يوم من الأيام صناعة إسلامية.

ومن المعروف أن أوروبا نفسها قد عانت الإرهاب الداخلي في النصف الثاني من القرن العشرين، وبصفة خاصة سلسلة من العمليات الإرهابية من جانب جماعات إرهابية معينة، لا يزال بعضها يمارس نشاطه حتى اليوم كما هو حادث في أيرلندا وإقليم الباسك في إسبانيا. ولم تسلم الولايات المتحدة الأمريكية نفسها من الإرهاب الداخلي قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وحادث الهجوم على برج التجارة العالمي في أوكلاهوما خير دليل على ذلك، كما شهدت الساحة العالمية أعمالاً إرهابية أخرى في أماكن مختلفة، منها – على سبيل المثال – إطلاق الغازات السامة في مترو الأنفاق في اليابان، ومقتل رابين في الكيان الصهيوني، وهدم المسجد البابري في الهند على يد المتطرفين الهندوس، وغيرها كثير، والإسلام غير مسئول عن أي عمل إرهابي يقوم به البعض.

إن الحرب الشرسة التي توجه دومًا للإسلام والمسلمين لن تزيده إلا قوة وصلابة، فلقد حارب الإسلام خصومًا أقوياء على مر عصور التاريخ، وحاربته دول وعروش، وحاربته مذاهب هدامة كانت تبغي لنفسها السيادة في الأرض، وحاربه حكام ظالمون، ومع ذلك، وعلى امتداد العصور، ظل الإسلام شامخًا مرفوع اللواء تردد تعاليمه السمحة الكريمة الأرض، وتضيء بنوره الوهاج السماء.

إن الإسلام دين العصر الذي يتطلع إليه الإنسان؛ لينشر الهدى والنور والرحمة والطمأنينة ﴿ذَلِكَ الدِّينُ القَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠].

ومن الكلمات الرائعة التي قالتها ألمانية أسلمت وسمت نفسها (فاطمة سي لامير): «لقد جاء الإسلام كما يأتي النبع الدافئ إلى الأرض الباردة بعد الشتاء المظلم، فأدفأ روحي

وسربلني بثوب من تعاليمه القشيبة، فما أوضح تعاليم الإسلام، وأعذبها، وما أعظم منطقها، إن الإسلام دين عصري صالح للتطبيق في عالمنا المعاصر».

ولسوف يظل الإسلام منارة الأجيال والعصور، وفكرة البشرية السامية الرفيعة على مر الأيام والدهور برغم كيد الكائدين وحقد الحاقدين.. ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠].

***

(٣)

عذراً رسول الله لم يعرفوا قدرك (*)

الأمة الإسلامية تعيش منذ فترة طويلة موجة عداء ضد عقيدتها، ومقدساتها وقيمها، بدأت منذ بداية الدعوة الإسلامية؛ حيث وصم المشركون النبي الكريم ﷺ بعبارات كثيرة منها أنه ساحرٌ وشاعر، ومجنون، ودائمًا كان القرآن الكريم يرد عنه ﷺ: ﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلاَ مَجْنُونٍ﴾ [الطور: ٢٩]. ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلاً مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة: ٤١].

وهذا يدل على مكانة النبي الكريم ﷺ عند ربه، وقد أوجب الله على المؤمنين محبته وتعظيمه، وهذا من معالم كمال الإيمان: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ماله، وولده، والناس أجمعين**»(١).

وتعظيم نبينا محمد ﷺ من علامات إيمان المسلم، فهو خليل الله المصطفى من خلقه، وخاتم الأنبياء الذي بانتهاء رسالته انقطع وحي السماء، ولم يغفل المسلمون منذ جيل الصحابة الكرام عن قدر رسول الله ﷺ وعن محبته وتعظيمه.

وعظمة رسول الله ﷺ في نفوسنا أعلى من قبة الفلك، ولن ينال منها أي أفاك أو جاحد، فلولاه ﷺ لكنا حيارى في دياجير الظلام.

وما قام به البعض من الإساءة لرسولنا الكريم ﷺ من خلال رسومات في صحف دنماركية، ونرويجية، وغيرها، إنما هي سلسلة وحلقة من الإساءة للإسلام في شخصه الكريم، وهذا يدل على حقدهم الدفين لهذا الدين العظيم، وسيرد هذا العبث إلى نحورهم، وستبوء محاولاتهم بالفشل بهذا التفكير العبثي الذي أرادوا به النيل المشين من نبي الإسلام محمد ﷺ، وبعيدًا عن كل التبريرات التي حاول مسئولو الصحيفة تقديمها،وفي مقدمتها أنهم أرادوا أن يستشعروا مدى تقديس المسلمين لنبيهم، وبدعوى

(*) نشرت بموقع (إخوان أون لاين) بتاريخ ١١/ ٢/ ٢٠٠٦م.
(١) أخرجه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤).

حرية الرأي والتعبير التي يعتبرونها واجبًا يفوق بقداسته قداسة الأديان وحرمتها، في الوقت الذي أقاموا الدنيا ولم يقعدوها حينما نشر المفكر الفرنسي (روجيه جارودي) كتابه (الأساطير المؤسسة للدولة الإسرائيلية)

فحاكموه وصادروا كتابه بتهمة معاداة السامية، وكذلك عندما قامت مجموعة من حركة طالبان في أفغانستان بتدمير تمثال (بوذا) فتحرك العالم الغربي ضدهم وقالوا: إنهم يحاربون الأديان ممن يخالفونهم في العقيدة.

ونحن من جانبنا نعلم أنه لا شيء أشرف من كرامة رسول الله ﷺ، وأنه آخر الحصون بعد أن سقطت كل حصوننا في معارك الشرف والنزاهة والمعرفة.. وأنه إن مس اسمه بسوء – وهو الطاهر المطهر – فإن العالم بأسره سيشهد ما ستسفر عنه هذه الحرب القذرة، وعلينا أن نعي أن الجناب النبوي أعظم وأشرف من أن تناله حفنة من التائهين في ميدان الحياة بسوء.

عذرًا رسول الله لم يعرفوا قدرك ... حين نادوا باسمك وشوهوا رسمك
هم لم يفعلوا ما فعلوا إلا بجهلٍ ... ولو علموا الحقيقة لقبّلوا قدمك
لو علموا أنك المصباح المنير ... لما قبلوا الاستضاءة إلا بضوئك

وليقرأ هؤلاء الذين لا يعرفون قدر النبي الكريم ﷺ ما سطره بعض الغربيين المنصفين:

يقول سير وليام موير في كتابه (سيرة محمد ﷺ): «امتاز محمد بوضوح كلامه، ويسر دينه، وأنه أتم من الأعمال ما يدهش الألباب، فلم يشهد التاريخ مصلحًا أيقظ النفوس، وأحيا الأخلاق، ورفع شأن الفضيلة في زمن قصير، كما فعل محمد».

ويقول توماس كارليل الفيلسوف الإنجليزي في كتابه (الأبطال): «قوم يضربون في الصحراء عدة قرون لا يؤبه لهم، فلما جاءهم النبي العربي أصبحوا قبلة الأنظار في العلوم والعرفان، وكثروا بعد قلة، وعزوا بعد ذلة، ولم يمض قرن حتى استضاءت أطراف الأرض بعقولهم وعلومهم».

وعلينا – كمسلمين شعوبًا وحكومات – أن نتحرك لرد هذه الهجمة الشرسة على الإسلام ورسوله بشتى السبل والوسائل، ومن ذلك:

– قيام الحكومات العربية والإسلامية بالضغط على الهيئات الدولية لسن قوانين تحمي المقدسات والأنبياء، ومقاطعة حكومات الدول التي تصدر بها تلك الصحف سياسيًا واقتصاديًا؛ حيث كان رد فعل أغلبها سلبيًا تجاه الأزمة.

– ومن واجبات الأمة حيال هذا الأمر أن يقوموا بمقاطعة بضائع كل من تجرأ على سب رسول الله ﷺ وواجب الحكومات المقاطعة السياسية بسحب السفراء لدى تلك الدول، وإغلاق سفاراتها لديهم.

– إقامة المؤتمرات والندوات في أوربا وأمريكا لمعالجة هذه القضية، وعرض نصاعة السيرة المشرفة، وعظمة الرسول الكريم ﷺ.

***

(٤)

الشيخ ياسين رمز الجهاد والكرامة (*)

﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً﴾ [الأحزاب: ٢٣].

رحل عنا شيخ المجاهدين المربي الشيخ أحمد ياسين في ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٤م، هذا الرجل الذي أيقظ الأمة بعد سبات، ورفع فيها روح الجهاد والاستبسال، وربى جيلاً فذًا من المجاهدين المخلصين.

عاش الشيخ أحمد ياسين عيشة السعداء، فلم يكن يعيش عيشة الأغنياء المترفين، ولكنه كان سعيدًا بإيمانه، سعيدًا برسالته ودعوته وأبنائه، الذين رباهم على الجهاد، ورآهم أمامه يقدمون أرواحهم، ويضعون رءوسهم على أكفهم، ويفجرون أنفسهم في عدو الله وعدوهم.

عاش الشيخ ياسين معلمًا مجاهدًا عابدًا لله تعالى، محبًا لدعوة الإخوان ورجالاتها منذ زيارة الإمام البنا غزة، وزخرت طفولته بالعديد من الأحداث والمشاهد، واستطاع بصبره وإيمانه أن يتجاوز التحديات التي واجته، وأن يثبت ذاته؛ حتى أصبح شيخًا للمجاهدين، وحقق الله أمنيته بأن سقط شهيدًا على يد بني صهيون الغادرين.

الشيخ ياسين... ومشروع التغيير:

لقد كان الشيخ أحمد ياسين طرازًا فريدًا بين قادة الحركات الوطنية، فقد عاش قضايا وطنه وقاسم شعبه النكبات، وعاش معه في المنافي والمخيمات التي فرضها الكيان الصهيوني، وكان إيمانه عاصمًا له من اليأس أو الركض وراء السراب أو الأوهام، وقد أدرك قبل غيره حقيقة النوايا الصهيونية، وأن السلام الذي يتحدثون عنه ليس سوى الاستسلام الرخيص، ففضل تسمية الأشياء بأسمائها، وعدم إضاعة الوقت، وقد جاءت نهايته مصداقًا لما آمن به ودعا قومه لإدراكه.

(*) نشرت بموقع (إخوان أون لاين) بتاريخ ٢٢ / ٣ / ٢٠٠٦م.

لقد أراد أن يقدم النصح لأمته والعالم في حياته، لكن مناخ الخديعة والاستسلام كان أقوى من محاولاته، وكان لابد أن يقدم النصح مشفوعًا بدمه ودم إخوانه.. لقد بدأ الشيخ مشروعه التغييري منذ بداية الخمسينيات، وأخذ هذا المشروع بُعدًا تربويًا وتنظيميًا في الستينيات والسبعينيات، أفضى بعد ذلك إلى تأسيس حركة حماس؛ لتقوم بدورها في الجهاد وضرب الاحتلال ودحره بكل ما يمكن من قوة، وعدم الخروج بهذه العمليات عن دائرة فلسطين كلها، وتحريم توجيه السلاح إلى صدر فلسطيني.

وظهور هذا المشروع وتطوره – برغم الضغوط الاستعمارية الهائلة على المنطقة العربية والإسلامية (وفي القلب منها فلسطين) – يشير إلى ثقة أكيدة في تحقيق وعد الله بتحرير فلسطين مهما طال الزمن، على أن يتم الإعداد له باستراتيجية جهادية متكاملة، تبدأ من تربية الأجيال عربية إسلامية تعتمد على أداء الفرائض الدينية، ودراسة كتاب الله دراسة واعية، ودراسة السنة النبوية، والاطلاع على التاريخ، مع دراسة العدو وإمكاناته ومواطن ضعفه، والقوى التي تناصره؛ حتى يتحقق للمسلم وعيٌ صحيحٌ بالواقع وتصورٌ سليمٌ في الفكر والاعتقاد.

الشيخ ياسين.. وتأسيس حماس:

نتيجة للجهود المباركة التي قام بها الشهيد وإخوانه شهدت فلسطين تطورًا واضحًا وملحوظًا في نمو وانتشار الصحوة الإسلامية؛ ففي عام ١٩٨٧م اتفق الشيخ مع مجموعة من قادة العمل الإسلامي الذين يعتنقون أفكار الإخوان المسلمين في قطاع غزة على تأسيس تنظيم إسلامي لمقاومة الاحتلال الصهيوني بغية تحرير فلسطين، أطلقوا عليه اسم (حركة المقاومة الإسلامية) المعروفة اختصارا باسم (حماس).

وتُعد حركة حماس امتدادا لحركة الإخوان المسلمين، وقبل الإعلان عن اسم الحركة علنيًا من قبل الإخوان المسلمين تم استخدام أسماء أخرى للتعبير عن مواقفهم السياسية تجاه القضية الفلسطينية، منها (المرابطون على أرض الإسراء) و (حركة الكفاح الإسلامي) وغيرها.

وتشير المادة (٣٣) من ميثاق حماس أنها تجاهد اليهود المغتصبين، دفاعًا عن الإنسان المسلم والحضارة الإسلامية والمقدسات الإسلامية، وتعتمد الحركة على الجهاد وتعتبره

إستراتيجية وليس تكتيكًا، وتنص على أن الجهاد فرض عين على كل مسلم وفق المادة(١٥).

ولم ينته الجانب التربوي والدعوي بتأسيس حركة المقاومة الإسلامية، فإلى جانب تولي قيادة الحركة استمر الشهيد بالقيام بهذا الدور إنطلاقًا من المساجد، ومن خلال استخدام الوسائل الإعلامية الحديثة، ومع تصاعد أعمال الانتفاضة بدأت السلطات الصهيونية التفكير في وسيلة لإيقاف نشاط الشهيد، حيث في أغسطس ١٩٨٨م بمداهمة منزله وتفتيشه وهددته بالنفي إلى لبنان.

نهاية مشرّفة:

لم يكن يليق بالشيخ المجاهد بعد مسيرة طويلة من الجهاد أن يموت على فراشه كما قال مجاهد الرعيل الأول خالد بن الوليد – وكما أستطاع لسان حاله أن يقول مع سيف الله -: لا أقر الله أعين الجبناء!

كان من الممكن أن يموت في أي لحظة كما يموت الألوف من الناس ويطويه النسيان، ولكن القدر أراد أن يعطيه الجائزة الكبرى، وأن يصنع منه أسطورة بطولية، ويحيله إلى طاقة هائلة تتدفق في شرايين الشعب المجاهد وشرايين العرب والمسلمين.. لقد أراد له القدر أن يكون أنشودة يتغنى بها المجاهدون في جبال فلسطين وعلى إمتداد الرقعة العربية والإسلامية لأجيال كثيرة.

لقد أثبت الشيخ ياسين في حياته ومماته أن القوة المسلحة لا تستطيع أن ترهب شعبًا يتمسك بحقوقه المشروعة، وإذا كان الكيان الصهيوني يعتقد أن بوسعه أن يجعل المستعمرين أغلبية في فلسطين – عن طريق الهجرة والاستيطان – فإنها ستظل أقلية منبوذة تافهةً في المحيط العربي والإسلامي، ولا شك أن استشهاد الشيخ أحمد ياسين سيغني عن كل منطق في دفع العرب نحو التضامن لحماية ديارهم أمام هذا الوحش الدموي.

رحم الله الشيخ المجاهد أحمد ياسين وجميع شهدائنا، وأسكنه فسيح جناته، ورزقنا أمثاله من المجاهدين الصابرين المحتسبين، وألحقنا بهم غير مبدلين ولا مغيرين.

﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١].

***

(٥)

أبشروا يا عرب.. شافيز معكم (*)

فليسمح لي الأستاذ حمدي قنديل مقدم البرنامج المتميز (قلم رصاص) باستعارة عبارته: (أبشروا يا عرب) للتعبير عن تخاذل الأنظمة العربية وانبطاحها أمام الهجمة الأمريكية الداعمة للكيان الصهيوني في حربه على فلسطين ولبنان فيما يسمى بالشرق الأوسط الجديد، أي شرق جديد هذا؟! الذي يُقتل المدنيون ويُشرد فيه مئات الألوف وتُدمر فيه الجسور (١٤٥ جسرًا حتى الآن و ٦٨٠٠ منزل) وكل البنية التحتية لدولة لبنان الشقيقة بحجة محاربة ومطاردة حزب الله!! ومن قبل تدمير العراق وتفكيكه على يد الحاكم الأمريكي بريمر.

فالشرق الأوسط الجديد يريدونه بلا مقاومة تقف في مواجهة مخططهم التوسعي التدميري للمنطقة بأكملها، شرق أوسط متخاذل خانع تابع لا رأي له ولا رؤية، وللأسف الشديد بعض الأنظمة العربية تساعد هذا المخطط الخبيث وهيهات أن يحققوا مرادهم أو ينفذوا مخططهم.

أبشروا يا عرب.. فالأنظمة العربية تلتزم الصمت حتى تنجو آخذة بالقول المأثور: من صمت نجا! ولم يتحركوا؛ لأن حساباتهم الخاصة وكراسيهم التي تعفنت من كثرة الجلوس عليها تمنعهم من ذلك، ولن ينخلعوا عنها إلا بالبذل والقشط.

يا حكام العرب، لماذا هذا الصمت المريب وهذا الخنوع المتواصل؟! ألم تؤثر فيكم المجازر الوحشية التي تحدث في لبنان وكان آخرها مذبحة القاع في البقاع التي راح ضحيتها ٣٣ شهيدًا وعشرات القتلى، ألم يحرك فيكم ساكنًا قتل الأطفال ورؤيتهم عبر شاشات الفضائيات وهم يخرجون من تحت الأنقاض مثل قطع اللحم!! ألم تشعروا بالهول لما يحدث في المشهد اللبناني!! والله الذي لا إله إلا هو ستسألون يوم القيامة عن هذا

(*) نشرت بموقع (إخوان أون لاين) بتاريخ ٨ / ٨ / ٢٠٠٦م.

التقصير تجاه شعوبكم وخصوصًا في لبنان وفلسطين والعراق، ألم تشعروا بإحراج أو خجل من قرار رئيس فنزويلا هوجو شافيز بسحب سفيره من الكيان الصهيوني وأنتم لا تتحركون!!

أبشروا يا عرب؛ فقد قال أحد الحكام العرب بعد طول انتظار: إنه يشجب ما يحدث في لبنان ومذبحة قانا بأقصى عبارات الشجب. وطلع علينا وزير خارجية لدولة عربية يقول: إنه لا يشعر بالندم لما قامت به دولته تجاه لبنان.

يا حكام العرب، هذه فرصتكم الأخيرة، تصالحوا مع شعوبكم، أتركوا لهم الفرصة ولو بالتعبير عن مشاعرهم. هذه هي الفرصة التاريخية لكم وإلا فغضبة الشعوب ستقضي عليكم، والتاريخ لن يرحمكم.

تحية واجبة:

لا يستطيع القلم أن يعبر عما يجيش في صدري من معاني العزة والكرامة لما تقوم به المقاومة الإسلامية في لبنان من صد الهجمة الصهيونية الشرسة، فتحية لهم ولقائدهم السيد حسن نصر الله، وتحية للمقاومة الفلسطينية الباسلة، التي تمثل حائط الصد الأول في مواجهة المشروع الصهيوأمريكي والشرق الأوسط الجديد.

وتحية واجبة للشعب اللبناني الصامد الأبي الذي وقف بجانب المقاومة وتحمل الكثير ومازال يتحمل، وتحية للشعوب العربية والإسلامية التي عبرت ومازالت تعبر عن مشاعرها وغضبتها تجاه ما يحدث من مجازر وحشية وتدمير شامل لكل معالم الحياة في لبنان.

وتحية للقوى الوطنية والسياسية والنقابات المهنية في ربوع الوطن العربي التي تدعم بكل الوسائل المتاحة المقاومة الصامدة في لبنان وفلسطين، والتي تدعو إلى سحب السفراء من الكيان الصهيوني ومقاطعته سياسيًا واقتصاديا.

وأخيرًا أقول للإدارة الأمريكية المتغطرسة: كفوا أذاكم عنا، فلن تستطيعوا أن تركعوا الشعوب العربية والإسلامية الصامدة، لن نسمح لكم بتمرير مخططكم الخبيث لتقسيم المنطقة العربية وإضعافها لصالح الكيان الصهيوني.

***

(٦)

شرق أوسط جديد مقاوم(*)

الإدارة الأمريكية من حين لآخر تريد أن تؤكد أنها المهيمنة والمسيطرة على العالم بأفعالها وممارساتها وخصوصًا في منطقة الشرق الأوسط، فمرة تقول شرق أوسط كبير ثم واسع، وكان آخرها ما ورد على لسان وزيرة خارجيتها السابقة كوندوليزا رايس أننا نريد شرق أوسط جديد، والشرق الأوسط الجديد الذي تدعو إليه رايس هو تكرار للعبارة التي استخدمتها الإدارة الأمريكية مع بداية الحرب، والتي اعتبرها محللون دعوة لإقامة شرق أوسط منزوع المقاومة والهوية، كأن منطقتنا قطعة من القماش أو عباءة ترتديها الإدارة الأمريكية بلا حساب أو منطق، وبالطبع المقصود أن يكون شرق أوسط بلا مقاومة أو رجال أو نهضة، أو تطور، تابع لكل ما هو صهيوأمريكي لا تستطيع دولة أن ترتفع إلى مصاف الأمم المتقدمة التي تدافع عن نفسها ويسمع لها ويكون لها حساب في المحافل الدولية، وهذا جعل أيضًا جون بولتون سفير الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة يُعلن أنه يسعى لحذف ٧٥ مادة من نصوص الأمم المتحدة، طبعًا لصالح مخططهم الخبيث، كأن المنظمة الدولية كتاب من تأليفه.

وحينما تأملت هذا الوضع قلت: سبحان الله أيكون لهذا الشتات الذي تجمع في العام ١٧٧٦م أي منذ ٢٣٠ عامًا فقط، كل هذه السيطرة مع عدم وجود تاريخ يذكر بالمقارنة بتاريخنا وحضارتنا؟!

جال بخاطري عدة أمور تهمنا في هذا السياق منها:

١ – أنه عندما نادى جورج دبليو بوش صبيحة ١١ سبتمبر بأن أمريكا يجب أن تحكم العالم لم يكن ذلك رد فعل يتسم بالغرور فقط، ولكنه يؤكد مرة أخرى القانون الأساسي للعقيدة الوطنية الأمريكية، هذا المفهوم الذي لخص به السيناتور ألبير بيفريدج الطبيعة الآسرة لتلك العقيدة، وذلك عندما أعلن عام ١٨٩٨م – وهو العام الذي أخرجت فيه

(*) نشرت بصحيفة الغد بتاريخ ٣٠ / ٨ / ٢٠٠٦م، وموقع إخوان أون لاين بتاريخ ٢٦ / ٨ / ٢٠٠٦م.

واشنطن أسبانيا الكاثوليكية من كوبا والفلبين – أن الله جعل الأمريكان السادة المنظمين للعالم، من أجل إقامة النظام عندما تسود الفوضى. أي أنهم يتعاملون معنا من خلال عقيدة راسخة لديهم ويعتبرون أنفسهم منقذي العالم من الفوضى والشرور!! لله الأمر.

٢ – طريق تعامل الأنظمة العربية مع هذه الإدارة يبنى على المصالح الشخصية التي تعود على هؤلاء الحكام بالنفع الشخصي الذي يضمن بقاءهم في مناصبهم دون النظر إلى مصالح الدول التي يحكمونها، مما يدفع أمريكا إلى أن تضغط عليهم بالطرق المختلفة لتمرير مشروعها الاستعماري السلطوي في المنطقة، معتمدين على تلك الأنظمة التي تسبح ضد التيار العام لشعوبها، وعدم معرفة هؤلاء الحكام بتاريخ شعوبهم وحضارتهم، وغياب البعد الديني عنهم والسعي بقوة إلى علمنة الدولة.

٣ – بتتبع تاريخ تحرير الدول لم أجد في معظم الأحيان أن الجيوش النظامية قامت بتحرير دولها وخصوصًا في المنطقة العربية، والذي حمل عبء التحرير حركات المقاومة والأعمال الفدائية مثلما حدث في ليبيا على يد عمر المختار وفي الجزائر ومصر وغيرها من الدول العربية والإسلامية، ولن يحرر فلسطين من دنس اليهود وبقية دول المنطقة من الاحتلال الأمريكي إلا المقاومة الباسلة الشريفة مثلما حدث في لبنان.

٤ – الإدارة الأمريكية تعتبر الأمم المتحدة مكتبًا تابعًا لها من خلال الضغط على الدول الأعضاء وتطويعهم للرؤية الأمريكية الصهيونية، حتى أن بعض المحللين وصف تعامل أمريكا مع إسرائيل بالطفل المدلل، فالفيتو دائمًا في صالح الكيان الصهيوني، ولا يوجد اعتبار للدول الأعضاء في مجلس الأمن، وإن وجد يكون بشكل ظاهري فقط، وخير دليل على ذلك ما رأيناه من تعامل أمريكا مع المجازر الأخيرة التي ارتكبتها الآلة العسكرية الصهيونية في لبنان.

٥ – البعض يصور أن العمل الذي قام به حزب الله من خطف جنديين لإطلاق سراح الأسرى في السجون الإسرائيلية يعتبر السبب الرئيسي في تدمير لبنان وتأخر المنطقة العربية لسنوات، وهذا التصور ذهبت إليه بعض الأنظمة العربية وبعض الكتاب المتأثرين بالثقافة الأمريكية متناسين أن هذا المخطط صهوأمريكي من أجل السيطرة على مقدرات

المنطقة العربية رسمت خطته منذ سنوات مضت وما على الإدارة الأمريكية إلا التطبيق من خلال ربيبتها إسرائيل التي زرعت في منطقتنا العربية بتواطؤ بريطاني غربي، وليرجع من شاء إلى كتاب شيمون بيرتز رئيس وزراء الكيان الصهيوني الأسبق في منتصف التسعينيات عن الشرق الأوسط الكبير.

٦ – المقاومة في أفغانستان والعراق وفلسطين كشفت فصولاً كثيرة نسجتها الإدارة الأمريكية للسيطرة على مواردنا وإشاعة الفوضى التي يسمونها خلاقة!! أما المقاومة في لبنان بقيادة السيد حسن نصر الله، فقد أكتملت كل فصولها، حيث أظهرت خذلان الأنظمة العربية وتواطئها مع أمريكا، كما أظهرت العدو الحقيقي لمنطقتنا المتمثل في الإدارة الصهيو أمريكية، وأظهرت أيضًا أن الحل الوحيد والإستراتيجي الناجح هو المقاومة ضد المحتل الغاصب، وليس – كما يزعمون – أن السلام هو الخيار الإستراتيجي، كما ظهر لكل شريف أن الشعوب العربية والإسلامية منحازة لخيار المقاومة.

***

(٧)

بابا الفاتيكان.. بين التعصب وغياب الموضوعية (*)

ما حدث من بابا الفاتيكان تجاه إسلامنا العظيم، ونبينا الكريم يدل دلالة واضحة على عدم إنصافه للإسلام الذي جاء لهداية العالمين من الإنس والجن، وأخرج البشرية من التيه والظلم والتخلف إلى الاستقرار والأمن والرقي، كما ينم عن عدم معرفته بشخص النبي ﷺ وأخلاقه ومنهجه في الدعوة إلى الله، والغريب أنه نقل نصًا للإمبراطور البيزنطي في القرن الرابع عشر الميلادي، أثناء حصار القسطنطينية قبل فتحها، وهذا الإمبراطور من المعادين والمتعصبين ضد الإسلام، وملخص هذا القول: أن العقيدة المسيحية تقوم على المنطق، بينما الإرادة الإلهية في العقيدة الإسلامية لا تخضع لحكم العقل، ولذا انتشر الإسلام بالسيف لا بالإقناع العقلي، والنبي محمد لم يأت إلا بما هو سيىء وغير إنساني. وكان الأولى ببابا روما أن يتحرى الدقة والموضوعية فيما قال، وخصوصًا أنه يعتلي هذا المنصب الكنسي الكبير، وهو بهذا يزيد من حالة الاحتقان الشعبي في العالمين العربي والإسلامي، ويؤكد بصورة واضحة على عدم موضوعيته وتعصبه ضد الإسلام ونبيه الكريم، وهذا مصداقًا لقول الله عز وجل: ﴿يَا أَهْلَ الكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١].

وأحب أن أشير في هذا السياق إلى عدة حقائق:

١ – هذا التصريح لا يغفره إلا التوبة والاعتذار للمسلمين بشكل علني؛ لأنه أساء للمسيحية قبل أن يسيء للإسلام، ولا يُقبل بأي حال من الأحوال أي يخرج علينا البابا أو بعض القساوسة لتفسير قوله، وأنه فُهم خطأ، فهذا كلام غير منطقي، ألم يجدر بهذا الرجل وهو في هذا الموقع الكبير أن يراجع نفسه أو مستشاريه قبل هذا التصرف المقيت؟ ولكنني أؤكد أنه كان يقصد كل كلمة قالها

(*) نشرت بموقع (إسلام ويب) بتاريخ ٩ / ١٠ / ٢٠٠٦م، وصحيفة نهضة مصر بتاريخ ٢٣/ ٩ / ٢٠٠٦م.

ولم يخطيء في التعبير؛ لأنه يحمل في طياته كل معان التحريض والتعصب والحقد ضد الإسلام.

٢ – الدين الإسلامي لم ينتشر بحد السيف كما ادعى بابا الفاتيكان، فعلى مدار التاريخ الإسلامي نجد أن الإسلام كفل حرية الاعتقاد والتعبد، فلكل ذي دين دينه ومذهبه لا يُجبر على تركه إلى غيره، ولا يُضغط عليه، وأساس هذا الحق قوله تعالى: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. وكذلك صان الإسلام لغير المسلمين معابدهم، ورعى حرية شعائرهم، ففي عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رسالته إلى أهل إيلياء (القدس) نص على حريتهم الدينية، وحرمة معابدهم وشعائرهم: هذا ما أعطى أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان: أعطاهم أمانًا لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وسائر ملتها، لا تُسكن كنائسهم، ولا تهدم ولا يُنتقص منها، ولا من حيزها، ولا من صليبها، ولا من شيء من أموالهم، ولا يُكرهون على دينهم، ولا يُضار أحد منهم.

٣ – على البابا أن يرجع إلى أقوال بعض الكتاب الغربيين وغيرهم من غير المسلمين ممن أنصفوا الإسلام ونبي الإسلام، منهم على سبيل المثال:

جوستاف لوبون المفكر الفرنسي يقول: «إن الأمم لم تعرف فاتحين راحمين متسامحين مثل العرب، ولا دينًا سمحًا مثل دينهم».

ويقول سير وليام موير في كتابه (سيرة محمد ﷺ):

«إمتاز محمد بوضوح كلامه، ويُسر دينه، وأنه أتم من الأعمال ما يُدهش الألباب، فلم يشهد التاريخ مصلحًا أيقظ النفوس، وأحيا الأخلاق، ورفع شأن الفضيلة في زمن قصير، كما فعل محمد».

ويقول توماس كارليل الفيلسوف الإنجليزي في كتابه (الأبطال):

«قوم يضربون في الصحراء عدة قرون لا يؤبه لهم، فلما جاءهم النبي العربي أصبحوا قبلة الأنظار في العلوم والعرفان، وكثروا بعد قلة، وعزوا بعد ذلة، ولم يمض قرن حيث

استضاءت أطراف الأرض بعقولهم وعلومهم».

ويقول المستر درابر الأميركي: «إن المسلمين الأولين في زمن الخلفاء لم يقتصروا في معاملة أهل العلم من النصارى النسطوريين ومن اليهود على مجرد الاحترام، بل فوضوا إليهم الكثير من الأعمال الجسام ورقوهم إلى مناصب الدولة، حتى أن هارون الرشيد وضع جميع المدارس تحت مراقبة حنا بن ماسويه ولم ينظر إلى البلد الذي عاش فيه العالم، ولا إلى الدين الذي يدين به، بل لم يكن ينظر إلا إلى مكانته من العلم والمعرفة.

وقد صرح بابا الأقباط الأرثوذكس شنوده الثالث في صحيفة (الأهرام) القاهرية [1]: «إن الأقباط في ظل حكم الشريعة، يكونون أسعد حالاً وأكثر أمنًا، ولقد كانوا كذلك في الماضي، حينما كان حكم الشريعة هو السائد.. نحن نتوق إلى أن نعيش في ظل (لهم ما لنا وعليهم ما علينا).. إن مصر تجلب القوانين من الخارج حتى الآن، وتطبقها علينا، ونحن ليس عندنا ما في الإسلام من قوانين مفصلة، فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة ولا نرضى بقوانين الإسلام؟!»

٤ – لابد من تحرك الحكومات العربية والإسلامية للضغط على الفاتيكان لحماية مقدساتنا ونصرة نبينا، ودفع البابا إلى الاعتذار الرسمي للمسلمين، وعليهم واجب المقاطعة السياسية بسحب سفرائهم لدى الفاتيكان، والمقاطعة الاقتصادية، إن لم يعتذر البابا.

٥- ومن واجبات الأمة حيال هذا الأمر ومؤسسات المجتمع المدني أن يقوموا بالتعبير عن الغضب بشكل سلمي، ومقاطعة بضائع كل من يتجرأ على الإسلام ونبي الإسلام ﷺ وإقامة المؤتمرات والندوات في أوربا وأمريكا للتعريف بالإسلام، وعرض نصاعته، وعظمة نبيه الكريم ﷺ.

***

(١) نشر بتاريخ ٦/ ٣/ ١٩٨٥.

(٨)

مؤتمر الخريف في (أنا بوليس) والطريق إلى الوهم (*)

عُقد مؤتمر السلام في أنا بوليس في (٢٧) نوفمبر لعام ٢٠٠٧ بدعوة من الرئيس الأمريكي جورج بوش لكل الأطراف العربية والدولية المرتبطة بعلاقات مع الكيان الصهيوني المحتل، والهدف الواضح من هذا المؤتمر تركيع المنطقة العربية كلها لهذا الكيان الغاصب بمنطق العصا والجزرة، ونزع روح المقاومة من الشعب الفلسطيني وكافة الشعوب العربية من أجل تهيئة الأجواء للتعنت والصلف الصهيوني.

وعلى حد قول السيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إن هذا المؤتمر (لعبة خطيرة وتكتيكية تهدف لتعزيز الانقسام الفلسطيني وتكريس الانقسام السياسي والجغرافي، وإضعاف بنية وصمود الشعب الفلسطيني، وإفقاد المقاومة من التشكيلات والسلاح، ودعم أولمرت وتقويته ودعم قيادات فلسطينية على حساب قيادات أخرى).

وبالنظر إلى كل المؤتمرات التي عُقدت في الفترة السابقة لأكثر من عشر سنوات بين السلطة الفلسطينية ممثلة في حركة فتح، والكيان الصهيوني برعاية أمريكية؛ لم تحقق أي إنجاز على الأرض والمستفيد الوحيد من كل هذه المؤتمرات هو الكيان الصهيوني، والخاسر الوحيد في هذه اللعبة هو الشعب الفلسطيني الصامد الذي ضحى بكل غال وثمين من أجل نيل حريته، وإزاحة الاحتلال عن أرضه، ونجد في المقابل إنحسار وإنكماش الدور العربي والإسلامي لنصرة القضية الفلسطينية، بل السعي أحيانًا بكل الوسائل للتضييق على عناصر المقاومة الأبية، وعلى رأسها حماس، ونموذج غزة خير دليل على ذلك من قسوة الحصار والتضييق على الشعب الفلسطيني في الحصول على قوت يومه.

والسؤال المطروح في هذا السياق هل حققت المؤتمرات السابقة ما يصبو إليه الشعب

(*) نشرت بموقع (إخوان آن لاين) بتاريخ ٢٨ / ١١ / ٢٠٠٧م.

الفلسطيني وقواه الحية أم أن الواقع يشهد عكس ذلك؟! وهل سيحقق هذا المؤتمر خطوة إلى الأمام أم سيرجع بنا خطوات إلى الخلف؟!

أتصور أن كل الأطراف المشاركة في المؤتمر بما فيها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يراهنون على مجموعة من المسائل لكسر حماس وإضعاف موقفها، وأبرز هذه الرهانات تكمن في:

١ – الحصار الدولي والإقليمي على حركة حماس، وعدم إمتلاكها قدرة على التحرك السياسي في ظل التضييق الخانق على المدى البعيد، فالوضع الإنساني بغزة في حده الأدنى، ومسألة الرواتب والموظفين والعبور والخروج من وإلى القطاع كلها مسائل تشهد إرباكًا وإعاقة مقصودة، يشترك فيها النظام المصري كطرف أساسي، حيث يتولون إنجاح الحصار بإحكام إغلاق المعبر بالإضافة إلى الكيان الصهيوني والرئاسة.

هذا الحصار يُنظر إليه على أنه محفز للشعب في القطاع ليستنفر ويهب في وجه حكومة حماس ولو بعد حين، وستشهد الأيام المقبلة ترتيبًا للأوراق من قبل حركة فتح تحديدًا وفصائل منظمة التحرير للقيام بأنشطة وفعاليات تأخذ الطابع السلمي تهدف إلى وضع حماس في الزاوية، وإحراجها وحملها على تقديم التنازلات، كما أنه من المتوقع أن تنشط بعض المجموعات بشكل منظم أو غير منظم في عمل العنف الذي يستهدف رموزًا في الحكومة وحماس، وهو ما ينبغي لكل فصائل العمل الوطني الحيلولة دون وقوعه لخطورة نتائجه.

٢ – ضربات صهيونيةو واسعة وشديدة تستفيد من الأجواء التي يصنعها عباس بتصريحاته ومواقفه الموجهة ضد حماس، هذه الضربات قد تأخذ من بعض أشكال المقاومة ذريعة لضربات عنيفة ومتتابعة ضد حكومة غزة تعيد رجحان كفة الميزان لصالح حركة فتح، فالكيان الصهيوني قد يلجأ إلى اغتيالات موسعة ضد الشريحة القيادية السياسية والعسكرية والنقابية لحماس ومن يقف معها، بالإضافة إلى المقرات والمؤسسات الخاصة والعامة للحركة والحكومة.

وتحت مسمى الفراغ السياسي الناشيء تعود فتح والسلطة إلى سابق عهدها لتحكم وتعيد ترتيب الأوراق وتنظيم الصفوف، وستسمح للكيان الصهيوني بإمداد غزة بمجموعة من القيادات الفلسطينية الجاهزة التي تعبأ وتُعد لإكمال المواجهة مع حماس، بمعنى أن حلفًا مع الكيان من المرجح في هذه الحالة أن ينشأ على الأرض وبشكل أكثر سفورًا من أي وقت مضى، على الطريقة الأمريكية – العراقية التي تخوض المعارك معًا في مواجهة قوى المقاومة العراقية.

٣ – تسليم أو استسلام حماس، بالعودة إلى الوراء تحت ضغط الواقع ومتطلباته الإدارية والسياسية والأمنية والاقتصادية والتعويل في ذلك على ضغوط دبلوماسية تمارس من قبل الدول الإقليمية. وهذا ناتج عن شعور لدى الرئاسة الفلسطينية بأن حماس في مأزق كبير وهي ضعيفة سياسيًا، وإن بدت قوية متماسكة بنيويًا في الوقت الحاضر.

وفي النهاية أعتقد أن الوقت قد حان لموقف عربي جدي وفاعل، يُنهى حالة الحصار المُميت الذي تعاني منه غزة، وأنه قد آن الأوان ليس للهرولة إلى لقاءات أو مؤتمرات أو اللهث وراء السراب، بل المطلوب الوقوف وقفة جريئةً أمام ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من اعتداءات يومية، ذلك أن هذه المقاومة هي حقٌ كفله القانون الدولي.

والدول العربية لا ينبغي أن تتفاخر بعدم إمدادها بالسلاح، بل عليها أن تتفاخر بالدعوة لتطبيق القانون الدولي من خلال الوقوف بجوار المقاومة الفلسطينية المشروعة، والتأكيد على أهمية توحيد الصف الفلسطيني والعربي والإسلامي للدفاع عن قضية القدس؛ باعتبارها القضية الأساسية والمحورية، وأنها أهم من أي حوار خارجي، وأن الحوار الفلسطيني – الفلسطيني أهم من الحوار الفلسطيني – الصهيوني أو الفلسطيني – الأمريكي!!

***

(٩)

فلسطين الجريحة.. بين الشلل العربي والتواطؤ الأمريكي الصهيوني (*)

ارتفع حصاد الاجتياح الذي قامت به القوات الصهيونية على حي الزيتون شرق مدينة غزة حتى الآن إلى ٢٣ شهيدًا، وأكثر من ٤٥ مصابًا معظمهم من كتائب الشهيد عز الدين القسام، من بينهم حسام الزهار القائد الميداني بكتائب القسام ونجل الدكتور محمود الزهار عضو القيادة السياسية لحركة حماس.

وأكد الدكتور الزهار خلال زيارته لجثمان نجله وهو يرقد في ثلاجة مستشفى الشفاء على أنه لا فرق بين شهيد ارتفى وآخر، فكلهم فداءٌ للوطن، مؤكدًا أن دماء ابنه حسام الذي ارتقى شهيدًا صباح يوم الثلاثاء (١٥/ ١/ ٢٠٠٨) في قصف صهيوني (فداءٌ للوطن ولفلسطين وللأقصى)، وأكد أن المجزرة هي إحدى نتائج زيارة بوش للمنطقة، وأن الشعب الفلسطيني سيدافع عن نفسه بكل الوسائل حتى تحرير كامل الأرض من البحر إلى النهر.

فالذي يؤلم النفس ويزيدها آلامًا، ليس همجية هذه المجزرة فحسب، فهي ليست جديدة على أخلاق الصهاينة المحتلين وممارساتهم، وليس تواطؤ القوى الكبرى في الشرق والغرب، وليس صمت المجتمع الدولي ومنظماته، ولكنه في حال الشلل والصمت العربي عن اتخاذ أي فعل حقيقي وجاد بوقف المحتل عند حدوده، ويشعر الفلسطينيون بانتمائهم العربي والإسلامي.

تدمير غزة، ليس مسئولية الكيان الصهيوني وحده، وإنما بالأساس هو مسئولية حال التيه التي تغط فيها الأنظمة العربية منذ ثلاثة عقود، وجرت في خلفيتها الكثير من جرائم الاحتلال ومجازره بدءًا من صبرا وشاتيلا وانتهاء بمجزرة غزة الآنية.

(*) نشرت بموقع (إخوان أون لاين) بتاريخ ٢١/ ٢ / ٢٠٠٨م.

وإذا كان الحصاد المر طيلة العقد ونصف العقد الماضيين، هي السمة الرئيسية للحقوق الفلسطينية والعربية، فقد حقق الكيان الصهيوني خلالهما ما لم يقو عليه منذ احتلاله لفلسطين قبل أكثر من نصف قرن. ولعل أخطر ما حققه هو إحداث قطيعة معرفية وسيكولوجية في مفردات الصراع مع العالم العربي، حتى وصل الأمر إلى إقناع العالم بعدالة همجيته وغزوه لمنازل الفلسطينيين، وانتهاك آدميتهم.

فلم يعد السؤال يدور الآن حول كيفية وقف هذه الهمجية، ولكنه بالأحرى يرتكز حول ما الذي أوصلنا إلى هذه الدرجة من الخنوع والقبول بما يقرره الكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية؟ وهو سؤال يدرك الكثير منا إجابته، ولكننا نؤثر دفن الرءوس في الرمال حتى لا يعاتبنا الفلسطينيون على صمتنا المطبق.

ولعل الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس الأمريكي بوش للمنطقة ضمن عناصر الخطة الأمريكية الداعمة للكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية للرئيس عباس خير دليل على ذلك، فحديث بوش عن عزمه العمل نحو إقامة دولة فلسطينية ما هو إلا أكاذيب واهية. وقوله العجيب في هذا السياق إن حماس تنتهج التطرف والقتل ووصفها بالإرهاب، ودعا الفلسطينيين لتبني توجه عباس السلمي!!

يُذكر أن بوش اطّلع أثناء زيارته الكيان الصهيوني على خطة موسعة للهجوم على غزة، يدور الحديث فيها عن استخدام هجمة متحركة وثابتة وشرسة لعزل المناطق القريبة من السياج الصهيوني، التي تزعم قوات الاحتلال أنها تستخدم لإطلاق الصواريخ تجاه مغتصبات الاحتلال في كل مرة عن بقية المناطق.

وأكدت حركة حماس على أن (هذه الجرائم لا تُخيف الشعب الفلسطيني، وستستمر حماس مع غيرها من القوى في توفير الحماية للشعب الفلسطيني والدفاع عنه، وإن مراهنات الأمريكان والاحتلال والسلطة على إضعاف حركة حماس عبر هذا الحصار والعدوان لن تفلح في كسر إرادة الحركة أو دفع الشعب الفلسطيني للتخلي عن حقوقه، وستثبت الأيام أن كل هذه المراهنات وهمٌ سيتبدد مع ثبات الحركة وقوتها).

وفي ظل كل هذا نجد أن الرأي العام العربي والضمير العربي غائب، وجامعة الدول العربية لم تجتمع ولم تبادر للدعوة إلى إجتماع إلا بعد أن تم التلويح لها بضرورة أن تبادر على الأقل ولو من باب حفظ ماء الوجه ورفع العتب.

من يقول إن على الحكام العرب، في أوضاعهم الحالية ومعطيات العصر من حولهم، أن يُشهروا سلاحهم في وجه من استباحهم.. يخطيء، ذلك لأن حسابات الحكام اليوم عقلانية.. واقعية إلى أبعد الحدود، ولكنهم أوصلونا عمليًا إلى حالة من الضعف تجعل حسابات المواجهة خاسرة بالمنطق العقلاني.. وتجعل منطق الاستكانة والذل عقلانيًا وفق مقاييس الضعفاء.

فالرأي العام العربي غير موجود، والسياسة العربية في جيب أعداء الأمة، ومشاريع الإستراتيجية العربية غائبة ومغيّبة، ومطلب التضامن العربي حتى في أدنى درجاته صار أحد أحلام المتمسكين بمستقبل عربي منشود. فيا له من زمن عربي رديء.

حتمية المقاومة المشروعة:

لم يبق أمام الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية إلا اللجوء إلى المقاومة بكافة أشكالها بما فيها اللجوء إلى العمليات الاستشهادية لكنس الاحتلال الصهيوني البغيض، والقضاء على إرهابه وعنصريته، وتدمير المستعمرات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية، واستعادة الأرض والممتلكات والثروات والحقوق المغتصبة.

إن ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ومباديء وأهداف الشرعية الدولية تدفع جميع الأعمال العدوانية كالغزو والاحتلال والتدخل في الشئون الداخلية للدول والاستعمار الاستيطاني بالإرهاب، وتؤيد حق الشعوب والأمم في مقاومة الاحتلال وحق تقرير المصير ونيل الاستقلال الوطني، وتدين الإمبريالية والعنصرية والصهيونية، وتؤكد على عدم شرعية احتلال أراضي الغير بالقوة وتحرّم استخدام القوة والحروب العدوانية كأداة لفرض سياسات معينة أو الحصول على مكاسب إقليمية أو إجبار المغلوب على أمره على توقيع اتفاقيات إذعان كما حصل في لاهاي عام ١٩١٩ وفي أوسلو ١٩٩٣.

كما تستند شرعية المقاومة الفلسطينية إلى عدم شرعية الكيان الصهيوني وإلى عدم شرعية الاحتلال والحروب العدوانية والمستعمرات الصهيونية، وإلى حق الدفاع المشروع عن النفس وعدم القبول بالواقع الذي ينتج عن استخدام القوة.

لذلك فإن الشعب الفلسطيني بتبنيه للمقاومة هو في حالة الدفاع المشروع عن النفس في مواجهة الهولوكوست الصهيوني ومن أجل تحرير وطنه وسيادته واستقلاله.

كما أن العمليات الاستشهادية تجسد هذه الظاهرة وهي من أنبل الظواهر التي ظهرت في تاريخ النضال العربي والإسلامي للتصدي للاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وينفذها أبطال يقدمون حياتهم في سبيل شعبهم وأمتهم وعقيدتهم، ليس هربًا من الحياة بل حبًا في الحياة الحرة الكريمة، فهم اختاروا خط التضحيةّ والفداء والشهادة لتحقيق أفكارهم وتحرير شعبهم ونيل ثواب الآخرة.

لقد ظهرت وتصاعدت العمليات الاستشهادية بعد تكالب الاحتلال على بناء المستعمرات الصهيونية، وتهويد المقدسات الإسلامية، وبعد توقيع اتفاقيات الإذعان في أوسلو، وبعد استخدام العدو الصهيوني الأسلحة الفتاكة والمحرمة دوليًا.

***

(١٠)

وامعتصماه.. أين أنتم يا حكام العرب؟!(*)

دخل رجل على الخليفة العباسي (المعتصم بالله) وقال له: يا أمير المؤمنين، لقد أغار الروم على بلادنا، فقتلوا الرجال، وسبوا النساء والأطفال، وأحرقوا المدينة، وسمعت امرأةً عربيةً تستغيث وتصرخ (وامعتصماه)، فهب المعتصم قائلاً: (لبيك يا أخت الإسلام)، فجهز جيشًا جرارًا مضى به إلى مدينة (عمورية) وحرر تلك المرأة وكل من معها.

ومنذ ذلك أصبحت تلك القصة مثالاً يحتذى للنخوة والنجدة والشهامة العربية وعظمة الإسلام، فجلّنا يردد بين الفينة والأخرى (وامعتصماه) للتدليل على النخوة والشهامة العربية.

وفي زمن كزماننا هذا جرد من النخوة والشهامة التي طالما تحلّى بها العرب والمسلمون، وانقلبت الموازين رأسًا على عقب، فنرى في هذه الأيام الكيان الصهيوني المغتصب المحتل وأعوانه هبّوا واندفعوا بلا منطق ولا إنسانية كعادتهم لتحرير جندهم المأسور (جلعاد شاليت)، وها هي (إسرائيل) تثبت مرة أخرى للعالم المخادع مدى وحشيتها وإرهابها، حين قامت قوات الاحتلال بقتل الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ من شتى القطاع، وقطع الوقود والكهرباء، وغلق المعابر عن غزة.

فكم من النساء في فلسطين قالت (وامعتصماه)! وكم من الثكالى ناجت (وامعتصماه)! وكم من حرة شريفة صاحت وبكت (وامعتصماه)، لقد لامست النخوة قلب المعتصم في ذلك الحين، لكنها لم تلامس قلب أي حاكم عربي وزعيم مسلم!!

فأجسام تنبض بالحياة صارت أشلاء متناثرة، ومنازل عامرة باتت حطامًا، وأعراس انقلبت لمآتم، وظلام يعمّ الطرقات والبيوت بعد أن نفذ الوقود.. هذا هو خلاصة المشهد

(*) نشرت بموقع (إخوان أون لاين) بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠٠٨م.

الراهن في قطاع غزة.

كل ذلك ولم يتحرك أي حاكم عربي أو مسلم لنصرة ونجدة هذا الشعب المحاصر، إلا أن القيادة المصرية في اللحظة الأخيرة بعد أن أستشهد أكثر من ٧٧ من المرضى لعدم إسعافهم، فتحت معبر رفح على استحياء، فمصر لديها الكثير والكثير، وعليها أن تستمر في فتح معبر رفح المنفذ الوحيد الآن المتاح لقطاع غزة، وأن تقف بجوار الحق الفلسطيني، كما كانت على مدار التاريخ، وأن تقدم المساعدات والوقود والغذاء والدواء وكافة الاحتياجات لأهالي قطاع غزة المحاصرين، وأن تسمح للجهود الشعبية بمد إخوانهم المحاصرين في غزة بكل مقومات الحياة الأساسية.

قطاع غزة يعاني وضعًا مأساويًا فريدًا، فرغم صغر مساحة القطاع (٣٦٠ كم٢ تقريبًا)، فإنه يضم وحدة نحو ٣٣٪ من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين المقيدين لدى الأونروا، والذين ينتشرون في الضفة الغربية، إضافة إلى الأردن وسوريا ولبنان.

وتعاني مخيمات غزة من أوضاع إنسانية بالغة السوء، فأكثر من ٨٨٪ من بيوت المخيمات تفتقر لوجود شبكة للصرف الصحي وتعتمد بدلاً من ذلك على حفر آبار تقليدية، مما يؤدي إلى تسرب هذه القاذورات إلى المياه الجوفية المستخرجة في عمليات الشرب والطهي، حيث لا يتوافر لدى غالبية سكان القطاع مصدر غيره، وهي مياه محملة بالأمراض، بحسب منظمة الصحة العالمية.

أين النخوة والكرامة العربية؟ بل أين الرجولة يا حكامنا؟! أكل هذا من أجل الكراسي والمناصب الزائلة!! بئست هي طالما أنها لم تنقذ حرمات المسلمين ومقدساتهم في فلسطين والعراق.

ونلاحظ أن العالم الغربي بقيادة الإدارة الأمريكية الصهيونية يقف متفرجًا واصفًا الفلسطينيين حتى حين يقتلون بأنهم إرهابيون، لا مجلس أمن ولا دول عظمى، والأكثر من ذلك ولا حتى زعيم عربي حرّك ساكنًا ولو بكلمة إلا أن عودوا (لطاولة المفاوضات) عودوا وهرولوا من جديد. فهم لم يقرءوا ولم يسمعوا بقصة المعتصم وغيرها، سمعوا

بأمريكا والاستسلام، وما باليد حيلة هذا آخر ما قرءوه!!

فنحن كشعوب عربية لنا القدرة على تشخيص الخطأ ولكننا مغلوبون على أمرنا لا نستطيع أن نقوم بواجبنا كاملاً؛ لأن حكامنا أطبقوا الحصار علينا من كل حدب وصوب، فأجهزتهم الأمنية والاستخبارية على استعداد لإيداع من يتجرأ ويعارض قراراتهم السجن والمعتقل.

فمصر قلب العروبة والإسلام فقدت موقعها وتخلت عنه، فبدلاً من أن تقف مع شعبها ضد هذه الهجمة الشرسة، تمنع المظاهرات وتعتقل المئات، وتعرقل المساعدات بصورة أو بأخرى.

والحكام العرب أصبحوا أقرب إلى الإدارة الأمريكية من شعوبهم، فلم يحركوا ساكنًا، وها نحن نراهم يفتحون ذراعهم لبوش ويرقصون معه؛ ليؤمّن لهم حمايتهم، رغم يقينهم أنه الرهان الخاسر، فالرئيس بوش لم يأت إلى المنطقة من أجل صنع سلام وحل القضية الفلسطينية، وإلا لما ترك هذه المسألة إلى العام الأخير من ولايته، بل جاء من أجل توزيع الأدوار، وإكمال الاستعدادات لشن حرب جديدة، فهو لا يعرف غير إشعال الحروب، ولا تنحصر خبراته إلا في تفكيك الدول وقتل مئات الآلاف بل الملايين من الأبرياء.

ولاة الأمور ألا من صلاح ... ألا من فلاح ألا من رشاد
ألا من سبيل لعز قريب ... بصلح الشعوب وترك الأعادي
ألا من سبيل لجمع الشمل ... وطاعة رب عليه اعتماد
ألا من سبيل لعز بدنيا ... ونرجو النجاة بيوم التناد

وعلينا جميعًا الإسهام بكل ما نستطيع لإغاثة إخواننا في فلسطين، ومحاصرة مشاعر الإحباط واليأس التي قد تتسرب إلى قلوب البعض، وبث الأمل في النفوس، والتأكيد على الثقة بالله سبحانه وتعالى، وأن هناك حسابات ومعايير أخرى للنصر إضافة إلى الحسابات والمعايير المادية والظاهرية، وإيقاظ المشاعر والعواطف تجاه ما يحدث من انتهاكات لمقدسات الأمة، واعتداءات على أرواح وأعراض أبنائها، مع أهمية ضبط هذه

المشاعر وتوجيه ردود الأفعال المتولدة عنها توجيهًا إيجابيًا صحيحًا نحو خطوات فاعلية ومؤثرة، بعيدًا عن التخريب والتدمير والمواجهات المعطلة وغير المثمرة، والحث على إحياء روح الجهاد في الأمة، ومحاربة الوهن المتمثل في حب الدنيا وكراهية الموت، والتأكيد على أهمية التربية إعدادًا للجهاد، حيث إن الجهاد المثمر لابد أن تسقيه تربية للفرد والمجتمع.

فلا أمل إذن إلا في بعض الشعوب العربية والإسلامية الحية والأبية التي تضحي بكل غالٍ وثمين لنجدة إخوانهم في فلسطين، وعلى المؤسسات الخيرية، ومنظمات المجتمع المدني في كل أنحاء العالم المتقدم مد يد العون للمضارين والمحرومين في غزة.

***

(١١)

المجازر الصهيونية في غزة.. وزيارة رايس (*)

مازالت قوات الإجرام الصهيوني تواصل هجماتها ضد قطاع غزة على التوالي، وارتفع عدد شهداء الغارات حتى الآن إلى أكثر من ١٣٠ شهيدًا، و ٤٠٠ مصاب؛ عدد كبير منهم من الأطفال والمدنيين في الوقت الذي هدد فيه إيهود أولمرت رئيس الوزراء الصهيوني ووزير جيشه بأن (إسرائيل) لا تنوي وقف هجومها ولو لثانية واحدة.

ونشرت الغارات والهجمات الدموية التي تُشنُّ ضد القطاع رائحة الدم والبارود في كل مكان، وأظهرت المشاهد التي خلّفتها عمليات القصف قسوة الجلاد، وأدمت صور النساء والأطفال والشبان الذين أجلت الطواقم الطبية أجسادهم التي مزقتها صواريخ الموت من تحت الركام قلوب العالم أجمع، وضاقت شوارع وأزقة مدينة غزة وشمالها ببيوت العزاء التي نُصبت للضحايا الذين استشهدوا في الغارات المتلاحقة.

فأين أنتم يا حكام ويا ملوك وأمراء وسلاطين العرب؟! هل ما زلتم في سباتكم العميق لا تتحركون؟! هل ما زلتم متشبثين بالكراسي والمناصب، تاركين من خلفكم هذا الركام والجرح الأليم الذي أصاب الشعب الفلسطيني الأعزل؟! ماذا تريدون؟! هل دوركم هو منع المظاهرات والفعاليات المساندة للقضية الفلسطينية، واعتقال الشرفاء من أبناء الأمة، وزيادة الخناق على إخواننا في قطاع غزة؟!

اسمعوا إن شئتم قول الصحفي الصهيوني تسفي بارئيل في مقال نشرته صحيفة (هآرتس) الصهيونية: إن الصمت العربي الرسمي وتعليقات بعض المثقفين العرب على الحملة الصهيونية في قطاع غزة يُنظر إليه في (إسرائيل) على أنه (قبول عربي) بتلك الحملة وكأنها تستهدف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وليس كافة سكان غزة.

واعتبر الكاتب أن مواقف الدول العربية والموقف المصري (المتهاون) على العملية، وغياب ردة فعل عربية قوية؛ يدلل على أن الأنظمة العربية تتعامل مع الحملة كما لو كانت

(*) نشرت بموقع (إخوان أون لاين) بتاريخ ٦ / ٣ / ٢٠٠٨م.

حملة موجهة ضد حماس وليس ضد الشعب الفلسطيني في غزة (نحو ٥ , ١ مليون نسمة).

كما لفت بارئيل إلى أن صنّاع القرار في (إسرائيل) نظروا إلى تخصيص قناة (الجزيرة) الفضائية مساء السبت حلقة كاملة حول عدم تفاعل العالم العربي مع ما يجري في غزة، كضوء أخضر عربي لـ (إسرائيل) من أجل مواصلة حملتها.

وأشار إلى أن الانتقادات التي يوجهها المسئولون وبعض المثقفين العرب لإطلاق المقاومة الفلسطينية الصواريخ من غزة على المغتصبات الصهيونية منح الكيان الصهيوني شرعية شن حملته العسكرية.

ثم تأتي زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندليزا رايس للمنطقة في إطار ممارسة مزيد من الضغط على الأطراف العربية لضمان عدم تجاوبهم مع نداءات الاستغاثة وطلب العون لقطاع غزة، بعد الكارثة التي ألمت به جراء هذا العدوان الصهيوني الغاشم.

ولا شك أن هذه الزيارة تأتي أيضًا من أجل إخماد حالة التململ الشعبي والجماهيري التضامني مع الشعب الفلسطيني من أجل توفير مزيد من الدعم للاحتلال الصهيوني لارتكاب مجازر جديدة، وتشديد حصاره على غزّة وللتغطية على جرائمه التي يرتكبها بحق أبناء الشعب الفلسطيني؛ فالإدارة الأمريكية شريك مباشر في جرائم الاحتلال ضد أبناء قطاع غزة.

نحن إذن أمام مشاهد ستحفظها الذاكرة العربية وينبغي أن تحفظها.. لقد تآمر الكل على حماس وعلى الشعب الفلسطيني من أجل إرضاء أبناء القردة والخنازير بني صهيون، وأصبح الجندي المعتدي الأسير قضية العرب والعالم وقضية بعض قادة السلطة الفلسطينية الذين استثمروا ذلك سياسيًا، وأخذ المتفاهمون معهم في الطرف الصهيوني يدعونهم إلى القفز إلى المتفق عليه وتطبيق وثيقة جنيف، وتناسوا آلاف الفلسطينيين في سجون الاحتلال والسلطة.

إن الظروف تشير بوضوح إلى تواطؤ محكَم ونسيج سام ضد حماس وسلطتها، وضد الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

كل هذا والعرب في حالة صمت رهيب لا حراك فيه، وإن ارتفع فصوت سياسي باهت، غريب مريب، يدعو لحياد بارد، ويقول بعقلانية لا تستشعر معها حال الجسد ولا

ألم الجرح، ولا معنى الكرامة ولا مبدئية التضامن الإنساني، صوت يقول إنه محايد، لا يدافع عن الفلسطينيين ولا يريد أن يدافع عنهم، ولكن (إسرائيل) التي تربطنا بها علاقات لا تقوم بما ينبغي من ضبط النفس؛ من حقها أن تحافظ على الأمن، وأن يشعر مواطنوها بالاطمئنان!!

ولكن ما الذي يستطيع أن يقوله المرء في مثل هذه الحالة البائسة التي وصلت إليها سياسة وصحافة وثقافة وإعلام أمة العرب؟! هل يستنهض المرء الأمة؟ أم يستنهض المقاومة؟ أم يبكي على الأمة والمقاومة معًا؟

ببساطة مطلقة، لا يمكن للشعب الفلسطيني أن يتنازل عن أرضه وحقوقه وحياته من دون رد فعل ومقاومة للقتل على الأقل، ولابد من أن يدافع عن نفسه ودمه وإرادته بكل الوسائل المشروعة.

نحن أمام وقائع عربية أصبحت شبه مسلَّمات؛ فمعظم الأنظمة العربية تعيش حالة بؤس سياسي وتنظيمي، وعسكري واقتصادي، وإعلامي وثقافي، وهناك تواطؤ يجعل المعسكر الفلسطيني ذاته لا يتحرك لنصرة إبن الشعب الفلسطيني المحاصر والمقتول والمقهور في السجون!!

ولا يرتفع صوتٌ مع القضية أو مع الحق أو مع المقاومة والكرامة، ولا ينصر أحدٌ الدم البريء، ولا المرأة والطفل في قطاع غزة.

وبهذا أصبحنا نسير في الطرق التي تُرسَم لنا، ولا نخرج عن المدارات التي تخطها أيدي الأعداء لتحدد لنا مسارات تحركنا.

لا أمل إذن إلا في الشعوب العربية والإسلامية الحية والأبية التي تضحي بكل غالٍ وثمين لنجدة إخوانهم في فلسطين، وعلى المؤسسات والهيئات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني في كل أنحاء العالم التقدم ومد يد العون للمضارين والمحرومين في غزة.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

***

(١٢)

مأساة غزة.. وتخاذل الأنظمة.. ونفرة الشعوب الحية (*)

ما يحدث في غزة الأبيّة يمثل مأساة حقيقية بكل المقاييس؛ لوحشيتها وهمجيتها وبربريتها غير المبررة، ولمخالفتها لكل الأعراف والقوانين الدولية والإنسانية.. مأساة حقيقية؛ لأنها خلّفت حتى الآن أكثر من ٤٠٠ شهيد وأكثر من ٢٠٠٠ مصاب، وتشريد آلاف الأسر والعوائل، وترمّل مئات النساء، وقتل مئات الأطفال، وانتظار الآلاف تحت خط النار، والقصف المتواصل على العزّل والأبرياء.

مع كل هذه المأساة المتواصلة من الكيان الصهيوني، نرى المشهد العربي والإسلامي المتمثل في الأنظمة الحاكمة، والطغمة المسيطرة على مقدرات شعوبها تلتزم الصمت، ولا تتحرك إلا ببعض المواد الإغاثية والطبية التي لا تُسمن ولا تُغني من جوع، كأن دورها الحقيقي هو القيام بدور الجمعيات الخيرية والإغاثية!!

وهنا أسأل أين الجيوش العربية والإسلامية، أين إتفاقية الدفاع العربي المشترك؟! وأين مليارات الدولارات التي تُصرف على تجهيزها من قوت ومقدرات الشعوب المقيدة المكبلة؟! أين الدبلوماسيات العربية والدولية؟! وأين جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمات حقوق الإنسان، والمجتمع المدني؟!

المرء فعلاً يحار من هذه الأنظمة التي إنتهت صلاحياتها وخذلت شعوبها، ولجأت إلى عدوها وعدو الأمة، وطمست هويتها، وأدت إلى تخلفها في كل الميادين والساحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، بمساندة المشروع الاستسلامي المهين الذي يريد تركيع الأمة لأعدائها لمصالح شخصية بغيضة.

وللأسف هناك بعض الجوقة من الصحفيين والكتاب المحسوبين على النُظم

(*) نشرت بموقع (إخوان أون لاين) بتاريخ ١ / ١ / ٢٠٠٩، بموقع المصريون ٤ / ١ / ٢٠٠٩م.

الحكومية؛ يرددون ويكررون ما يتلفظ به رءوس الأنظمة التي غابت عن هموم أمتها، وحالت دون تحرك الشعوب الأبيّة، ويصرفونها إلى القضايا الفرعية التافهة.

أقول: لا أمل في هذه الأنظمة التي انحازت إلى المشروع الصهيو أمريكي في كل تصرفاتها وأقوالها وأفعالها.. لا أمل فيمن يعادي المشروع المقاوم الصامد الأبيّ، الذي يُمثل حائط الصدر الأول في مواجهة الصهاينة أبناء القردة والخنازير.. لا أمل فيمن يخرج بتصريحات هنا وهناك خارج سياق الأمة المجاهدة التي تنتفض بكل طاقاتها لإنقاذ إخواننا في غزة.. لا أمل فيمن يبيع شعبه وأمته من أجل التمسك والحفاظ على الكراسي الزائلة.

وأقول لهؤلاء: إن ما يقوم به الصهاينة من سفك للدماء، وقتل للأطفال والنساء والشيوخ، وإهدار للكرامة العربية والإسلامية لم يكن ليتم لولا صمتكم المهين، وتواطؤكم مع هذا الكيان الغاصب لأرضنا في فلسطين.

إن من يجلسون في سدة الحكم في الدول العربية والإسلامية، التاريخ لن يرحمهم؛ لأنهم يغرقون – في كثير من الأحيان – في بحر لجي من الحسابات والموازانات، ويرسفون في أصفاد ثقيلة من المطامح والأطماع، وهو المر الذي عوفي منه كثير من الأفراد والمؤسسات الشعبية والجهات غير الرسمية التي عرفت طريقها واتخذت قرارها، وتحررت من هذه القيود والأصفاد! وإن لعنة الاستغراق في هذه الحسابات لتلبس أصحابها لبوس الاضطراب والتردد، وتحجب من تكبلوا بها عن أن يتبنوا بنفس الحسم والوضوح ما يتبناه من عوفي من هذا البلاء وسلم من هذه اللعنة، وتقعد بهم عن تحقيق ما تتطلع الأمة إليه في مواقف الثبات والصدق، وعن أن يبلغوا بها ما بلغه الربانيون من القادة في مثل هذه المواقف ممن خلدوا في الملأ الأعلى، وكتب لهم لسان صدق في الأولين والآخرين بقراراتهم الحاسمة، ومواقفهم الشجاعة التي بذلوا فيها أقصى ما تبلغه طاقاتهم من إعداد العدة، واتخاذ المقدور والممكن من الأسباب، مع حسن توكلهم على الله عز وجل وحسن الظن به، واليقين بوعده، والتماس النصر من عنده وحده.

إلى المجاهدين: الأمل كل الأمل في مقاومتكم الشرعية الأبيّة التي تُدافع عن أرضها

وعرضها وكرامة الأمة.. أيها المجاهدون في غزة أنتم شرف هذه الأمة وعزها، وكرامتها، ورمز نهضتها، اضربوهم يعذبهم الله بأيديكم، إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم. لا تسمعوا للأنظمة المرتجفة، والأقلام المرتعشة، والأصوات الخائفة.. انطلقوا في جهادكم صُبوا عليهم جام غضب الأمة.. ووالله الذي لا إله إلا هو لولا صدّ الأنظمة للشعوب الحرة الأبية وحجزهم عن الإنضمام لكم في جهادكم الذي قدره الله لكم أن تكونوا في مقدمة الصفوف، وتدفعوا الثمن عن الأمة بكاملها، لكنّا معكم، قلبًا وقالبًا، ندافع عن تلك الكرامة المهدرة، وتلك الأمة المأزومة.

وإلى الشعوب الحرة الأبيّة الشريفة، هُبوا لنجدة إخوانكم في غزة بكل ما تستطيعون من الدعاء والتبرع بالمال والتظاهر والاحتجاج، ونشر قضيتهم التي هي قضيتكم، عبّروا بكل الوسائل، اكتبوا وأرسلوا إلى كل شريف من الكتاب عبر الإميل ورسائل الـ SMS كلٌ في مكانه. قاطعوا منتجاتهم، علّموا أولادكم أصل القضية الفلسطينية، ادفعوهم للتبرع من مصروفهم لإخوانهم في غزة، علموا طلابكم وكل من تعولون؛ ما هو المطلوب منهم للنجدة والإنقاذ. لا عذر لنا إلا بالتحرك الفعّال، لا عذر لنا أمام الله إذا قصّرنا في حق إخواننا الذين يدفعون حياتهم ثمنًا لقضية الأمة وصدًا عنّا وعن هويتنا ومقدساتنا.

يا علماء الأمة، انهضوا لنجدة إخوانكم، اشرحوا قضيتهم في خطبكم ودروسكم، علموا الأمة فقه الجهاد ووسائله وميادينه، ادفعوا الشعوب للدعاء والتبرع بالمال للمؤسسات الخيرية والنقابات المهنية.

يا نواب الأمة، دافعوا عن قضايا أمتكم، انصروا إخوانكم، ادعمهم بكل ما تستطيعون من وسائل، حركوا قادتكم وحكوماتكم، ومؤسسات دولكم، تفاعلوا في دوائركم ومنتدياتكم لنصرة القضية المصيرية للأمة العربية والإسلامية.

تحية إلى الشعب الفلسطيني الشامخ الأبيّ.. رجالاً ونساءً وأطفالاً وشيوخًا.. أنتم قلب الأمة النابض وسر قوتها وحاضرها ومستقبلها أنتم الوقود الذي يحيي الشعوب ويحرك الشجون.. الله معكم وسينصركم ويسدد خطاكم.. اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون.

يا أهل غزة، أنتم الرجال، بالله عليكم أثبتوا، كفكفوا دموعكم، وضمدوا جراحكم، لا تنتظروا عونًا من أحد؛ فما في النار للظمآن ماء، اجعلوا أرضكم مقبرة لهم، ليفكروا ألف مرة قبل أن تطأ أقدامهم ثراكم الحر، وإن تقدَّموا فعلى أجسادكم الطاهرة، وأشلائكم المبعثرة، الثغر الثغر يا جند الله، ليرى الله من أنفسكم خيرًا.

وتحية إلى الشعوب الحرة الشريفة في كل مكان في العالم التي انتفضت وغضبت وتحركت لنجدة إخوانهم في غزة.. استمروا على موقفكم واصلوا جهادكم بدعم القضية الفلسطينية بكل السبل والوسائل.

يـــا أمتـــي وجـــب الكفـــاح ... فـــدعي التشـــدق والصـــياح
ودعـــي التقـــاعس لـــيس يُنصـــ ... ـــر مـــن تقـــاعس واســـتراح
إنـــا نتـــوق لألســـن بكـــ ... ـــم عـــلى أيـــد فصـــاح

﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]. ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١].

***

(١٣)

قبلة المسلمين الأولى
وأفعال الصهاينة المجرمين(*)

في النصف من شهر شعبان شهد المسلمون تحويل قبلتهم من أرض الإسراء ببيت المقدس إلى مكة المكرمة تشريفًا لنبيه الكريم ﷺ ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٤].

وروى الإمام البخاري رحمه الله تعالى عن البراء رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ صلى إلى بيت المقدس ستة عشر شهرًا، أو سبعة عشر شهرًا، وكان يعجبه أن تكون قبلته قِبَل البيت، وأنه صلى معه قوم، فخرج رجل ممن كان صلى معه فمر على أهل المسجد وهم راكعون، قال: أشهد بالله لقد صليت مع النبي ﷺ قِبَل مكة، فداروا كما هم قِبَل البيت. وكان الذي مات على القبلة قبل أن يتحوَّل قِبَل البيت رجال قتلوا، لم ندر ما نقول فيهم، فأنزل الله: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وأول التحويل عندما كان النبي ﷺ يزور أم بشر بن معرور بعد موت بشر، فلما حان وقت صلاة الظهر صلى بأصحابه ركعتين، ثم أمر بتحويل القبلة، فتحول في ركوع الركعة الثالثة، وسمي هذا المسجد مسجد القبلتين؛ لأن التحويل نزل فيه أولاً، وكان في بني سلمة، وهي أول صلاة صلاها، وهو الأثبت كما قال الواقدي، وكانت هذه الصلاة هي الظهر على ما رواه النسائي من رواية أبي سعيد بن المعلى، وكذا عند الطبراني والبزار من حديث أنس، فهذا الحديث يدل على أن مكان التحويل هو مسجد بني سلمة «مسجد القبلتين».

(*) نشرت بموقع (إخوان أون لاين) بتاريخ ٢٥ / ٧ / ٢٠١٠م، وموقع ينابيع تربوية بتاريخ ٧ / ٨ / ٢٠١٠م.

وهذا الحدث من الحوادث المهمة في تاريخ الإسلام والمسلمين لما له من أثر بالغ في تشكيل وصياغة خير أمة أخرجت للناس، وتربيتها على ما يلزمها من معان؛ لتقوم بأداء دورها - أستاذية العالم والشهادة على الأمم- خير قيام دون إفراط أو تفريط.

والقبلة لها مكانة عظيمة في الإسلام، فهي من نعم الله التي يحسدنا علي الهداية لها غيرنا، فقد روى الإمام أحمد بن حنبل عن السيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن النبي ﷺ قال: «**إن اليهود لا يَحْسُدُونَنا على شيء كما يَحْسُدُونَنا على يوم الجمعة التي هدانا الله إليها وضلُّوا عنها، وعلى القبلة التي هدانا الله إليها وضلُّوا عنها، وعلى قولنا خلف الإمام آمين**».

وهناك بعض المعاني والوقفات يجب علينا أن نستشعرها في هذا الحدث العظيم:

١- أن الأمة التي شاء الله تعالى لها أن تكون الأمة الوارثة المستخلفة في الأرض التي تحمل الأمانة وتشهد على العالَمين: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً**﴾ [البقرة: ١٤٣] هذه الأمة أراد لها الله تعالى أن تنفرد بحسٍّ إسلاميٍّ ربانيٍّ مميزٍ، فاتجاه المسلمين إلى بيت الله الأول هو تميزٌ للمسلمين، هو وراثة الفضل من الله تعالى، فتحويل قبلة المسلمين إلى المسجد الحرام الذي بناه إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، ودعوا له بالأمن والرزق والبركة والحفظ لهو السياق الطبيعي المنطقي مع وراثة المسلمين لدين إبراهيم وعهده عليه السلام مع ربه سبحانه، وهو المنهج الذي يميز أمة الشهادة، فيربطها بأصولها وتاريخها وعقيدتها ومنهجها، ويمنحها القيادة التي خُلقت لها وأُخرجت للناس من أجلها، فلها تميزٌ في الجذور والأصول، وفي الأهداف والغايات، وفي الراية والوجهة.

٢- أن الأمة الرائدة تحتاج إلى التجرد التام لله عز وجل، تجرد من الأهواء والشهوات، ومطالب النفس وحب الدنيا، ومن كل فكرة تخالف فكرة الإسلام، فالمتجرد لله يدور مع أمر الله حيث دار، وليس له رأى مع حكم الله، ولا قدسية عنده لمكان أو شخص أو جهة ما لم يقدسه الله عز وجل، ولهذا كانت مراحل تحويل القبلة من البيت الحرام إلى المسجد الأقصى، ثم من المسجد الأقصى إلى البيت الحرام، من البيت الحرام إلى

المسجد الأقصى؛ ليخلص الصحابة من رواسب الجاهلية، ومن تعظيم البيت على أنه أثر أبيهم إسماعيل، ورمز المسجد هم القومي، وفخرهم القبلي؛ لتخلص القلوب لله، ولتتجرد لفكرة واحدة هي الإسلام وحده لاشريك له في النفوس والقلوب، وليكون التقديس منبعه من الله لا من الموروث.

٣- كانت حادثة تغيير القبلة اختبارًا لمدى قدرة الأمة المسلمة على «التسليم» لكل ما يجيء به دينها، ولمدى إمكانية أن تغيِّر ما في نفسها كي تؤمن وتطيع وتلتزم، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ﴾ [البقرة: ١٤٣].

هذه الطاعة، وذلك التسليم، الذي أقسم الله تعالى بنفسه على نفي الإيمان عمن لا يملكه في قوله تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥].

وقد نجحت الأمة المسلمة في هذا الاختبار، وفي قدرتها على التسليم وعلى تغيير النفس حين استسلم الصحابة لأمر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم، فما جادلوا، ولا تلجلج الإيمان في قلوبهم، بل إنهم من كمال استسلامهم أن تحولوا إلى القبلة وهم يصلون، ولم ينتظروا الصلاة التالية.

٤- تحتاج الأمة الرائدة إلى التدريب على الابتلاء ومواجهته بصبر جميل، فالأمة التي تحمل رسالة عظيمة كالإسلام، ومهمة ثقيلة كالتبليغ، معرضة للابتلاء لا محالة، وقد ابتلى المؤمنون في هذا الحادث أشد البلاء، فقد شن اليهود والمنافقون والمشركون عليهم حملة إعلامية بشعة، استخدموا فيها كل أساليب الخداع والتمويه وقلب الحقائق؛ لتشويه معالم الإسلام في نفوس الصحابة، والتشكيك في المنهج والقيادة على السواء.

هكذا تعاملت الأمة المسلمة مع حادثة تحويل القبلة، وتعاملنا اليوم مع هذه الحادثة يجب أن يكون بمنطق «التحويل» الذي حدث بسببه تحويل القبلة: أن ينفرد الإسلامُ في حِسِّنا، وأن لا ينازعه في ذلك أحد أو جهةٌ أو كيان، وأن نخلع عن أنفسنا كل ما يعوق

التزامنا بتعاليم ديننا، وألاّ تمنعنا أية وشائج من أن نكون كما أراد الله تعالى، وأن نملك اليقين والطاعة والتسليم أمام كل ما يأمرنا به رسولنا صلى الله عليه وسلم، وأن نغلِّب ذلك كله على جنسنا وأرضنا وأهلنا ونسبنا والناس أجمعين.

وعندما نفعل ذلك نعود لأمة التميز والخصوصية، والريادة والقيادة، والشهادة على العالَمين.

لقد كان لحادثة تحويل القبلة آثارٌ كبيرةٌ في حياة الأمة المسلمة في داخلها، وفي علاقاتها مع الآخرين، وهكذا يجب أن يكون لهذه الحادثة اليوم آثارها في نفوسنا وفي علاقاتنا بالآخرين: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ﴾ [البقرة: ١٤٣].

إنها لم تكن حادثة تحويل قبلة قدر ما كانت حادثة تحويل النفس البشرية من التيه والضلال إلى الهداية والرشاد.

وفي هذه الأيام تشهد القبلة الأولى للمسلمين ومسرى رسول الله ﷺ اعتداءات صارخة من الصهاينة المجرمين، ومحاولة تهويد القدس الشريف، ويستخدمون كل الوسائل الدنيئة لإبعاد الفلسطينيين عن أرضهم ومقدساتهم، وللأسف نجد أن الكثير من بني جلدتنا وحكامنا لا يبالون ولا يتحركون لإنقاذ مقدساتنا، بل في بعض الأحيان يكونون عونًا للصهاينة على إخواننا في فلسطين الأبية، بتشديد الحصار ومنع المعونات من أن تصل إليه، والسير في طريق السراب والاستسلام دون رؤية مستقبلية أو دراسة للواقع الأليم.

متى نتحرك لإنقاذ أولى القبلتين وثالث الحرمين ومسرى رسول الله ﷺ؟!

أسأل الله الذي بيده كل شيء أن يعننا على تحرير المسجد الأقصى الأسير إنه ولي ذلك والقادر عليه.

(١٤)

الفلسفة والدين والحياة(*)

عرّف سقراط الفلسفة قديمًا بقوله: معناها «محبة الحكمة». والنبي محمد ﷺ قال: «الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها»(١). والقرآن الكريم يدعو أتباعه لاستخدام الحكمة في كل شيء، حتى في الدعوة إلى الله، يقول تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

والرسول ﷺ يؤكد أن «**الرفق ما كان في شيء إلا زانه، وما نزع من شيء إلا شانه**»(٢).

أقول هذا الكلام للحديث عن أيام قضيتها في الندوة السنوية العشرين للجمعية الفلسفية المصرية في الفترة من (١٣ - ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٨م). عشت فيها مع مجموعة من أساتذة الفلسفة في مصر وخارجها في رحاب مكتبة الإسكندرية بمناسبة اختيارها عاصمة للثقافة الإسلامية، وكان عنوان الندوة «الإسكندرية ملتقى الحضارات»، قدم فيها مجموعة من الباحثين خمسين بحثًا عن الإسكندرية اليونانية، والمسيحية، والإسلامية، وأهم أعلامها، في تسع جلسات زخرت بالمناقشات والحوارات، والرأي والرأي الآخر في جوٍّ علمي رصين، قاده ببراعة الأستاذ الدكتور حسن حنفي (الأمين العام للجمعية الفلسفية المصرية منذ عام ١٩٦٧م وحتى الآن).

ثم تلا ذلك ندوة مغلقة ليومين في المعهد السويدي الكائن على شاطئ الإسكندرية في منطقة بحري، أدارها الدكتور حسن حنفي في إطار جلسات أربع:

الجلسة الأولى: العنف والسلام والتغيير الاجتماعي.

الجلسة الثانية: التنمية الثقافية.

الجلسة الثالثة: الدين والعلمانية.

(*) نشرت بصيفحة الدستور بتاريخ ٢/ ١/ ٢٠٠٩م.

(١) أخرجه الترمذي (٦٨٧)، وابن ماجه (٤١٦٩)، وابن أبي شيبة (٣٦٨٣).

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٦٠١)، ومسلم (٢٥٩٤).

الجلسة الرابعة: الهوية والغيرية والمشاركة.

ولفت نظري حديث مدير المعهد السويدي - الذي عمل سفيرًا لبلاده في كل من تركيا وسوريا - الذي أفاد أن هدف المعهد بناء الجسور بين مختلف الجماعات والأفراد، وأثناء حديثه طرح قضايا مهمة، منها أن العرب متحاربون فيما بينهم، وأن ظهور الحركات الإسلامية يحدد مصالح الدول الكبرى، وأن هناك محاولات لتطبيق الديمقراطية في المنطقة، وضرب مثالاً بالعراق.

وهنا أقف عند نقطتين:

الأولى: الحركات الإسلامية تهدد مصالح الدول الكبرى، وهو يقصد بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، وهذا أمر طبيعي؛ لأن الدول الكبرى تريد أن تهيمن على المنطقة العربية والإسلامية، تارة عن طريق بث سمومها من خلال الإعلام والثقافة، وتارة ثانية عن طريق الاحتلال كما حدث في أفغانستان والعراق، وتارة أخرى بالوقوف ضد الحق والعدل لدعم الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة.

أقول: نعم، الحركات الإسلامية التي تتبنى المشروع السلمي المعتدل، وفي القلب منها الإخوان المسلمون، لا شك يهددون مصالح الدول الكبرى؛ لأنهم يمثلون حائط الصد الأول لحماية معتقدات الأمة، وهويتها الحضارية من هذا التغريب الذي ساعد على فشلنا في نواح كثيرة سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وللأسف يسهم في ذلك بعض من بني جلدتنا.

نعم، الحركات الإسلامية المعتدلة لها دور كبير في الحفاظ على الأخلاق من الهجمة الشرسة لتمييع أخلاقنا وعاداتنا، وصبغها بالصبغة الغربية التي تجعل الإنسان بلا هدف في الحياة سوى الرقي المادي فقط، وإهمال الجانب الروحي والأخلاقي.

إن المتمسكين بالمنهج الإسلامي القويم ليشفقون على الحضارة الغربية الزجاجية، تلك التي لا أصل لها، ولا روح فيها، ومهما بلغت من زخرف، فإنها لا تلبث أن تتكسر مع أول اصطدام لها بالمنهج الإسلامي، لذلك أي حضارة لا بد أن تقوم على: تقدم مادي يدفعها دائمًا إلى الأمام، وقيم روحية وأخلاق تقف بها على أرض صلبة، فالحضارة طائر يمثل التقدم المادي أحد جناحيه، بينما تمثل القيم الروحية والأخلاق الجناح الآخر،

ومصير الطائر الذي يطير بجناح واحد السقوط، مهما بلغ من قوة. أبشري أيتها الحضارة الهشة بالزوال عما قريب، ولتعلمن أينا أشد صلابة وأبقى.

الثانية: محاولات تطبيق الديمقراطية في المنطقة العربية والعراق، ولعل هذا الرجل الذي لا يهتم بتفاصيل الأمور، يجد أن الديمقراطية وحرية الرأي، والتعبير في منطقتنا العربية وصلت إلى درجة من الرقي والازدهار! ناهيك عن تداول السلطة التي أتاحها الحكام غير المستبدين لقوى المعارضة؛ لتتبوأ مكانها في حكم البلاد، دون استبعاد بالاعتقال، أو المحاكم الاستثنائية، أو القوانين سيئة السمعة، أو التشويه الإعلامي في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى!!

ونحن للأسف لم نصل إلى درجة الديمقراطية المطبقة في العراق، فمؤسسات الدولة في العراق التي دمرها الحاكم الأمريكي «بريمر» بعد الاحتلال ما زالت متماسكة، والقتل العشوائي والتفجيرات، لا وجود لها، والانقسامات والطائفية، وتفتيت الدولة إلى سنة وشيعة وأكراد، أمر في غاية الصعوبة، ونهب الثروات، وتضييع حقوق المواطنين، والادعاء بأن العراق يمتلك أسلحة كيماوية، لا يوجد إلا في عالم الخيال!!

ذلك دأبهم، وتلك شيمتهم: تزييف الحقائق، وتسمية الأشياء بغير أسمائها؛ فالاحتلال ونهب الثروات هو تطبيق للديمقراطية الغائبة، وقتل مئات المسلمين العزل هو دفاع عن النفس.

من نصب هؤلاء للدفاع عن الديمقراطية؟! وما وضع الديمقراطية في بلادهم؟!

إن الجدل الدائر حول «الفتى الأسود الذي فاز بالبيت الأبيض» إن هو إلا أصدق تعبير عن مدى تأثرهم بتلك العنصرية؛ لأنه لو لم تكن موجودة لما تحدث أحد عن لون بشرته وأصله الأسود. عودوا إلى أنفسكم قبل أن تقلب لكم الحياة ظهر المِجَنِّ ففاقد الشيء لا يعطيه.

يا سيادة السفير، أرجو أن تراجع حديثك، وتقف ولو قليلاً عند هذا الكلام، ولعل ضميرك لا يوافقك إلى ما ذهبت إليه!! ويجب أن تسمع من الأطراف الأخرى، طالما أن هدفكم الحوار بين الحضارات!!

(١٥)

الهجرة من الفساد إلى الإصلاح (*)

هلّت علينا ذكرى عظيمة لعلها لا تغيب عن أذهاننا؛ لأنها ترتبط بنقلة مهمة في حياة الأمة الإسلامية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، هي ذكرى حية عاشت وستظل موجودة إلى أن تطوى السماء كطي السجل للكتب، هذه الذكرى العظيمة هي هجرة رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة ، هجرته من القيد إلى الحرية ومن الفساد إلى الإصلاح، وبطبيعة الحال لا يأتي الإصلاح إلا بالتغيير، فرسولنا الحبيب ﷺ هاجر من مكة إلى المدينة بأمر ربه، حينما اشتد عليه وعلى أصحابه الظلم والطغيان والفسق والضلال في مكة، فأراد الله له أن ينتقل من الظلمات إلى النور واتخذ كل الوسائل والمعينات لذلك.

وها نحن نسعى إلى الإصلاح والتغيير في حياتنا، نريد أن ننتقل من الفساد إلى الإصلاح ومن الديكتاتورية إلى الديمقراطية ومن الضغينة والحقد إلى الحب والمودة، ومن الأدنى إلى الأعلى، فالله ـ تبارك وتعالى ـ يحب منّا المعالي في كل شيئ ويكره سفاسفها، وهناك دوائر ثلاث يجب أن نتحرك من خلالها:

أولا: الإصلاح والتغيير على مستوى الفرد:

فلابد أن نبدأ بأنفسنا وإصلاحها، فكل فرد يعلم نقاط ضعفه وقوته، فعليه أن يصارح نفسه بها ولا يخجل من محاسبة نفسه على كل فعل وعمل «**حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا وزنوا أعمالكم قبل أن توزن عليكم**» وعلينا أن نقوي من إيجابياتنا ونقلل من سلبياتنا، والسؤال المطروح هنا كيف يحقق الفرد ذلك؟ وتكمن الإجابة في:

الحرص على العبادات والطاعات، فعلى كل مسلم أن يحرص على عبادة الله ـ عز وجل ـ بمعناها الشامل ويسعى إلى تحقيق الطاعة في نفسه، لأن العبادة تُنقّي القلب من

(*) نشرت بموقع (إخوان أون لاين) بتاريخ ١٩ / ١٢ / ٢٠٠٩م.

أمراضه التي انتشرت في الآونة الأخيرة من حقد وحسد وضغينة، كما أن العبادة تقي صاحبها من الوقوع في الفحشاء وعمل المنكرات (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ) وهذا عن الصلاة فقط، فما بالنا لو التزم كل منّا بباقي العبادات والطاعات وداوم عليها.

العمل على تقويم المهارات الفردية: فلكل منّا مهاراته الخاصة التي يكون بارعًا فيها، وهذه المهارات لابد وأن ننميها أما باقي المهارات الأخرى التي لم نتقنها بعد، فعلينا أن نتعلمها وذلك عن طريق القراءة والمطالعة المستمرة ، والتعلم والدراسة وما إلى ذلك، والتفكير في المستقبل بصورة متفائلة.

تطوير القدرات الذهنية: فعلى كل فرد أن يطور من أفكاره الذهنية ، فالعقل البشري لا يقف عن التفكير فهو في تفكير دائم ومستمر فبدلا من أن يفكر العقل في أشياء ليس لها قيمة، أو ربما لها ضرر يفكر في شيء ذات قيمة ومنفعة لنفسه ولغيره.

ثانيًا: الإصلاح والتغيير على مستوى الأسرة:

طالما أن الفرد قام بإصلاح وتطوير نفسه، فلابد أن يسعي لإصلاح من حوله، فالداعي إلى الخير كفاعله وأقرب الناس له أسرته التي يعيش فيها مع غيره من أفراد الأسرة فعلى كل فرد في الأسرة أن يسعي للإصلاح من شأن الآخر حتى تصبح أسرنا أسر متطورة صالحة قادرة على أن تؤثر في المجتمع بأسره، وذلك عن طريق النصح والإرشاد، بالتفاهم واللين وليس بالقسوة والشدة ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾، كما يجب أن نغرس في أطفالنا براعم اليوم وثمرة المستقبل حب الإصلاح والتغيير للأفضل، ونعلمهم أن يكونوا نافعين لغيرهم ومجتمعهم.

ثالثًا: الإصلاح والتغيير على مستوى المجتمع:

ويأتي التغيير في المجتمع من أجل إصلاحه عن طريق إتقان كل منّا عمله، ومعرفة كل منّا لدوره، ولا بد أن نكون يد واحدة في الدفاع عن مجتمعنا ضد أي فساد أوإفساد،

وعلينا أن نُغلّب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، سعيًا للإصلاح في المجتمع، وترك السلبية واللامبالاة.

والتغيير يأتي من وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، صاحب الكفاءة والخبرة العالية في كل المجالات لتحقيق مستقبل مشرق.

ولعلنا نخرج من خلال تأملنا لأحداث الهجرة، وقلوبنا قد امتلأت حبًا للتغيير إلى ما هو أفضل لذواتنا، ومن حولنا، وأمتنا من خلال الدوائر الثلاث الفرد والأسرة والمجتمع.

وكما قال الشاعر إليا أبو ماضي:

قوم صفت أخلاقهم ووجوههم فالحسن مجموع إلى الإحسان

لهم الأيادي البيض والشّيم التي لو مثلت كانت عقود جمان

***

الفهرس

المقدمة ٣

الفصل الأول: الفكر والدعوة

١) الشهيد الحي ٧
٢) الإصلاح والتغيير في فكر الإمام البنا ١١
٣) الدكتور البغدادي ومجانية الحقيقة ١٨
٤) اتق الله يا ربعي ٢٣
٥) الأستاذ رائف والكلام الزائف ٢٥
٦) دعوة لفهم الإخوان ٢٨
٧) الرئيس الذي نريده ٣٦
٨) رسالة إلى الشرفاء خلف الأسوار ٣١
٩) حقوق المواطنة في الرؤية الإسلامية ٣٣
١٠) فقه التغيير في العصر الحديث ٤٠
١١) هل فعلاً الإسلام هو الحل ٥١
١٢) آفة العقول.. غياب الموضوعية ٥٦
١٣) الإخوان المسلمين بين المتهافتين والمتحاملين ٥٩
١٤) حزب الإخوان بين الموضوعية والإلتباس ٦٣
١٥) شباب المدونات والحوار الراقي ٦٦
١٦) حول دعم مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين والعلاقة مع الأمريكان .. ٦٩

١٧) الإخوان المسلمون والعمل السياسي ٧٢
١٨) علماء الأمة والدور المطلوب ٧٥
١٩) الداعية الناجح والاستفادة من وسائل العصر الحديث ٧٨
٢٠) الدكتور أحمد العسال في رحاب الله ٨٥

الفصل الثاني: قيم إسلامية

١) مسئولية المسلم تجاه نفسه ومجتمعه ٨٩
٢) الحياء ٩٩
٣) الأمانة ١٠١
٤) خطورة الكلمة ١٠٣
٥) الضوابط الحضارية للتقارب بين السنة والشيعة ١٠٥
٦) الأخلاق ومكانتها لدى الإسلاميين ١١٣
٧) المعاملات الإسلامية والأخلاق ١١٦
٨) الأدب مع الله ١١٨
٩) الأدب مع رسول الله ﷺ ١٢٠
١٠) أدب الاختلاف في الرأي .. مقدمة لابد منها ١٢٣
١١) أسباب الاختلاف في الرأي وضوابطه ١٢٥
٢١) البناء الاجتماعي في الإسلام ١٣٧
١٢) ضرورة الحرية للحياة الإنسانية ١٤١

الفصل الثالث: المشهد السياسي

١) الكويز والتطبيع ١٤٧
٢) قراءة في مظاهرات الإخوان والدستور المصري ١٤٩

٣) من وراء تفجيرات شرم الشيخ ولندن..... ١٥٣
٤) انفض السامر وماذا بعد؟..... ١٥٧
٥) الإعلام المصري وحالة اللا حوار..... ١٦٠
٦) نظرة على المشهد السياسي المصري..... ١٦٣
٧) لك الله يا مصر..... ١٦٥
٨) أبشر يا طويل العمر..... ١٦٨
٩) إلى الله المشتكى..... ١٧٣
١٠) منظومة الفساد من الاستثناء إلى الأصل..... ١٧٦
١١) ظاظا والسياسة والرئاسة..... ١٨٠
١٢) المنع من السفر في دولة اللاقانون..... ١٨٢
١٣) حكاية معتقل سياسي..... ١٨٤
١٤) لماذا كل هذا التعسف ضد طلاب الجامعات؟..... ١٨٧
١٥) الفرخة في حل الأزمة..... ١٩٠
١٦) مؤتمر الحزب الوطني الواقع والشعارات..... ١٩٢
١٧) رحمة بالمواطنين نظرة إلى الطرق والكباري..... ١٩٦
١٨) عدالة السماء تنادي الحرية للشرفاء..... ١٩٩
١٩) الحرية بين المفهوم والواقع..... ٢٠٤
٢٠) مقاطعة الانتخابات المحلية في مصر والإضراب العام..... ٢٠٨
٢١) عرس لبنان ونكبة الطواريء في مصر..... ٢١٠
٢٢) كل عام ومصر والجزائر بخير .. دعوة لرأب الصدع..... ٢١٢
٢٣) رسالة إلى أخي محمد الجزائري..... ٢١٥
٢٤) ضياء رشوان وروح التغيير..... ٢١٧
٢٥) حول مقال حمدي رزق (المهني)..... ٢١٩

الفصل الرابع: المشهد السياسي العربي والإسلامي

١) درس أوكرانيا في الحرية ٢٢٣
٢) لماذا كل هذا العداء للإسلام؟ ٢٢٤
٣) عذرًا رسول الله لم يعرفوا قدرك ٢٢٧
٤) الشيخ ياسين رمز الجهاد والكرامة ٢٣٠
٥) أبشروا يا عرب.. شافيز معكم ٢٣٣
٦) شرق أوسط جديد مقاوم ٢٣٥
٧) بابا الفاتيكان .. بين التعصب وغياب الموضوعية ٢٣٨
٨) مؤتمر الخريف في (أنا بوليس)، والطريق إلى الوهم ٢٤١
٩) فلسطين الجريحة.. بين الشلل العربي والتواطؤ الأمريكي الصهيوني ٢٤٤
١٠) وامعتصماه.. أين أنتم يا حكام العرب؟! ٢٤٨
١١) المجازر الصهيونية في غزة وزيارة رايس ٢٥٢
١٢) مأساة غزة وتخاذل الأنظمة ونفرة الشعوب الحية ٢٥٥
١٣) قبلة المسلمين الأولى وأفعال الصهاينة المجرمين ٢٥٩
١٤) الفلسفة والدين والحياة ٢٦٣
١٥) الهجرة من الفساد إلى الإصلاح ٢٦٦
الفهرس ٢٦٩

* * *